جـامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

*** إعداد الطالب:**

بولحديد هشام

*** إشراف الأستاذة:**

براك صورية

اللجنة المناقشة :

أ/ خالد بوزوالغ	رئيسا	جامعة سكيكدة
أ/ براك صورية	مشرفا مقررا	جامعة سكيكدة
أ/ بوسكين سليم	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية : 2017/2016م

المـوافق لـ : 1438/1437هـ

شكر وعرفان

نتقدم أولا بالشكر والحمد الكثير في الأوّل والأخير للخالق تبارك وتعالى الذي

بعونه أنجزنا هذه المذكرة

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة" **براك صورية** " لتفضلها

بقبول الإشراف على مذكرتنا ولما بذلته معنا من جهد وتوجيه رشيد ورأي سديد

فلك عظيم الشكر والاحترام.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

إلى كل الأهل والأصدقاء

وإلى كل طاب علم

خطّة الموضوع

مقدمـــــــــــــــة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للتهديدات الأمنية الجديدة

المبحث الأول :الإطار المعرفي للتهديد الأمني

المطلب الأول:تعريف التهديد الأمني

المطلب الثاني: مستويات وأنواع التهديدات الأمنية غير التقليدية

المطلب الثالث: التحوّل في طبيعة وشكل التهديدات الأمنية

المبحث الثاني:المقاربات المفسّرة للتهديدات الأمنية

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للتهديدات الأمنية

المطلب الثاني:المفهوم الجديد للتهديد الأمني

الفصل الثاني:دراسة حول إقليم جنوب آسيا

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لجنوب آسيا

المطلب الأول: تحديد المجال الإقليمي لجنوب آسيا

المطلب الثاني:مستوى القوة والأهمية الإستراتيجية لإقليم جنوب آسيا

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية في الإقليم

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والأمنية في جنوب آسيا

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في جنوب آسيا

المطلب الثالث: الأوضاع السكانية والاجتماعية في جنوب آسيا

الفصل الثالث:التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا

المبحث الأول: مصادر التهديدات الأمنية في جنوب آسيا

المطلب الأول: المصادر الداخلية

المطلب الثاني: المصادر الإقليمية

المطلب الثالث: المصادر الخارجية

المبحث الثاني: أنواع التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا

المطلب الأول: الإرهاب الدولي

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: النزاعات الاثنية والحركات الانفصالية

المطلب الرابع: التغيّرات المناخيّة

المبحث الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا

المطلب الأول: مواجهة التهديدات في إطار المبادرات الفردية والثنائية والجماعية

المطلب الثاني: مواجهة التهديدات في إطار مبادرة التعاون الإقليمي" السارك"

خاتمـــــــــــــة

شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيّرات عميقة من حيث الفواعل ،الهيكل، القيم السائدة و التغيّرات في طبيعة التّهديدات الأمنيّة والمخاطر الدوليّة ، ما أدّى إلى ضرورة إعادة النظر في المفاهيم المرتبطة بالأمن سواء من حيث الشّكل أو المضمون، وهذا ما قاد مجموعة من البحّاثة إلى تبني رؤى جديدة متعلّقة بمفهوم الأمن والتهديدات الأمنية التي أخذت في أساسها التهديدات الأمنية التقليدية والتهديدات الأمنية الغير تقليدية، التي تميّزت هذه الأخيرة بكونها غامضة المعالم ،غير عسكرية ،عابرة للحدود ومبهمة المصدر، ولا يمكن التنبؤ بزمن ظهورها مثل :الجريمة المنظمة،والإرهاب،والهجرة غير الشرعية، والتلوث البيئي،والكوارث الطبيعية، والاحتباس الحراري ،والتغيرات المناخية.

في خضم هذه التحوّلات ظهر مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم شامل يدرج جميع شواغل الظاهرة الأمنية سواء أكانت اقتصادية،وسياسية،وثقافية،و اجتماعية،وبيئية،هذا المفهوم الذي يركّز في تحليلاته على الفرد كوحدة مرجعية أساسية للأمن ،بالإضافة إلى أنّه يحمل في طياته مضامين جديدة كالبعد البيئي من خلال اعتبار الأخطار البيئية كتهديدات أمنية جديدة وتفاعلها وديناميكيتها بين مجموعة الدول في النسق الدولي.

كما أدّى ظهور التغيّرات في البيئة العالمية خاصة الفواعل غير دولاتية ومنطق الوحدات الاقتصادية الكبرى الذي كان مصاحبا في الأساس لمبادئ العولمة وسيادة منطق البراغماتية، أدى إلى بروز تهديدات أمنية سواء بين الدول أو بين الوحدات الكبرى وحتى داخل الدول، هذا ما قاد إلى البحث عن أطر عملية تتجاوز هذه التهديدات والعمل على التحكّم فيها من استغلال طاقات الدول أو من خلال البحث عن مصادر التهديدات والعمل على إيجاد آليات لمواجهتها والتكفّل بالمبادرات التي تراها قادرة على مواجهة التهديدات.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع التهديدات الأمنية أهمية بالغة وذلك من خلال الأهداف التالية:

الأهمية العلمية: يساعد على وإدراك مختلف التحولات التي طرأت على الوضع الأمني بعد الحرب الباردة وبروز تهديدات جديدة في جنوب آسيا سواء كانت تحت دولاتية ،أو عبر وطنية،أو ذات طابع إنساني لتؤثر بدورها في الدراسات الأمنية،من هنا يهدف الموضوع على

الصعيد النظري لإبراز الاتجاهات المعاصرة حول مفهوم التهديدات الأمنية وطبيعة الديناميكيات الأمنية الجديدة من خلال التطرّق لمختلف العوامل المتحكمة فيها،بما يتيح الفهم الشامل للإفرازات الأمنية على المجتمعات والدول في جنوب آسيا ومنه الوقوف على مختلف أنماط السياسات العامة تجاه القضايا.

الأهمية العملية:

- يهدف الموضوع للتعرّف على مفهوم التهديدات الأمنية وارتباطها بالمصادر المسببة لها وأبعادها.
- محاولة تكوين نظرة امبريقية تتجاوز الأفكار التقليدية التي هيمنت على العلاقات بين الدول في المجال الأمني.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية :

- الاهتمام الشخصي بمجال الدراسات الأمنية.
- التعرّف على الواقع الأمني في شقّه اللين غير التقليدي لدول جنوب آسيا وفهمه.
- محاولة التعرّف على مصادر وأسباب التهديدات الأمنية غير التقليدية خاصة بعد التطوّر الذي عرفه العالم بعد الحرب الباردة.
- إثراء المكتبة بموضوع جديد في المعالجة.

الأسباب الموضوعية :

- إبراز خصوصية إقليم جنوب آسيا بأوضاعه السياسية والأمنية والاجتماعية والسكانية وانعكاس تلك الأوضاع على التهديدات الأمنية بالإقليم.
- التعرّف على التحوّلات التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة في الإقليم ومدى التفاعل مع هذه التهديدات.

إشكالية الموضوع:

في ظل التحوّلات والتغيّرات التي تعرفها البيئة الإقليمية لجنوب آسيا ، من تنامي للتهديدات الأمنية بمختلف أنواعها ، جعل من الإقليم يعاني من عدّة تهديدات أمنية متأثرة بعوامل اللااستقرار الإقليمي سواء من دول الجوار ،وعليه فإن الإشكالية المطروحة بهذا الصدد هي:

كيف نقيّم تجربة دول جنوب آسيا في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي أهمية إقليم جنوب آسيا ؟

2- ما هي مصادر وطبيعة التهديدات الأمنية الإقليمية في جنوب آسيا و آليات مواجهتها؟

للإجابة عن هذه الأسئلة نطرح الفرضيات التالية:

1- البنية العلائقية والترابط والتشابك الذي ميّز التهديدات الأمنية غير التقليدية يستوجب الأخذ بإستراتيجية أمنية شاملة لمواجهتها في الإقليم.

2- يعدّ التعاون والاعتماد المتبادل الآلية الأساسية لتقليل مخاطر التهديدات الأمنية غير التقليدية في إقليم جنوب آسيا بحكم المجال الإقليمي المشترك.

3- تتفاعل دول جنوب آسيا مع التهديدات الأمنية وفق أولوية الترتيبات الأمنية ومصالح التعاون الأمني وما نتج عنها من علاقات.

أدبيات الموضوع:

من الدراسات التي درست الأمن في آسيا والتطرّق إلى دول إقليم جنوب آسيا:

1- كتاب محمد السيد سليم المعنون بآسيا والتحولات العالمية الصادر عن مركز الدراسات الآسيوية في القاهرة سنة 1998م، والذي جاء فيه أحد عشر فصلا منها الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا .

2-عبد القادر دندن مذكرة ماجستير بعنوان الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغيّر مابين 1991و2006 العلوم السياسية سنة 2008م الذي ركز على الجوانب الاقتصادية .

3-ليندة عكروم مذكرة ماجستير علوم سياسية بعنوان تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط سنة 2010م ،جامعة بسكرة ،حيث تناولت في الموضوع تحوّل مصادر التهديد من انتشار عمودي وأفقي لمصادر التهديد.

4-إقليم جنوب آسيا قراءة إستراتيجية من مجلة السياسة الدولية العدد 177 الصادرة سنة 2009 م ، تصدر عن مؤسسة الأهرام الذي تناولت إقليم جنوب آسيا ومميزاته.

5- سليمان عبد الله الحربي صاحب مقالة مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر الصادرة عن الكويت ،الذي جاء فيها طبيعة التهديد الأمني .

صعوبات الموضوع

لقد واجهتنا أثناء انجازنا لهذا الموضوع مجموعة من الصعوبات منها

- لغات المراجع المتوفرة باللغة الانجليزية ومنه مشكلة الترجمة لضيق الوقت.

- الاعتماد على المواقع الإلكترونية نظر ا لحداثة الموضوع وقلة المراجع

الأكاديمية التي تخص كل دولة من دول الإقليم منفردة.

- عائق الزمن إذ إنّ المدّة الممنوحة لنا لإنجاز هذا العمل لا تتعدى ثلاثة أشهر ولا يمكن بأي حال من الأحوال إنجاز بحث متكامل بجميع المقاييس في هذه المدة الزمنية القصيرة.

حدود الموضوع :

لكل موضوع حدوده الزّمانية والمكانية، وعليه فحدود موضوع التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا بعد الحرب الباردة لتصاعد هذه التهديدات لتغيّر بيئة النظام الدولي،

أمّا الحدود المكانية فتشمل النظام الإقليمي لجنوب آسيا على الرغم من الاختلاف في تحديد الدول المنتمية إليه ،إلّا أنّ الموضوع حصر المجال الجغرافي في ثمانية دول رئيسية هي:الهند، باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، المالديف، نيبال، بوتان، سريلانكا.

المناهج والاقترابات:

استخدمنا في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي من خلال الإشارة لأهمّ الأوضاع التي يمتاز بها إقليم جنوب آسيا من داخلية وإقليمية بعد الحرب الباردة .

المقاربة المنهجية:

اعتمدنا في معالجة الموضوع المقاربة النقدية التي قدّمت قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصوّرا موسعا لأبعاده الغير العسكرية ،من خلال إسقاط هذه المقاربة لتحليل الوضع في إقليم جنوب آسيا ومدى تكيّف السياسات المنتهجة في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي أفرزها إقليم جنوب آسيا.

الإقليمية:كمستوى للتحليل، والتي تصاعد دورها بعد الحرب الباردة،حيث أصبح النظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وعدم قدرتها على السيطرة على كل أقاليم العالم ،ومنحها دور تضطلع به لتحقيق الأمن ومواجهة التهديدات الأمنية في ظل المصالح المشتركة التي تجمع دول الإقليم.

أضاف الموضوع بالحديث عن التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا خاصة عند التطرق للجريمة المنظمة والتهديدات المناخية .

تبرير خطة الموضوع:

نظرا لطبيعة الموضوع وضعنا خطة تتكون من ثلاثة فصول حيث تناولنا بالمعالجة

في الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للتهديدات الأمنية مختلف التعاريف التي خصّت التهديد الأمني والمفاهيم المتشابهة معه،كما أشرنا إلى المقاربات النظرية المفسّرة للتهديدات الأمنية .

الفصل الثاني: دراسة حول إقليم جنوب آسيا جاء فيه تبيان حدود إقليم جنوب آسيا السياسية وما يحويه من إمكانات وقدرات على الرغم من تباينها بين الدول المشكلة للإقليم،أفرز هذا أوضاعا نتج عنها تهديدات أمنية.

الفصل الثالث :التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا وأنواعها في الإقليم كانت نتيجة مسببات داخلية وإقليمية وخارجية في الإقليم،ومنه العمل على مواجهة التهديدات فى إطار التعاون الإقليمي السارك.

شهد العالم نهاية سيادة الأمن القومي،بفعل التطورات الاقتصادية والتنسيق فوق القومي بين الفواعل الدولية،في ظل عجز الدولة عن رفع المستويات التنمية الإنسانية،في ظلّ عولمة التحدّيات والمخاطر مع بروز مجموعة من المظاهر البنوية والنسقية للأوطان (الإرهاب، الجريمة المنظمة،التغيرات البيئية...)،ومع تنامي حركية العولمة الأمنية والثورة التكنولوجية والاتصالية.

المبحث الأول:التهديدات الأمنية غير التقليدية الإطار المعرفي للتهديد الأمني

من المفاهيم التي طرأت عليها تحولات هامة بعد الحرب الباردة مفهوم الأمن، حيث بلور المنظرون أطر نظرية ومفاهيم أمنية جديدة، خاصّة مع بروز ما عرف بالتهديدات الأمنية الجديدة، التي تتميز بامتدادها عبر القارات وسرعة انتشارها وصعوبة التّحكم في أطرافها، لاتّساع دائرة التهديدات الأمنية، فلم تعد تقتصر على البعد العسكري فقط- كما ساد سابقا-و إنّما امتدت لتشمل باقي الأبعاد، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية.

المطلب الأوّل :تعريف التهديد الأمني

لغة : التّهديد من التّهدّد والتّهديد والتّهداد : من الوعيد والتخوّف[1]

كما يعني التهديد في معجم اللغة العربية :هدّد تهدّد أي خوّفه وتوعّده [2]

وعليه فالتّهديد متعلق بكل ما يمكن أن يخلّ بالأمن ويشكّل هاجسا.

اصطلاحا:

التهديد في مفهومه الاستراتيجي "هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي، يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية ،الأمر الذي قد يضطر الأطراف

[1] ابن منظور ،لسان العرب، المتوفر على الرابط الإلكتروني https// play .google.com/store/apps/details ?id com.goldenosoft.sanarales/ -ar بتاريخ23،2،2017

[2] معجم المعاني التهديد www.almaani.com/ar/dict/ar_ar/ بتاريخ23،2،2017

المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر "[1]

أمّا في المعجم السياسي فورد مصطلح التهديد العسكري إذ هو لجوء إحدى الدول إلى حشد جيوشها على حدود دولة أخرى ،وتحرك أسطولها وقيام طائراتها بعمليات الاستطلاع واستعمال جميع التظاهرات العسكرية التي من شأنها إلقاء الرّعب لدى هذه الدولة وتهديدها بشنّ الحرب عليها بغية حملها على الرضوخ إلى مطالبها[2]

التعريف الإجرائي:

التهديد الأمني ناجم عن إلحاق الأذى والضّرر ولا يمكن أن يقاس إلا من خلال الدوافع والقدرة والآثار المترتبة عن التهديد.

ينبغي لدراسة التهديدات التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي ،الإقليمي،العالمي) المتّخذة كما تحدّد مصادر التهديد (داخلية ،خارجية) وصولا إلى السياسات والإجراءات الأمنية والمتوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها ،و بين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها ،و التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات، فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع ،مثل الدفاع الجماعي ،الأمن الجماعي، الأمن المشترك ، كما يمكن المزج بين مجموعة هذه الصيغ لمواجهة التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهر فيها وتبعا للبيئة الأمنية التي تتأثر بها.[3]

أولا :مفاهيم متشابهة للتهديدات الأمنية

من المفاهيم التي تتداخل في مصطلح التهديد هي الخطر والتحدي.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ،"مفهوم الأمن و مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر "، المجلة العربية للعلوم السياسية ،(الكويت) ص، ص، 27،28.

[2] وضاح زيتون ،المعجم السياسي (دار أسامة المشرق الثقافي ،عمان الأردن 2010) ،ص.107.

[3] سليمان عبد الله الحربي،المرجع السابق،ص.29.

الخطر في اللغة كل مهدد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما يتّصل بعلاقة ما مع قلّة مناعة مجتمع من المجتمعات.

فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التهديد ،و عند الوصول لإدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التهديد ،فالخطر غير محدد المعالم ،يبقى أمر محتمل قد يؤدي إلى التهديد كما قد لا يؤدي إليه.

أما تعريف التحدّي لغويا فمن حدا الحاء والدال والحرف المعتل أصل واحد، يتحدى فلانا إذا كان يباريه وينازعه.[1]

والتحدّي : هو أي عملية تنفذها وحدة أو شخص بقصد تأكيد صفة الصداقة أو العداء لوحدة أو لشخص آخر[2]

والتحديات هي " المشاكل أو الصعوبات التي تواجه الدولة أو تعوق من تقدمها، وتشكل عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها "[3]

وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي مستوى التحدي نفسه ،دون الوصول إلى مستوى التهديدات ،حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين، بيد أنّ الوصول إلى مرحلة التوازن تلك تستغرق وقتا زمنيا أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد.

ورغم التداخل في المفاهيم فالتهديد والخطر والتحدي إلا أن الفرق بينهم يكمن في :

– الفرق بين التهديد والخطر يكمن في أن التهديد يكون مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقّد من إمكانية التصدي له مما يزيد من انكشافية أمن الدولة والأفراد.

---

[1] هدى توفيق محمد سليمان ،التحديات الاجتماعية في الوطن العربي في الألفية (العقد الجديد) (ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية و التنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2014)،ص.3.

[2] وضاح زيتون ، المعجم السياسي،المرجع السابق ،ص .89.

[3] سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ،ص، 28.

أما الخطر يكون معلوم المصدر،و هناك إمكانية التنبؤ بتوقيت وقوعه (و إن كان بدرجة نسبية)

– أما بخصوص الفرق بين التهديدات والتحديات فيكمن في :

فالتحدّيات يمكن أن تتخذ صورا عديدة تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، فالتهديد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التّهديد بها ويكون تأثيره تأثير مباشرا في الأمن.

أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي.[1]

ثانيا خصائص التهديدات الأمنية غير التقليدية

تتميز التهديدات الأمنية غير التقليدية بجملة من الخصائص المشتركة تتمثل أهمها فيما يلي:[2]

– غير محصورة أو محدّدة ،(Transnationales) هي تهديدات لا قطرية، وعابرة للحدود جغرافيا أو إقليميا، فهي أعطت بعدا عالميا للتهديدات الأمنيّة وزادت من قوة روابط الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول.

– هي تهديدات من طبيعة غير عسكرية، وعرفت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهددت بالأساس الأول الدول الغربية التي زال وتلاشى عنها تقريبا خطر الحروب التقليدية التي تكون بين الدول.

– هي تهديدات تصدر من فواعل غير دولاتية أو غير حكومية، مما يصعب تحديد مصادرها وسبل مواجهتها والتصدي لها.

[1] نفس المرجع، ص، 29.

[2] سليم بوسكين،تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2010إلى2014(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014.2015)،ص.75.

– هي تهديدات لها تأثير على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (العالم، الأقاليم، الدول، المجتمعات الأفراد).

– هي تهديدات مرتبطة بالجنوب أي آتية منه، بعد زوال الخطر القادم من الشرق، وهذا ما يقود إلى القول بأنّ الثنائية القطبية للتهديد استمرت بعد نهاية الحرب الباردة، إنما اتجاهها هو الذي تغير فبعد أن كان أثناء الحرب الباردة "شرق–غرب"، فإنه أصبح فيما بعدها "شمال–جنوب"[1]

– هي تهديدات تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا (التهديد يكون معرفا ويلحق ضرر مباشرا، أما الخطر يكون ضبابي ومبهم وملتبس، وغير قابل للقياس ومشكوك فيه).

المطلب الثاني: مستويات وأنواع التهديدات الأمنية :2

أولا:أنواع التهديدات الأمنية

لقد اختلفت درجة التهديدات وصورها حيث اتخذت عدة تصنيفات وأنواع هي :

تصنيف سليمان عبد الله الحربي:

- التهديدات الفعليّة : هي التي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها .
- التهديدات المحتملة : وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة لتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
- التهديدات الكامنة : هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.
- التهديدات المتصوّرة : هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية ،بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.

[1] سليم بوسكين،نفس المرجع،ص76.

[2] سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ص 29.

تصنيف باري بوزان:

لقد فضل باري بوزان وتوافقا مع مقاربته للأمن أن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية وهي:

- تهديدات تستهدف القطاع العسكري: تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة مما يهدد الوحدة الترابية للدولة .
- تهديدات تستهدف القطاع السياسي : وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بالقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها،أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي عل الدولة كوحدة سياسية .
- تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي : ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ،و مدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.
- تهديدات ذات طابع مجتمعي : تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية .
- تهديدات تستهدف القطاع البيئي :و ترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها .
- التهديدات الأمنية المتغيرة والخاضعة للسياقات الزمنية المختلفة : كتلك المتعلقة بالثروة في مجال التكنولوجيات [1]

تصنيف منظمة الأمم المتحدة: [2]

[1] أحمد فريجة ، "الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة " دفاتر السياسة و القانون، 14 (2016): ص. 162.

[2] مراد شحماط ،"التحديات والرهانات الأمنية في شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة 1مارس 2015)، ص.7.

أشارت تقارير منظمة الأمم المتحدة إلى تحديات القرن 21 والتهديدات العالمية الجديدة ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية والسياسية والثقافية والبيئية.

- التهديدات الاجتماعية : تتجلى في اتساع دائرة الفقر، الجوع،الأمية ،البطالة ،الأوبئة،الهجرة ،التزايد السكاني، التحدي الصحي والغذائي وكذا المائي.وهذا من شأنه أن يؤدي إلى بروز صراعات داخلية وأخرى إقليمية بحكم ندرة الموارد وعجز العديد من الدول على تأمينها من جهة وزيادة الطلب عليها من جهة أخرى .
- التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية : وتشمل في تفاقم فجوة الغنى بين عالم الشمال وعالم الجنوب .أما التهديدات التكنولوجية تتمثل في نشوء الفجوة الرقمية بين عالم الشمال وعالم الجنوب.
- التهديدات الأمنية والسياسية:تكمن في الانتشار الواسع للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات ،و قد زاد تهديد الأمن والسلم الدوليين مع إعلان الحرب على الإرهاب المستفيد من عولمة الاتصالات.

أما سياسيا فانتهاك حقوق الإنسان وانعدام الحرية السياسية والفساد هي تحديات يفرضها واقع اليوم بشدة على الحكومات من جهة وهيئات المجتمع الدولي من جهة أخرى.

- التهديدات البيئية :تتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري ،تآكل طبقة الأوزون التصحر ،الانقراض الحيواني والنباتي ،مشكلة النفايات الصناعية خاصة المشعة منها والتي تدفن في باطن الأرض ما يؤدي لمخاطر جمة ،تلوث التربة والهواء وكذا المياه.
- التهديدات الثقافية : رغم موجة العولمة التي أذابت الحدود وقربت المسافات باتجاه خلق عالم خاضع لثقافة واحدة ،إلا أن هذا التوجه فتح المجال لظهور اتجاه مغاير ،فقد أدت العولمة بطريقة غير مباشرة لبروز الخصوصية بشكل أكبر وهو ما نشهده في الصراعات ذات الطابع الهوياتي في العديد من الأقاليم،و كذا نظريا من خلال أطروحة صراع الحضارات لصامويل هنتغيون.

التصنيف حسب المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية

حدّد خمسة أنواع من التهديدات الأمنية الجديدة والمتعلقة بالأمن الناعم وهو مفهوم يمكن معه إدراج كل التحديات غير العسكرية ضمن نطاق مهددات أمن الأفراد والدولة والمجتمع[1].

المخاطر الفرية: Individiral Risksالتعرض الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض .

- المخاطر المجتمعية: Coumity Risks مثل اتساع نطاق المخاطر الفردية ليشمل المزيد من القطاعات المجتمعية كالأوبئة والمشاكل البيئية .
- تهديدات عابرة للحدود: Cross Border Threas مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين.
- الأزمات الزاحفة : Ceeping Crises ويتعلق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية .
- الكوارث المحتملة : Potential Catastrophes تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، كالأعاصير والمشاكل البيئية الأخرى

ثانيا :عناصر تحليل التهديد الأمني :

إنّ دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة مصادر وأنواع التهديدات بالإضافة لأبعادها، ونطاقاتها وهذا ما يدفع للتطرق للعوامل المؤثرة في تحديد التهديدات الأمنية عبر

[1] فريجة لدمية ،إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة الغير الشرعية نموذجا –(مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، و العلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة ،قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص. 47.

مختلف مستويات الأمن وهي بمثابة أجندة لفهم وتحليل التهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي وهي [1]

- طبيعة التهديد: ويقصد نوعه، أبعاده، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية .
- مكان التهديد : اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديموغرافي ،سواء أكان مباشر أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد في دولة معينة .
- زمان التهديد : تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمرار يته (مؤقت – مستمر) وهل هو ثابت أو متغير .
- درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث كلما زاد درجة قوة التهديد وخطورته تتطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.
- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده.

ثالثا: مصادر التهديدات الأمنية وتحوّلها:

تحوّلت مصادر التهديد من ناحية أولى إلى الانتشار العمودي لمصادر التهديد، حيث تنوّعت مسببات التهديدات الأمنية بالانتقال من أسباب عسكرية مهددة للأمن ،إلى مجموعة من العوامل المعقّدة والمترابطة فيما بينها من أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإستراتيجية.

ومن ناحية ثانية إلى الانتشار الأفقي من مجال دولة إلى مجال إقليمي إلى العالم ككل، فيهدّد الإنسان في كل مكان مهما كانت اعتبارات التطور والتقدّم.

[1] سليمان عبد الله الحربي ،المرجع السابق ،ص ص.30.29.

أ- الانتشار العمودي لمصادر التهديدات الأمنية [1]

1- **المسببات السياسية :** إن سياسات الدول لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت معنية لما يدركه صانع القرار في بيئة لا محدودة إقليميا، فالواقع السياسي الذي يعمل في إطاره داخليا ة إقليميا ودوليا جعل مصالح الكيان الدولي سواء دولة أو مجتمعا أو مناطق متجاورة إقليميا هي المحرك الأساسي للعلاقات فيم بين الدول والركيزة الأساسية في بناء إستراتيجية أو سياسة دولة نحو تهديد ما سواء كان إرهابا أم هجرة سرية أم تهديدات بيئية.

2- المسببات الاقتصادية :

إن الاقتصاد العالمي يشهد موجة من التحولات الاقتصادية والتقنية عبر العالم لا تتقيد بحدود ولا بضوابط ،و لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها، إذ تتمثل بتراجع الحواجز القومية على التجارة والاستثمار والتوسع في نظام الاتصالات والمعلومات ،و نمو الأسواق المالية التي لا تعترف بالحدود،وبروز التكتلات الاقتصادية والإقليمية وزيادة نمو الشركات المتعددة الجنسية التي تتميز بضخامة الحجم ،و تنوع النشاط الاقتصادي والانتشار الجغرافي على نطاق العالم كله ،إلى جانب قدرتها الفائقة على تعبئة المدخرات من الأسواق المالية في العالم وقدرتها على الاقتراض من البنوك المتعددة الجنسية،و قدرتها على إشاعة نمط استهلاك لا محدود وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم مستخدمة في ذلك سيطرتها على مؤسسات الاتصال والإعلام والإعلان العملاقة.

3- المسببات الاجتماعية والثقافية :

أصبحت العلاقات ما بين الدول والمناطق اليوم تتميز بكثير من الترابط والتفاعل بين مختلف عناصرها الفرعية، مما يخلق نموذج نمطي للإنسان العالمي، ففي عالم اليوم بقدر التطور التكنولوجي والتقني في الوسائط الاتصالية بقدر ما تتميز وجود نموذج موحد لتهديد الإنسان كفرد يعيش ويتفاعل مع بيئته عالمية المعالم والمرتكزات .

[1] ليندة عكروم ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2009،2010) ، ص.62.

كما أنّ البيئة العالمية اليوم تتميز بحرية الحركة للأفكار والقيم والمعتقدات عبر الحدود القومية المختلفة، وكما يرى الباحث عزت السيد في مقولته ردا على مقولة ديفيد روثكويف David rothkopf التي يزعم من خلالها أنّ التّحولات الثقافية تشجع على التكامل وتزيل ليس فقط الحواجز الثقافية، وإنّما أيضا العديد من الأبعاد السلبية للثقافة بقوله " أن العولمة تتغلب فيها والهيمنة لتكون نتيجتها تدمير الثقافة والثقافات، بهدف إلغاء الآخر وبفرض التجانس عليه.[1]

كما تبرز الثقافة اليوم كسلعة عالمية تؤدي إلى عدم تكافؤ فرص التبادل الثقافي في المستوى العالمي نتيجة المنافسة في تسويق هذه السلعة وهي المنافسة ليست في مصالح الدولة غير المتقدمة، التي لا تملك قدرة تكنولوجية أكبر.

ويطرح أيضا هذا المجال مفهوم الصّناعة الثقافية المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والتي تدخل فيها الأفلام والصناعات السينمائية والموسيقى، مصنعات الحاسب الآلي والموارد الإعلامية... وغيرها .

إنّ الوسائط الاتّصالية الجديدة أصبحت مهددة بقدر قدرة انتشارها فما يهدد فرد في أي دولة من دول العالم فهو تهديد للآخر في مكان آخر خاصة في ظل وجود علاقات تقارب من جوار جغرافي، وتقارب مصلحي .

المسببات الإستراتيجية والعسكرية :

بعد الحرب الباردة تغيرت التفاعلات الدولية، وظهرت الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ومالها من تقنيات متطورة جديدة وما يمكن أن تثيره من تهديد، فالانتقال الواسع لتقنيات والأسلحة المتطورة أو كما يشير بعض الباحثين " أسلحة الاختلال الشامل " لوصف الحقيقة الجديدة للهجمات بأقل تكلفة ضد أهداف حسّاسة تنتج مناخا من الرعب باحتمال الهجوم من طرف أي فاعل من فواعل العلاقات الدولية تصل له هذه التقنية دون اعتبار للآلية الشرعية في الامتلاك والتطوير، فتكفي مدة زمنية صغيرة لإحداث خسائر بشرية

[1] ليندة عكروم ،المرجع السابق،ص.64.

ومادية هائلة،ففي ظل غياب عدو محدد في عالم متشابك التعقيد تغيب إستراتيجية واضحة في وضع حدود لتطوير السلاح النووي على المستوى العالمي، وهذا ما يدعم خطورة الوضع الأمني في العالم، خاصة بالنسبة لدول متجاورة أو تنتمي لواقع تعتبر مصالح إستراتيجية لدى دول أخرى فمسببات التحولات الأمنية تجعل من التهديدات الأمنية معقدة في تفاعلها ومتشابكة في خلق منطق لا استقرار أمني في البيئة العالمية.

ب – الانتشار الأفقي لمصادر التهديدات الأمنية [1]

1–سرعة الانتقال بدون حدود لمصادر التهديدات الأمنية :

هو توسع انتقال التهديد من مجال إقليمي صغير إلى مجال إقليمي أكبر منه إلى العالم ككل،

فترابط المجتمعات والدول على مستوى الكرة الأرضية سياسيا واقتصاديا وثقافيا ،و عبر مختلف المجالات مكونة قرية كونية واحدة، فالذي يحدث في مكان ما على سطح الأرض يثير اهتمام الجميع ويؤثر في مجريات الأمور في جميع المجالات، وهذا كله بسبب تطور وسائل الاتصالات والمواصلات التي تساهم في النشر الواسع للتهديدات فجوهر التحول هو المرور السريع للبضائع وللأفراد والتقنيات والسرعة الفائقة في انتشار التهديدات الأمنية جعلت من الإدارة الواحدة للدولة ما لا تكفي، بل تستدعي جهود ، بل تستدعي جهود إقليمية وعالمية .

لقد أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان عولمة ذات وجه إنساني Globalisation with a human face بالرغم مما فرضته العولمة من تقدم وتكنولوجيا فإن لها مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، كما أنها ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وحدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن في عصر العولمة تتمثل في :

[1] ليندة عكروم ،المرجع السابق ص .65.

– عدم الاستقرار المالي بتوقع حدوث أزمات مالية مثل الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا سنة 1997.

– غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل .

– غياب الأمن الصحّي، كسرعة انتشار الأمراض مثل الإيدز .

– غياب الأمن الثقافي ،مما يهدد القيم الثقافية المحلية نظرا لامتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام .

– غياب الأمن الشخصي ،كانتشار الجريمة المنظمة، خاصة وأنه تستخدم التكنولوجيات الحديثة.

– غياب الأمن البيئي : نتيجة الاختراعات الحديثة التي تؤثر على البيئة .

– غياب الأمن السياسي والمجتمعي : كتهريب الأسلحة،وانتعاش دور شركات الأسلحة

توسيع الروابط الإقليمية :

إنّ التحوّلات العالمية اليوم جعلت من الدول تواجه هاجسا من مواجهتها لوحدها لما يمكن أن يهدد أمنها، مما يدفع للتوجه نحو بناء التكتلات الإقليمية سواء من خلال أطر مؤسسية، كالمنظمات عبر الوطنية في مجالات مختلفة، أو من خلال إقامة علاقات تعاونية من اتفاقيات ومبادرات أمنية أو شراكة أو بالاعتماد المتبادل، وهذا ما جسدته حركة الاندماجات بين الشركات الكبرى –التابعة لمختلف الدول – إذ أصبحت تنافس في جميع فروع النشاط الاقتصادي، في الدواء، الطيران، السياحة، القطاع المصرفي.

المطلب الثالث: التحوّل في طبيعة وشكل التّهديدات الأمنية وأثرها على العلاقات بين الدول

أولا: الإرهاب الدولي :*

إنّ التّحولات التي أعقبت حقبة الثنائية القطبية كتغير طبيعة النظام العالمي ،وما رافقه من تكريس لمظاهر العولمة التي خلقت فرصا كثيرة لكن التّحديات أكثر،إضافة إلى الإتاحة النسبية للتكنولوجيا الاتّصالية وكذا العسكرية عبر العالم ، وتزايد عدد الدول الفاشلة بدءا بتلك الناجمة عن تفكك الكتلة الشرقية في المنظمة الأوراسية، كل هذه التحوّلات شكّلت مناخا ملائما لتنامي الظاهرة الإرهابية وتطورها لتكسب خصائص جديدة، أبزها تحول الجماعات الإرهابية من الانتظام هيراركيا نحو انتظام عنقودي، أي في صورة شبكات موسّعة يصعب اختراقها ورصد تحركاتها أو التنبؤ بسلوكياتها، معتمدة في التنسيق بين المنضوين في إطارها ما يوفره التطور المتنامي لنظم المعلومات والاتّصالات عالية التقنية وزهيدة التكلفة من سرعة وسهولة الاتصال.[1]

وتعتبر جرائم الإرهاب من الجرائم التي تصاعدت بعد نشوء نظام الدولي الجديد، وتزعّم الولايات المتحدة آلياته، فكم من قطر أو بلد كان يعمّ الاستقرار والأمن في عهد النظام الثنائي القطبية، وأصبح الآن موقعا للفوضى وعدم الاستقرار في عهد القطب الواحد، كتعرض الجزائر لإرهاب الجماعات الأصولية المتطرفة وأصبحت ظاهرة العنف السياسي لصيقة بهذا النظام الدولي، الذي يدعمّه تضارب المصالح الاقتصادية، وسيطرت نظام الكارتلات العالمي التي تقوده شركات متعددة الجنسيات، ولوبي للإعلام والاتصال العالمي،

[1] شهرزاد أدمام ،"الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة "،مجلة الندوة للدراسات القانونية ،العدد الأول،(2013)،ص.51.

* بدأ استعمال كلمة الإرهاب في نهاية القرن19 للتعبير عن أعمال العنف التي تنفذها الحكومة ضد شعوبها، غير أن الأمر تطور لاحقا ليستخدم لوصف الأعمال العنيفة التي تنفذها جماعات أو أفراد ، إلى أن أصبح طريقا أو أسلوبا يريد الفاعل أو الفاعلون بواسطته الرهبة الناتجة عن العنف أو الخوف لفرض رأيه السياسي، أو سيطرته على المجتمع أو الدولة ، حفاظا على علاقات اجتماعية قائمة و العمل على تغييرها و تدميرها ، وبهذا أصبح التهديد العسكري و المتمثل في الإرهاب ليس مجرد أعمال عشوائية و إنّما عمل منظم و مخطط لخلق مناخ عام يحقق له أهدافه الإجرامية من خلال الاستخدام المادي و المعنوي للعنف ضدّ الأفراد و الممتلكات في ظل التخويف و الترهيب و التهديد .

وجماعات المصالح في الدول الغنية السبع والتي تمهد لنشوء ما يسمى في عالم السياسة بالقيادات البديلة لأنظمة العالم الثالث .[1]

ويتميز بالطابع الدولي لمنفذي العمليات الإرهابية، وتعدد جنسيات الإرهابيين ،و مناطق التنفيذ والتخطيط وارتباطها بشبكات الإجرام الدولية ،و لا تنشط في إطار جغرافي لدولة معينة ،بل تنتشر في أكثر من دولة.

ومن جانب آخر فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م، أحدثت نقلة نوعية خطيرة في نمط الإرهاب الدولي ،و هذا ما أكدته تقارير لجنة 11 سبتمبر الأمريكية التي اعتبرت أن الإرهاب الجديد قوة عالمية لها مواردها الاقتصادية ونظامها القيادي ،و أنها تقيم تحالفات مع الدول والأفراد على المستوى العالمي .[2]

فهذا التهديد العسكري الجديد يرتكز أساسا سواء في الدول النامية أو الغربية ،على انتشار هذه الحركة الإرهابية وقدرتها على إحداث خسائر فادحة على المستوى البشري والاقتصادي ،صحيح أنّ الإرهاب الدولي لا يدخل في حرب مباشرة، ولكنه يقوم بعمليات إرهابية جدّ مكلفة مثل التفجيرات التي حدثت في إسبانيا، السعودية ، فالسلوك النزاعي للإرهاب فجائي وغير قابل للتنبؤ كون الجماعات الإرهابية لا تمتلك إقليم، وغالبا ما يصعب تحديد موقعها من طرف القوات النّظامية للدولة، فهو فاعل خفي يصعب توجيه ضربات عسكرية للقضاء عليه كما هو حال وم أ مع القاعدة.[3]

وعليه يتميز الإرهاب الدولي لمنفذي الإرهابية وتعدد جنسيات الإرهابيين ومناطق التنفيذ والتخطيط وارتباطها بشبكات الإجرام الدولية، ولا تنشط في إطار جغرافي لدول معنية بل تنتشر في أكثر من دولة، كتنظيم القاعدة وهذا ما يجعله تهديد أمني عالمي بالدرجة

---

[1] عبد الرحمان يوسف بن جابر ، العولمة و آثارها على الأمن القومي الوطني ، المكتب الجامعي الحديث 2005 ، ص57.

[2] نفس المرجع،ص51.

[3] أحمد أبو الروس، الإرهاب و التطرف و العنف في الدول الغربية ،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،2001) ص323.

الأولى[1]مثل الهجمات الإرهابية التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة ففي سنة 1991 قامت جماعة أبو سياف بعمليات إرهابية في الفلبين وفي سنة 1995 شهد العالم موجة من العمليات الإرهابية مثل ما حدث في اليابان، حيث تم إطلاق غازات سامة في مترو طوكيو كما تم تدمير مدينة أوكلاهوما.

لقد عانت الدول على اختلافها من ظاهرة الإرهاب وألحقت عملياته بها خسائر بشرية ومادية كبيرة ويمكن ذكر في هذا الصدد معاناة الجزائر طيلة ما يقارب عشرين من الإرهاب الإسلاماوي وكذا ما شهد ته مصر وبعض الدول الأوروبية كإسبانيا التي تنشط بها منظمة آيتا E T A الإرهابية وكذا دولا آسيوية مثل اندونيسيا (تفجيرات بالي 2002) .

الإرهاب الدولي ظاهرة كونية، وبشبه إجماع يحتل الصدارة في سلم التهديدات الجديدة للأمن القومي، في المقابل لا يوجد تعريف جامع مانع لظاهرة الإرهاب، ذلك أن مشكل للتعريف ليس ابستمولوجي بقدر ما هو مشكل سياسي [2] بسبب اختلاف المصالح وصراع الإدارات وتباين الإيديولوجيات وتناقص القيم ويشكل الإرهاب تهديدا حقيقيا لأمن الدولة والإنسان في الوقت الراهن وأمن العالم واستقراره لطبيعته الهلامية واعتماده شبكات تخترق الحدود القطرية التقليدية .

ثانيا :الجريمة المنظمة كتهديد أمني :

لقد بدأ تداول مصطلح الجريمة المنظمة (transnational organized) مع بداية التسعينات، متزامنة مع حالة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية وظاهرة العولمة والثورة العلمية وما رافقها من الثورة في مجال المعلوماتية، والرقمية والاتصالات التي أدت إلى عولمة الجريمة حيث عبرت الحدود الوطنية كما هو الاقتصاد حيث استفادت منظمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خبرات الشركات المتعددة الجنسيات ،التي تسعى

[1] فريدة حموم ، التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ، (محاضرة مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر علوم سياسية ، تخصص تعاون دولي جامعة جيجل 2014 .2015).

و م أ ، فرنسا ، ألمانيا ، كندا ، بريطانيا ، اليابان ، الصين .

[2] محمد سيلا ، زمن العولمة في ما وراء الوهم ط1 (المغرب :دار تقال للنشر 2006)، ص.88.

لمضاعفة أرباحها وتقليل ما يعترضها من مخاطر حيث أصبحت الهياكل السياسية والاجتماعية والأمنية ضعيفة وفاسدة ،من خلال تغلغل الجريمة المنظمة فيها .

لذلك أصبحت الكثير من المجتمعات في العالم تعاني من الجريمة، وهي ظاهرة اجتماعية لم يخل منها مجتمع من المجتمعات الإنسانية حول العالم والمجموعات الإجرامية تختلف من مكان جغرافي لآخر،و تمارس الجريمة المنظمة بتشكيلة من الأعمال الإجرامية، تهريب المخدرات والأسلحة والمواد النووية والتحف والسلالات الحيوانية ،و تهريب الكائنات البشرية ،تجارة البشر والبغاء وتهريب الأعضاء والهجرة غير المشروعة .

أ) تجارة المخدرات :

المخدرات هي كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة التعود والإدمان وتضر بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد والجماعة [1] ،فتجارة المخدرات تشكل تهديد لجميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، المجتمع ،الأفراد)،كما تؤثر على الأبعاد المختلفة للأمن.

– تأثير المخدرات على الأمن الاقتصادي : لقد جاء في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004 تنبيه حول الانتشار الواسع والمتزايد لتجارة المخدرات، وما يصاحبها من انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية والسياسية في العالم إضافة إلى التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمالية الهائلة لمواجهة هذه الظاهرة .

إذ تؤثر بشكل سلبي على الموارد النادرة داخل الدولة كندرة المياه والمناطق الصالحة للزراعة، يصعب على الدولة إدارة اقتصادها وتحقيق الأمن الاقتصادي لشعبها ،نتيجة ما تلمه المخدرات من تلك الموارد النادرة ،كما أن التعاطي والإدمان على المخدرات أصبح مكلفا من الناحية الاقتصادية والمالية، إذ أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي في سنة

[1] حميد ياسر الياسري،ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة، مجلة البحوث الجغرافية العدد 21 (جامعة واسط كلية التربية)،ص.258.

1998 إلى أن حوالي 2% من الناتج الإجمالي العالمي يستعمل في أعمال غير مشروعة كالنشاط في الإنتاج والاتجار بالمخدرات[1]كان لتوظيف مظاهر العولمة دور سلبي في القيام بأعمال خارج نطاق القانون، ففي الوقت التي تدعو إليه العولمة إلى التحرير الاقتصادي والتجاري، فإن أكبر المنظمات الدولية، قد ساعدها تحرير التجارة الدولية على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة، واستفادت من ظاهرة عولمة المال والتداخل والتكامل بين الأسواق من خلال الاستفادة من الاستثمار في هذه المواد عبر وسائل مشروعة ودون أي رقابة مالية أو سياسية أو أمنية ،لهذا أصبحت قضية مكافحة تجارة المخدرات كتحدي بالنسبة للدول .

– تأثير المخدرات على الأمن الاجتماعي : تشهد عدد من المجتمعات حالة من اللا أمن الاجتماعي بسبب ارتفاع معدلات الجريمة فيها، وهذا لزيادة معدلات التعاطي والإدمان للمواد المخدرة وارتفاع معدلات الجريمة الفردية إضافة إلى بروز منظومة قيم وسلوكيات غريبة نتيجة ممارسة الاتجار في المخدرات منها الخلل في البنيان الاجتماعي والثقافي بتفكك الأسر وتغييب الأخلاق وتمريض المجتمع بآفة الإيدز.

– تأثير المخدرات على الأمن السياسي : ثمة ارتباط سلبي بين معدلات العنف وبين حالة الأمن السياسي للمجتمع، فكلما زاد معدل العنف انخفض الإحساس بالأمن السياسي والاستقرار.

ب) الهجرة غير الشرعية :

يقصد موضوع الهجرة غير شرعية وما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من المسائل التي تدعو للقلق نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي الوقوف عليها كتهديد أمني.

[1] زغدار عبد الحق ،المرجع السابق. ص256,

أي الهجرة غي الشرعية هي ظاهرة عالمية توجد بنسب متفاوتة في جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وسببها فشل نماذج التّنمية وأزمة المديونية والظروف الغير مستقرة للاقتصاد العالمي وتنامي ظاهرة العولمة .

تتعد دلالات ظاهرة الهجرة بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية ،فالهجرة الغير شرعية : هي انتقال فرد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول هو " الحرقة " ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.1

إنّ الميزة الأساسية للهجرة غير الشرعية هي تعقد وتشعب العناصر المكونة لها مما أدى إلى تعدّد القراءات، فهي ظاهرة اجتماعية تحولت إلى مسألة أمنية لأنها أصبحت تشكل تهديدا أمنيا لاستقرار الدولة من جهة وتهديدا أمني للأفراد والمجتمعات من جهة أخرى، فلجوء المهاجر الغير شرعي إلى مغادرة بطريقة سريّة للوصول إلى الضفة الأخرى يجعله بطريقة غير مباشرة بطريقة غير مباشرة يتورط في جرائم مختلفة، كالتجارة بالمخدرات والتزوير وتشجيع العمل غير الرسمي وخلق علاقات بباقي المهددات الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم التي يضطر المهاجر السري لممارستها وهذا فقط من أجل البقاء في الدولة المهاجر إليها.

فالهجرات السّكانية غير الشرعية تشكل واحدة من المشكلات الأساسية التي تثير قلق عدد كبير من دول العالم، لأن الأضرار المترتبة عنها ترتبط بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية للدول التي تعاني منها.

الهجرة في اللغة يعني تباعد و تهاجر ، أي ترك وطنه و هاجر من مكان كذا أي تركه و خرج منه إلى غيره و المهجر هو المكان الذي يهاجر إليه و الهجرة هي انتقال للناس من موطن إلى لآخر

[1]ناجي عبد النور ،الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ،ظاهرة الهجرة الغير القانونية في المغرب العربي، (قسنطينة 29 – 30أفريل 2008)، ص.119.

إذن فالهجرة غير الشرعية تمثل أحد الهواجس الأمنية التي تهدد الأمن والاستقرار لما يرتبط عنها من انعكاسات وخلق مشكلات اجتماعية فيتزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي. وقد تفاقمت خطوتها بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال (المراقبة الهشة للحدود) مما دفع الأفراد إلى البحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية، فهي الهجرة الغير شرعية من أهم الأسباب والعوامل التي تشكل خطرا وتهديدا للمنظومة الدولية.

ثالثا :التهديدات البيئية

التهديد البيئي له متغيرات وهما : التهديد والبيئة والتهديد البيئي يأخذ شكلين مباشر أو غير مباشر. بمعنى إمكانية البيئة إلحاق الأذى والضرر بالبشر وباقي الكائنات الحية.[1]

التهديدات البيئية نوعان : تهديد بيئي مباشر يمس الإنسان وأمنه ويمكن تحديد ذلك في الكوارث الطبيعية المفاجئة والسريعة كالأعاصير والفيضانات والبراكين والرياح .

وتهديد بيئي غير مباشر يظهر في التغيرات المناخية كالاحتباس الحراري واستنفاد طبقة الأوزون .

إنّ التّهديدات البيئيّة ليست وليدة اليوم وإنما تضرب بجذورها إلى أزمنة بعيدة، غير أنّها لم تكن تشكّل قضيّة تستدعي الانتباه لعدم الشعور بمخاطرها ومع تطور وسائل الاستقرار البشري تزايدت فرص استغلال الموارد الطبيعيّة، ومن هنا ظهرت انعكاسات تلك التدخّلات غير المحدودة للإنسان في مختلف للبيئات الجغرافية واستغلاله الجائر لمواردها الطبيعية، بالإضافة إلى حضوره البشري الطاغي، وبذلك أصبحنا نتكلم في تهديدات بيئية عالمية، إذ أصبح ينظر إلى البيئة كمجال تهديدي جديد هذا النوع من التهديدات خلق انقسامات بين دول فقيرة ودول غنية أي من المتسبب الرئيسي في خلق هذا النوع من التهديدات ؟

هل هو الشمال المتقدم أم أنه الجنوب المتخلف؟ ومن يساهم في حركيتها لتمس بالإنسان والنظام الدولي ؟

[1] أسماء درغوم ، البعد البيئي في الأمن الإنساني : مقارنة معرفية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 2009)،ص.116.

لذلك يرى برايت وايت وريشارد ليتل ومايكل سميت أنّ التغيّر البيئي العالمي ومجموعة من المسائل المتصلة به وتشمل الفقر والزيادة السكانيّة وعدم المساواة تشكّل المشكلة الأمنيّة الجديدة، وينبغي معالجتها بالمعالجة نفسها التي يعالج بها الدفاع الوطني وعلى أية حال إذا كان تعريف الأمن هو عدم وجود تهديد عندئذ تكون أشد التهديدات، إن لم يكن أشدها بقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية[1] فالتهديد البيئي يعتبر بمثابة العدو لا يمكن تحديده، فالتهديدات في الدفاع الوطني يمكن فهمها بسهولة عادة ويمكن تحديد الأطراف المهددة له ومن تم يمكن اتخاذ تدابير عسكرية لمجابهته، لكن ليس هو الحال بالنسبة للتهديدات البيئية على المدى الطويل .

لقد أصبحت القضايا المتّصلة بالبيئة سواء كانت قضايا تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية أو القضايا المتعلقة بالتغيّرات المناخيّة من القضايا الحيويّة التي تشغل تفكير المهتمين بالشؤون البيئية في جميع أنحاء العالم وذلك كما لهذه القضايا من انعكاسات سلبية على الأنظمة البيئية العالمية وهذا لما ارتبط بالنشاط البشري كالصناعة، وما ارتبط بالظروف المناخية المتمثلة في نقص الأمطار . أو زيادة درجة الحرارة، كما قد تكون مرتبطة بالظروف والكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين التي تؤدي إلى تدهور وانهار النظم البيئية العالمية [2] وتؤثر الزيادة السكانية الهائلة والنمو الاقتصادي المتزايد والمتعاظم والمترافق مع التدهور البيئي، بالإضافة إلى التطوّر التكنولوجي الرهيب وجهل للإنسان وتخلّفه الحضاري تأثيرا عميقا وشاملا على جوانب البيئية حيث يؤدي تأثير العوامل بالإخلال بالتوازن البيئي لفترة زمنية طويلة، لذلك تعتبر مسألة أو قضية استنزاف الموارد الطبيعية من أهم المشاكل البيئية المطروحة في أجندة القضايا الدولية ،ذلك لما اقترنت به من آثار عالمية قياسا على كافة المعايير، هذا النوع من التهديدات البيئية يحوي في طياته العديد من المشاكل التي تمثل ميراثا عالميا مشتركا وجب هنا تحديد أهم هذه المشاكل والتهديدات منها :

---

[1] برايان وايت ، ريشارد ليتل ، مايكل سميت ، قضايا في السياسة العالمية ،ترجمة مركز الخليج للأبحاث ط1 (الإمارات ، دار النشر بالغراف ماكملان ،2004)، ص. 275.

[2] محمد إبراهيم محمد شرف ، المشكلات البيئية المعاصرة ، الأسباب الآثار و الحلول (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2007) ، ص.28.

1- إزالة الغابات فقد بيّنت الدراسات أنه من خلال عام 1998 تم القضاء على16838 كم من الغابة الأمازونية[1]

و نتيجة لذلك قرر الإتحاد الأوروبي عام 2001 رفض استيراد منتجات الخشب من البرازيل بسبب عدم التزام الشركات بالمعايير البيئية واشترطت في حال حصولها على الخشب توضيح رسمي من الحكومة البرازيلية بأن هذه الأخشاب قطعت وفق المعايير المتفق عليها دوليا.

2- المياه فتناقصها أذى إلى بروز مشكلة بيئية خطيرة وهي مشكلة اتساع ظاهرة التصحر الذي حول ثلثي مساحة إفريقيا إلى أراضي صحراوية أو مناطق جافة، أما في آسيا فقد أصاب التصحر 1.4 مليون هكتار وهو ما دفع بالكثيرين من البشر إلى الهجرة وتغيير المكان وهم الذين يسمون اللاجئين البيئيين على غرار اللاجئين السياسيين.

الطاقة فاستهلاكها المتزايد يسبب العديد من المخاطر والتهديدات البيئية، كالنفط ومشتقاته والغاز الطبيعي والوقود النووي الذي تخلف عنه نفايات مشعة كل هذه الأنواع من مصادر الطاقة تسبب مخاطر ومشاكل بيئية خطيرة سواء في الهواء أو الماء أو التربة[2]

التنوّع الحيوي أي حدوث تغيرات مناخية شديدة ينتج عن ذلك موت وفناء أنواع من الأحياء لم تقو على تحمل تلك التغيرات فانقرضت أو أن تحدث كوارث طبيعية عنيفة كالبراكين والزلازل نموذجا تسونا مي أثرها التدميري لم يشمل التّنوع الحيوي فحسب وإنّما امتدّ أثرها إلى الإنسان حيث فقد الآلاف من سكان أندونسيا .

وعليه نستطيع القول إنّ تطور مفهوم التهديدات الأمنية أخد أبعاد ومستويات متعدّدة، حيث كل مقاربة لديها تصوّر، حسب المجتمعات والأوقات والأحوال والتطوّر التاريخي للأحداث.

[1] هيبة ناصر ، دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية نموذج منظمة السلام الأخضر (مذكرة ماجستير 2012 /2013).

[2] نعيم محمد الأنصاري ،التلوث البيئي: مخاطر عصرية و استجابة عالمية ط1 (الأردن .دار دجلة .2009)،ص،203.

المبحث الثاني: المقاربات المفسّرة للتهديدات الأمنية .

عرف حقل الدراسات الأمنية بأبعاده المختلفة مجموعة من المقاربات التي هدفت إلى وضع إطار عام، من خلاله يمكن فهم الأبعاد النظرية والإمبريقية المتعلقة بالتهديدات الأمنية وقد تناولنا في هذا المبحث المقاربات المفسّرة للتهديدات الأمنية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للتهديد

عدّت العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وأي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتشخيص مصادر التهديد، فالباحث على الشعور بالخطر يستدعي الحـاجة لاتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن بشكل متوافق مع المخاطر والتهديدات الفعليّة منها أو المحتملة.

أولا: المفهوم الواقعي للتهديد الأمني:

تعرف التهديدات على أساس الفعل والقدرة على الفعل المادي ،فهذا التعريف المجرّد والمادي للتهديد يشمل القدرات العسكرية في جوهر العلاقات الدولية[1]، فالتهديد عسكري خارجي: فالأمن عند الواقعيين يكمن أساسا في غياب التهديدات العسكرية أو في حماية المجموعة الوطنية من أي هجمات خارجية بعقلانية[2] ضمن سعي أنظمة الأمن إلى تأمين سلامة التراب الوطني وموارده ومؤسساته وحدوده من الغزو الخارجي.

ارتبط التهديد الأمني في طبيعته بكيفية استعمال الدولة لقوتّها الداخلية والخارجية لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية فيكون الأمن مرادف للمصلحة الوطنية.

---

[1] عبد النور بن عنتر ،"نظريات ومفاهيم الأمن الدولي"،(محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير علوم سياسية وع د باتنة،2009).

[2] عبد الناصر جندلي ،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1 (الجزائر، دار الخلدونية ،2007)، ص .134.

الكيان المهدد الدولة تهدّد وتتهدّد فالتدابير الأمنية المتخذة تشكّل تهديدا لأمن الدول الأخرى ضمن معادلة صفرية وهو ما يرفع من مخاطر قيام النزاعات والسعي لزيادة القوة بالوسائل العسكرية باعتبار الدولة فاعل عقلاني من خلال تحديد الخيارات تسعى لتعظيم المكاسب وتقليص التكاليف والخسائر.

وتسعى الدول للحفاظ عل الوضع القائم عندما تعتبر تفوق الخطر الذي يهدّد نظامها وتعمل على إقامة التحالفات العسكرية الدولية بشكل يحفظ سيادتها وتكاملها الإقليمي واستقرار وتحقيق مصالحها القومية .

القيم المهددة حسب الواقعية التقليدية تشمل قيمتي السيادة والقوة إذ عرّفها أرنولد ولفر فالأمن في جانبه الموضوعي هو غياب أي تهديدات تجاه قيم مكتسبة وفي جانبه الذاتي غياب الخوف من أن يتمّ المساس بأي هذه القيم والواقعية ترى في قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية هي الأساس والقيم مركزية للدولة.[1]

كما يرتبط الأمن حسب المفهوم التقليدي بالقوة العسكرية من خلال عملية إدارة الأخطار التي كانت تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السيّاسي في مواجهة الدول الأخرى، وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدول القومية أمن حدودها، سيادتها واستقرارها باعتبارها الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الإدارة الرئيسية لتحقيق الأمن، فالواقعيون يذهبون إلى أنّ الهدف الأساسي من بناء القوة الوطنية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة أوّلا ولاستمرار قدرتها الفاعلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية ثانيا ومنه تصبح العلاقة إيجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها ،فكلما تنوّعت مصالحها وتعدّدت ارتباطاتها اتسع نطاق أمنها[2]

[1] هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، ط1 (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2009)، ص.9.

[2] بلال قريب ،السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات و الرهانات(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2010،2011) ، ص.12.

يبقى عنصر القوة المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن والمحافظة على المفهوم الضيّق له والمتعلق بأمن الدولة ،فحسب التقليديّين فالقوة التي تسعى تغيير الوضع القائم هي القوة التي تسعى إلى زعزعة الأمن الدولي فحسب والتر ليبمان (LIPMANN WALTER) "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحيّة بالقيّم الأساسيّة إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدّي على صون هذه القيم عن طريق اقتصادها في حرب كهذه".

أمّا الواقعية الجديدة بتياراتها الثلاث تبنت الواقعية الجديدة ثلاث تيارات أمنية، الهجومية مع مارشايمر (MEASHEIMER) ورادندال (RADALL)، والدفاعية مع كنيت والتر .K) (WALTY وربرت جيرفيز (JILVIS REBERT) والبنائية مع وولفرت (WOHLFORT) وترى الواقعية الجديدة النظام الدولي يتشكل من مجموعة من القوى التي تسعى للحفاظ على البقاء والاستمرار في ظل فوضوية هذا النظام وعدم مركزيته.[1] شخّصت تهديدات جديدة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي كالأزمات الاقتصادية ،والتدهور الاجتماعي، لكن دون أن تعارض بصورة مباشرة أمن الدولة ولأنها لم تمس بالتناسق الابستيمولوجي للمنظور الواقعي وتبقى الدولة في التيارات الثلاث للواقعية الجديدة المهددة للقدرات العسكرية، للدولة دفاعا عن أمنها يقلّص مخاطر المأزق الأمنيDilemme de) sécurité) لكن تحقيق أمن الدولة يؤدي إلى اللا أمن للدولة بنتيجة تسلح الأولى ،و السباق نحو التسلح يؤدي لضعف الدولة ويخلف انكشاف أمني لها المقاربات الواقعية في السماح للدولة بتطوير قدراتها العسكرية ،و إقامة تحالفات قوية بشكل يناسب مع البنية الفوضوية للنظام الدولي لضمان الأمن أي تهديد واقع أو محتمل الوقوع *[2]

[1] عبد الحق زغدار ،إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة)، ص.72.

*2 ركزت الواقعية الهجومية على الأمن ، وترى أن الدولة من أجل تحقيق أمنها و بقائها تبحث عن القوة النسبية بدل المطلقة من خلال إضعاف المهددات المحتملة – أي الدول الأخرى –

أما الواقعية الدفاعية فترى أن الدولة تسعى إلى الاستمرار في الوجود وفقط القوى الكبرى ضمان الأمن من خلال تكوين مؤسسات و تحالفات متوازنة ، و انتقاء آليات دفاعية عسكرية (كالقدرات النووية الانتقامية).

الميل الدائم للإنسان نحو العنف والدولة كيان فوضوي يتعذر التحكم فيه، غير أنّ تغيّير البنية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع احتمال النووي وتقلص الحروب بين الدول وعليه فتحديد مفهوم الأمن حسب الاتجاه الواقعي يقصد به حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية وذلك باستخدام القوة العسكرية ممّا يجعل الدولة مطمئنّة من حيث حماية مصالحها لكن ما يتميز به المسرح السياسي والأمني العالمي بنهاية الحرب الباردة ومنها الصراع شرق غرب وبالتالي تلاشي احتمال نشوب صدام نووي أو تقليدي بين المعسكرين عبر المفهوم الأمن التقليدي إذ لم يعد يعكس التحولات الأمنية العميقة القائمة في السياسة العالمية، وهذا ما أدى إلى توسيع المفهوم المحوري للأمن ليشمل العديد من الجوانب ,يقول مارتن وايت : (De nos jour nous somme tous réalistes) كإشارة لاستمرار التهديدات التقليدية وبقاء المنافسات العسكرية ،و الحروب الميدانية، حال الحرب الروسية على جورجيا في 2009، وقبلها الحرب الأمريكية على العراق في 2003 مؤشر لافتراض المفاوضة الواقعية .

ثانيا: المفهوم اللبرالي للتهديد الأمني

الأمن في المقاربة الليبرالية هو معطى مشترك بين الدول ومفهومه تقليدي لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية، فأهمية ميكانيزم القوة تقلّص مع ظهور أبعاد اقتصادية ومؤسساتية قلّصت من المخاطر ووفّرت الجو الملائم لنشاط الفواعل والمؤسسات، وقد شكلت المثالية والأمن الجماعي والسلام الديمقراطي أهم تصورات الليبرالية للأمن .

لم تهتم المقاربة المثالية بتجديد مفهوم التهديد ولا طبيعته ولا مصادره، لكن لن تخرج عن عالم ما بعد استقلالها القائم على النظام الدولي مشكّل من مجموعة من الدول تسهر كل منها لزيادة قوتها العسكرية وتدخل في نزاعات فيما بينها في ظل فقدان الثقة في تفسير سلوك الدول.[1]

و عليه يتحقق الأمن من خلال التخلّي عن الحرب واللجوء إلى:

[1] عبد الناصر جندلي ،المرجع السابق،ص،200.

– آليات التحكم الدولي، وإيجاد حلول قانونية وعدم تفضيل الدول لحل عسكري في المسائل الأمنية.

– نزع التسلح :حيث يعتبر وسيلة مثلى للقضاء على النّزاعات واستعمال القوة وبالتالي التخلّص من المأزق الأمني.

– الاعتماد على الحركات السلميّة غير القومية كالمنظمات الإقليمية غير الحكومية.

أ– مقاربة الأمن الجماعي (Collective Security approche)

تتوسط مقاربة الأمن الجماعي عتبة الفترة الوسطى بين العنف وعدم العنف في سلسلة النزاع الدولي، والمادة 16 من عصبة الأمم جسّدت فكرة الأمن الجماعي التي تقوم على ردع أو إخماد أي عمل عسكري يقوم به أي معتد ومقاومته وتصبح مسؤولية جماعية من أجل إبعاد مخاطر الاعتداء مع ضرورة توفر مناخ سياسي أمني.

وجود تهديد جماعي لوحدات سياسية في النظام الدولي يؤدي إلى رد فعل جماعي[1] عبر وسائل جماعيّة من خلال أجهزة تعمل عل تحقيق هذا الهدف بغض النظر عن التوجّهات الإيكولوجية والسياسيّة لأنظمة ونخب هذه الدول،و من الأمثلة تبني الولايات المتحدة الأمريكية تحالف مع عدّة دول في حرب الخليج الثانية ،فإضافة إلى التهديد المشترك يتطلب الإدراك المشترك لطبيعة التّهديد.

ولأنّ الأمن بالمعنى الليبرالي هو معطى مشترك يرى تشارلز وكوبشان (Challes and Kopchan) بأنّ الدول تتكاثف لوقف العدوان ويجب الاتّفاق على ثلاث مبادئ وهي التخلي عن القوة العسكرية وتوسيع مفهوم المصلحة والثقة ،أي تعهّد الدول بمصائرها إلى الأمن الجماعي بتعبير كلود (Inis Claude)، فالمصلحة المشتركة في تقاطع النفوذ أهم القيم المدافع عنها في تفسير المقاربة الجماعية ففي المرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبح

[1] مصطفى علوي ،الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي ،مفاهيم أسس المعرفة العدد 4 (القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية أفريل2005)، ص.4.

هناك انسجام في عمليات الأمن الجماعي، وإخماد الاعتداء العسكري بواسطة قوى قليلة صار خيارا حقيقيا كما بينت الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان .

ب- مقاربة السلام الديمقراطي:

إنّ نشر الديمقراطية يقلّص الوازع العسكري لأنّ الديمقراطيات لا تتدخل في صراع فيما بينها، والصراع ينحصر فقط بين الدول غير الديمقراطية وهو ما يهدد الأمن الدولي [1] فالتهديد الأمني يعني وجود أنظمة تسلطيّة في النظام الدولي تعتمد على القوة العسكرية ،و تتميز بميولها نحو الحرب ،ومصدر التهديد في عدم الاستقرار الأمني في البيئة الداخلية، فحسب روبرت كوفمان أنّ العجز عن بناء نسيج علاقاتي بين المكونات المختلفة للمجتمع بشكل يعطي صيغة توافقية بين المصالح، الثروة والسلطة وقواعد اللعبة ذلك أن الاستقرار الأمني لا يبنى على أرضية تتميز بالفقر والتهميش والتخلّف وانعدام التعليم ونقص الثقافة الاجتماعية والسياسيّة وهي المصادر الحقيقية للتهديد الأمني والتي تتميز بتصاعدية ديناميكية تبدأ محليا لتنتشر دوليا وتشكل مشكلة دولية من خلال صراع الدول المتماثلة في الخصائص المذكورة سابقا .

وانتفاء التهديدات الأمنية يبدأ محليا من خلال نسج علاقات سلميّة والاعتماد المتبادل داخليا كمستوى أول وهو ما يتدرج للمستوى الدولي أين يعمّم الأسلوب السلمي وتنتشر الديمقراطية وتنتهي بذلك المعضلة الأمنيّة .

و من شروط كانط لإحلال السلام الديمقراطي : لا يحق لأي بلد ومن خلال استخدام القوة التدخل في دستور بلد آخر وحكومته .و عليه فالمقاربات التقليدية للأمن تعني حماية مصالح الدولة الوطنيّة والقومية في ظل نظام فوضوي، فالتهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها، باستخدام القوة كوسيلة، ونهايتها واستئصال مصادر التهديدات لضمان تحقيق تلك المصالح والمكاسب النسبية، وإضعاف الأعداء المحتملين غاية رئيسية للدول ضمن التفسيرات النظرية للمقاربة الجديدة للواقعية ،في ظل جو مشحون أمنيا الدول كوحدات في

[1] رياض بن حمدوش ،" تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية "،مجلة العالم الإستراتيجي العدد4(الجزائر :مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية2008)، ص.18.

النظام الدولي إلى التحالف مع غيرها لمواجهة الأخطار ضمانا للأمن الجماعي عبر آليات مؤسساتية أو ضمن أحلاف عسكرية ذات إدراك مشترك ومصلحة نسبية التي تتحول إلى مطلقة في حالة تماثلها، في نفس المعتقدات السياسية ذلك أنّ الدول الغير الديمقراطية لا تدخل في صراعات فيما بينها تكمن في أن تعزيز جماعة لأمنها يكون له تأثير سلبي على باقي الجماعات التي تسعى لتعزيز أمنها بالنظر الجماعات التي تسعى لتعزيز أمنها بالنظر إلى إجراءات التي اتخذتها الجماعة الأولى وأي خطوة تتخذ من الجماعات الإثنية الأخرى فهي عدائية باتجاه التّصعيد فعدم الثقة تدفع الطرفين إلى الاقتراب أكثر نحو نزاع عنيف حسب بوزان.

المطلب الثاني :المفهوم الجديد للتهديد الأمني

أولا:مقاربة الأمن المجتمعي

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الاثنية، ففي ظل غياب تحكّم وسيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، واعتماد المجموعات الاثنية على استراتيجيات إشاعة الفوضى واستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكّم فيها، مع تواجد مجموعات أخرى بهويات ومرجعيات وهو ما يؤثر على السلم والتماسك الاجتماعي وهو ما أسماه بوزان في كتابه (people states and fear) الأمن المجتمعي.[1]

يرى مولر أنّ المعضلة الأمنية المجتمعية تنتج من غياب الأمن المجتمعي والذي يرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها وفي سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة وبإحساس هذه المجموعة بالمساس بمكوناتها كاللغة والثقافة والدين والعادات فكيان المعني بالدراسة في هذا المستوى من التحليل هو الجماعات

[1] سيد أحمد قوجلي ،الحوارات المنظورية وإشكالية المعرفي في الدراسات الأمنية (مذكرة ماجستير في العلوم السياسة ،الجزائر 2011)،ص.125.

الاثنية فالتهديدات الداخلية ذات الصيغة العرقية من شأنها تهديد أمن وسلامة الدول والمجتمعات.

وعليه فصيانة الاستقرار المجتمعي عبر منع اضطهاد المجموعات المشكلة للمجتمع، فتدخل الطرف الثالث الذي عادة يكون سلبيا أكثر منه إيجابي لأن الدول الغربية تعمل بصورة انتقائية بحسب التهديد الذي تشكله النزاعات العرقية،فالمدخل المؤسسي مع ألكسلورد يرى أن إنشاء محكمة دولية خاصة بمجرمي الحرب وتحويل دور الناتو على نحو يتلاءم مع طبيعة التهديدات المجتمعية الجديدة.

مقاربة الواقعية الإثنية (معضلة الأمن المجتمعي)[1]

عالم ما بعد الحرب الباردة نقل التركيز من أمن الحدود إلى أمن المجتمعات ويعتبر باري بوزان أول من طبق المعضلة الأمنية على انفجار العنف الإثني مع التركيز على المتغيّرات الداخليّة، ونقل منطق الفوضى إلى الواقع الإثني [2]

تهديد مجتمع بدل دولة : عالجت الواقعية الإثنية ظاهرة الصراعات العرقية، فانهيار دولة متعددة الأعراق وفق باري بوزان من شأنه أن يجعل الجماعات العرقية المتنافسة في حالة فوضى وفي معضلة أمنية.

كيفية مواجهة التهديدات الإثنية إدراك الأفراد أنّ الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإدارة حماية الجميع يعد سببا يجعلهم يلجئون إلى تشكيل آخر هو المجموعة الإثنية كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تشهد بقاؤهم ووجودهم كباقي المجموعات الأخرى،و في ظل مأزق أمني كهذا فإن محاولة مجموعة إثنية تعزيزأمنها حسب بوزان تزيد من فرص التعبئة .

ثانيا التهديد بالمفهوم البنائي / هوياتي :

[1] سيد أحمد قوجلي ، المرجع السابق،ص.127.

[2] عادل زقاع ، "المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 ،ددن (الجزائر جوان 2011)، ص. 66.

تركز البنائية على عنصر الهوية (identity) كيفية تعامل الوحدات السياسية للاستجابة لمطالبها وكذا تأثيرات الأفكار فبدل أخد الدولة كقضية مسلم بها وافتراض سعيها للبقاء ،فالبنائية ترى مصالح وهويات الدول نتاجا طبيعيا جدا لعمليات تاريخية معينة 1 وكيف يمكن للجماعات المختلفة أن تحقق هويتها ومصالحها تفترض وجود نحن وهم والنحن هي المجموعة المرجعية في التخزين بالهوية ،وهم هي المجموعة الخارجية المتميزة ببعض الأوصاف وعلاقة التضاد مع نحن التهديد يحمل قيمة اقتصادية نتيجة العنف البنيوي المغذى من اللا تكافؤ بين المركز والمحيط دوليا حسب وليام كوفمان ثم محليا وهو سبب انتشار الفقر والتخلّف وهذا كفيل بتصعيد النزاعات الداخلية، فوجود نخب مركزية ومجتمع قائم على فئات يتم استغلالها بأشكال مختلفة، ومع مرور الزمن تزيد الفجوة مسببة قيام حروب أهلية تغذيها الاختلافات الإثنية والدينيّة خاصة في المجتمعات المتعدّدة الإثنيات وتكون النخبة منتمية لإحدى هذه الهويات المتنازعة، ويتم مواجهة التهديدات المجتمعية بالمنظور البنائي من خلال بناء تراكمي لمسار السياسيات الوطني الهادفة لمنح العدالة التوزيعية الأوليّة في المناصب السياديّة وتطبيق الديمقراطية التوافقية.

ثاليا : التهديد الأمني وفق مقاربة الأمن الإنساني

لقد أصبح مفهوم الأمن ومضمونة التقليدي غير مناسبين للتعبير عن التهديدات الحقيقية للنظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة ،و بالتالي التحوّل في المنظومات والأطر المعرفية بأدوات تحليلية جديدة بطريقة موضوعية وهذا ما دعا منظرون العلاقات الدوليّة من أنصار المقاربة النقديّة والإنسانيّة واعين لتوسيع مفهوم الأمن ضمن انفتاح كلي في إطار العولمة ليشمل تهديدات غير عسكرية كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عبر الحدود، الهجرة غير الشرعية، المجاعة ،التصحر والتلوث البيئي وانتشار الأمراض والأوبئة واضعين للأمن أبعاد جديدة في معناه المعرفي هي البعد الوقائي، البعد الاجتماعي، البعد الإنساني، البعد القيمي والحضاري.

[1] سليمان إبراهيم العسكري ،"التعليم والثقافة أبعاد جديدة في علاقة غائية"،مجلة العربي العدد497،(الكويت ،أفريل 2000)،ص.13.

أ- المقاربة النقديّة :

من الإفرازات النظرية للعولمة القيمية هو تحويل مركزية للتهديدات والمخاطر من الطبيعة الصلبة العسكرية والاقتصادية إلى اللينة ثقافية،عرقية، لغوية، بيئية وقد أحدثت المقاربة النقديّة فيها قطيعة ابستمولوجية ومنهجية وأنطلوجية مع النماذج التفسيرية في الدراسات الأمنيّة جاء بناءها النظري المفهوماتي في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية اتّخذت الفرد الوحدة المرجعية للتحليل و و ضمان الأمن يكون بتحرير الإنسان من مصادر التهديد المحليّة والدولية، ومنحه الأسبقية على الدولة باعتبارها وجدت من أجله1.

المقاربة النقدية جاءت عبر إسهامات مدرسة فراكفورت للدّراسات الأمنيّة أبرز مفكريها جير جدهابرماس وماكس هورخايمر وهابرت ماركيز وروبرت كوكس ومارك هوفمان 2

التحول في مصادر التهديد لم يعد التهديد العسكري التّهديد الوحيد لأمن الدولة بل تعدّدت أشكال التّهديد، والقوة العسكرية غير صالحة لمواجهة التهديدات الجديدة حسب المقاربة النقديّة التي تعالج بالتّحرير والانعتاق بتعبير كنيث روث أي تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها اللحظي قدما في اتجاه تجسيد خيراتها، ومن بين هذه القيود : الحرب ،الفقر، الاضطهاد ونقص التعليم .

إنّ الأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية والجريمة المنظمة ... من خلال تحقيق معايير العدالة، تكريس قيم الحرية، والتعجيل بالتنمية.

ب- مقاربة الأمن الإنساني:

ترتكز مقاربة الأمن الإنساني على عنصر الفرد الإنسان وصون الكرامة البشرية والحفاظ على البقاء الإنساني، وفي أي سياسة أمنية الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد

---

[1] عبد النور ناجي ،"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ،ظاهرة الهجرة غير القانونية ي المغرب العربي"،مجلة العالم الاستراتيجي العدد5(الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية 2008)،ص.14.

[2] عبد الناصر جندلي ،المرجع السابق ، ص.313 .

بجانب أمن الدولة 1 فالتهديدات قد تبرز من الداخل وليس من الخارج ومن تم يجب عدم الفصل بينهما وحدث انتقال في مقاربة الأمن الإنساني من فكرة أمنية دول إلى الفرد ليس من خلال الأساليب العسكرية ولكن عبر أساليب التنموية الرشيدة بصورتها العلاجية والاستباقية ،فأمن الإنسان هو التحرر من التهديد والوقاية من الحاجة بالتعريف الأمني فالأول يغطي التهديدات التي تواجه الإنسان والثاني يشخّص الاحتياجات الأساسية2 للفرد وفق المقاربة الإنسانية مهددة في وجوده وحريته.

مصادر التهديدات الأمنية الإنسانية متعددة الأشكال كما أشرنا سابقا وعن كيفية مواجهتها: تشير الإحصائيات إلى أنه خلال العقد الماضي ثم إنفاق 140 بليون دولار لعلاج الايدز في العالم وهناك 24 شخصا يموتون جوعا كل دقيقة وحدد تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 سبع أبعاد حركية متكاملة 3 نشير لها لاحقا.

إنّ الأمن الإنساني في النّهاية هو الحفاظ على الحياة والحرية وضمان الكرامة الإنسانية والانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة للأمن بالتنمية الاقتصادية المستدامة وصون حقوق الإنسان والحكم الراشد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون في ظل وجود تهديدات مشتركة ومترابطة تمسّ الإنسان ويمكن تلخيص المقاربات الأمنية التقليدية والحديثة ومقارنتها وفق معايير طبيعة التهديد الأمني ومصادره والقيم المهددة وكيفية مواجهة هذه التهديدات من خلال الجدول التالي :

المقاربات / التهديد الأمني	المقاربات الأمنية الدولاتية	المقاربات الأمنية المجتمعية	المقاربات الأمنية الإنسانية
طبيعة التهديد	عسكري حسب المقاربة الواقعية	تشكله المعايير الجماعية والهويات	تعددي يمس الفرد الإنسان في أحد قيمه

[1] محمد العظيم عبد الصغير،"الأمن الإنساني والأمن على البيئة "مجلة الفكر ،العدد 5 (جامعة محمد خيضر بسكرة د س ن)،ص.91.

[2] عبد النور بن عنتر ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا الحلف الأطلسي(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2005)،ص.20.

	عسكري اقتصادي كالأزمات والتدهور يهتم بمصالح الدولة المنافسة باستمرار من أجل القوة حسب المقاربة الواقعية الجديدة التهديد الجماعي حسب مقاربة الأمن الجماعي ونتيجة دكتاتورية للنظم حسب مقاربة السلام الديمقراطي في المقاربة الليبرالية	الاجتماعية التي تجسدها مختلف الاثنيات والتهديد يكون للمجتمع بدل الدولة مشخص في صراع الجماعات المختلفة عرقيا ودينيا ثقافيا حسب مقاربة الواقعية الإثنية والأمن المجتمعي . تهديد هوياتي ترتكز طبيعته على عنصر الهوية حسب المقاربة النبائية ويحمل فيها قيمة اقتصادية	الأساسية الوجود ،الحياة، الحرية، الأمن ،الكرامة الإنسانية ويكون التهديد غير مرئي
مصادر التهديد	الدول	السلطة، المجموعات الأخرى	فرد، جماعة ،منظمة ،دولة ،ظاهرة .....
الكيان المهدد	الدولة	المجموعة ،الأقلية	الفرد
وسائل مجابهة التهديدات	القوة العسكرية بشكل منفرد جماعي – التسلح وتوازن القوى وتوظيف القوة الاقتصادية مع الواقعية الجديدة – مختلف المؤسسات الدولية والتبادل الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية حسب الليبراليين .	– تنسيق واستخدام وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على الاتفاق – العدالة التوزيعية من خلال المساواة في توزيع الموارد والفرص .	التنمية الاقتصادية المستدامة – تبني معايير الحكم الراشد –تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

القيم المهددة	السيادة والقوة	الهوية	البقاء والرفاه
نتيجة التهديد	المأزق الأمني	المأزق المجتمعي حسب باري بوزان	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد

التهديد الأمني في ضوء المقاربات الأمنية الدولاتية والمجتمعية والإنسانية[1]

[1] ميادة بن بريهوم، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي لدول الساحل الإفريقي النيجر نموذجا (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة جيجل 2012،2013)،ص.19.

تكمن أهميّة إقليم جنوب آسيا نسبة لموقعه الإستراتيجي المميّز الذي يعتبر امتداد آسيا في المحيط الهندي ،إضافة إلى وجود تعدد في البنى الأيديولوجية والاثنية ،لهذا فالإقليم يمتلك نظام ايكولوجي وقيما أساسية مشتركة لا تمنع أن تجمع المبنى الإقليمي أي الوحدة على أساس التنوّع.

جاء هذا الفصل الذي ضمّ مبحثين تمثّل المبحث الأول في الجغرافيا السياسية لجنوب آسيا ،أمّا المبحث الثاني فخصص لمختلف الأوضاع السّياسية والأمنية والاقتصادية والسّكانية والاجتماعية .

المبحث الأول : الجغرافيا السياسية لجنوب آسيا.

يتطلب الموضوع الإشارة إلى ماهية النظام الإقليمي ومن تم تحليل تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا،فيستعمل النظام الإقليمي(Regional system) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم معين، بينما الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجمع لعدد معين من الدول القومية المتجاورة التي تجمع بينها إطار تفاعلي مميز وتشكل مرحلة وسطى بين الدول القومية والنظام الدولي من منطق وجود قيود بنوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد

عرّف هاني إلياس الحديثي* النظام الإقليمي بأنّه : مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد وتربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب الممارسة إذ في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد.[1]

ولكن تصطدم محاولات تحديد عضوية النظام الإقليمي لجنوب آسيا بالعديد من المعوّقات كغياب اتفاق حول معايير وأسس معنية لإقرار عضوية دول ما في نظام إقليمي والصعوبات الميدانية، أي تلك المتعلقة لعوامل التداخل الجغرافي والثقافي والتاريخي، والدور الذي تلعبه مصالح الدول والقوى الكبرى في تحديد عضوية نظام إقليمي، وقصد ما يتماشى مع أهدافها الإستراتجية دون أخد بقية العوامل الموضوعية بعين الاعتبار، وتتميز العلاقات الإقليمية بالديناميكية مما يجعل من عنصر التفاعل والمشاركة الكثيفة في العلاقات الإقليمية بفرض تصنيف دولة معينة كعضو في نظام إقليمي ما، حتى وإن كانت متمايزة عن دول النظام سياسيا وثقافيا وجغرافيا لهذا طرحت مسألة ازدواجية العضوية في أكثر من نظام إقليمي بالنسبة لدولة واحدة.

المطلب الأول : تحديد المجال الإقليمي لجنوب آسيا

[1] عبد القادر دندن ،الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية باتنة 2007-2008)، ص. 11.

* مختص في الشؤون الآسيوية ،و رئيس مركز الدراسات الآسيوية بجامعة بغداد.

اصطدمت تحديد عضوية النظام الإقليمي لجنوب آسيا بالعديد من الاختلافات، كغياب اتفاق حول معايير وأسس معينة لإقرار عضوية دولة ما في نظام إقليمي، وهذا لتميز العلاقات الإقليمية بالديناميكية، ومن هنا تطرح مسألة ازدواجية العضوية في أكثر من نظام إقليمي بالنسبة لدولة واحدة،و يعتبر النظام الإقليمي لجنوب آسيا أحد الأمثلة على ذلك ،و عليه في هذا المطلب نحاول تحديد عضوية النظام الإقليمي لجنوب آسيا والتي هي : "المنطقة الجيوبولتيكية الجنوبية من القارة الآسيوية، التي تضم أقاليمها في شبه القارة الهندية أو قريبة ومجاورة لها، محاطة من الغرب إلى الشرق بغرب آسيا . آسيا الوسطى شرق آسيا وجنوب شرق آسيا".[1]

ويتكون إقليم جنوب آسيا من: بنجلاديش، بوتان، الهند، باكستان، سيريلانكا ،نيبال، المالديف.[2] إلا أن في موسوعة ويكيبيديا الحرة: يتكون الإقليم من هذه الدول: الهند ،باكستان، بنغلاديش، نيبال، بوتان، جزر المالديف، أفغانستان ،سرلانكا[3]، وتعدّ دول أعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعروفة بسارك SAARC أي South asian association for régional coopération

وعليه حدّد الإقليم وفق معيار العضوية في الهيكل المؤسساتي لمنطقة السارك، وبما أنّ هذا المعيار غير ثابت بدخول طرف آخر وخروج وانسحاب أطراف أخرى ما طرح الاختلاف الذي أشرنا إليه سلفا،لهذا عرّف الأستاذ " محمد السّيد سليم جنوب آسيا بأنّها الإقليم الذي يضّم الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أي كل من الهند، باكستان، بنغلاديش، سيريلانكا، النيبال، بوتان، المالديف وهذا دون احتساب أفغانستان لأنها لم تكن عضوا في المنظمة.

[1] عبد القادر دندن :المرجع السابق،ص، 72.

[2] محمد سعد أبو عامود، "إقليم جنوب آسيا قراءة إستراتيجية" ،السياسة الدولية العدد 177 2009 المجلد 44 ،مؤسسة الأهرام ،.ص، 96.

[3] موقع جنوب آسيا https//en wikipidia / wiki/south asia تاريخ الاطلاع 1أفريل 2017

كما تذهب دراسات أخرى إلى تصنيف دولة "بورما" أو ميانمار ضمن منطقة جنوب آسيا، نظرا لعلاقتها بالموروث الثّقافي والحضاري للمنطقة من خلال انقسام معتقدات سكّانها بين الديانتين الكبيرتين في المنطقة البوذية والإسلام ووجود امتداد طبيعي لبورما بجنوب آسيا التي تعدّ محاذية لبنغلاديش وترتبط معها بسلاسل نهرية، وتقيم علاقات وطيدة مع جيرانها الجنوب آسيويين وبين اقتصاديا وتجاريا خاصة مع الهند وبنغلاديش [1]

وسيعتمد هذه الموضوع على تبنّي تعريف منطقة جنوب آسيا باعتبارها الحيّز أو المجال الجيو سياسي الذي يضمّ الدول التالية : الهند، باكستان ، بنغلاديش،أفغنستان، سيريلانكا، المالديف، بوتان، نيبال .

[1] عبد القادر دندن ،الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا– شرق و جنوب شرق آسيا (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية 2012–2013) ،ص. 205 .

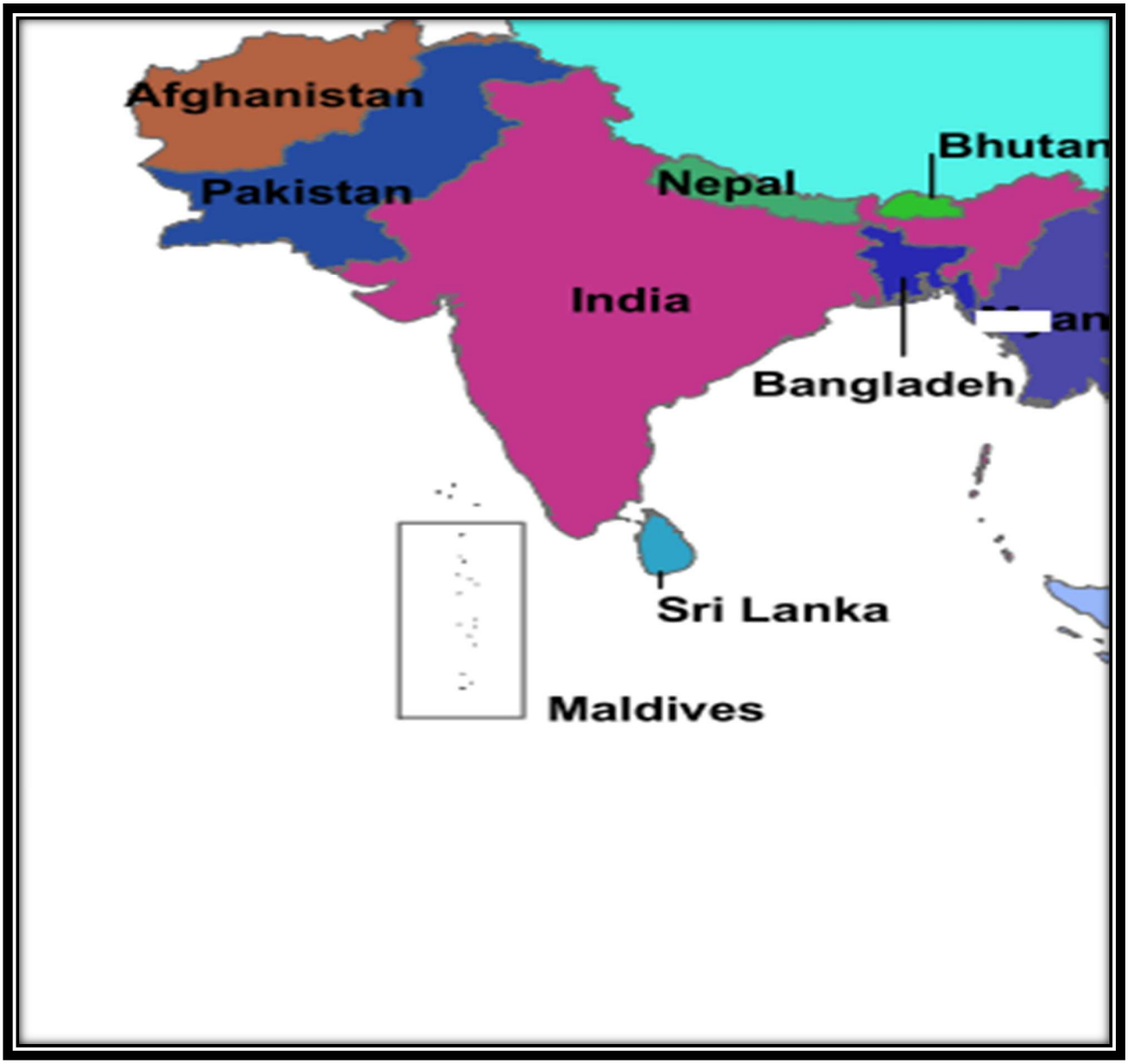

المرجع: موسوعة أطلس العالم ،خريطة آسيا وجنوب شرق آسيا

www.history-ebooks.blogspot.com/2013/04/pdf_7047.html تاريخ الاطلاع:20أفريل 2017.

تتميز دول إقليم جنوب آسيا بالخصائص الموضحة في الجدول التالي:[1]

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف كم2	الكثافة السكانية	السكان بالمليون 1995- 2025	الناتج الوطني الصافي بالدولار للفرد	الدخل الفردي بالدولار 1994	الموارد
أفغنستان	كابول	652	28,2	41,4-14,8	-	1621	زراعة -تهريب
بنغلاديش	داكا	130	916,9	-119,2 194,1	-	0661	زراعة -فحم حجري -غاز
بوتان	بوماكا	47	17	1,5-0,8	170	1471	غابات - مواشي - مناجم
الهند	نيودلهي	9722	313,1	-930,6 383,61	290	2471	زراعة - غابات - فحم
مالديف	مالي	0,3	0001	0,6-0,3	820	-	تجارة -زراعة - خدمات
نيبال	كتماندو	137	165	43,3-22,6	160	822	زراعة - مواشي - فحم
باكستان	إسلام أباد	771	168,2	-129,7 251,8	430	1312	زراعة -تجارة أفيون-بترول - مناجم
سيرسلانكا	كولومبو	65	280	24-18,2	600	9332	زراعة -مواشي- غابات - مناجم

لقد أفرد الجدول مجموعة من الخصائص التي تتميّز بها الدول المكوّنة للنظام الإقليمي لجنوب آسيا على الرغم من تفاوتها إلاّ أنّها كما هو ملاحظ خاصة في خصيصة الموارد أنّها متشابهة .

[1] دول جنوب آسيا

https //www.lebramy.gov.lb/ar/content تاريخ التصفح 15أفريل 2017.

المطلب الثاني: مستوى القوة والأهمية الإستراتيجية لإقليم جنوب آسيا

أولا:مستوى القوة

يعدّ النظام الإقليمي لجنوب آسيا بوحداته الثمانية، من أكثر النظم الإقليمية ضخامة من حيث الإمكانيات الطبيعية والبشرية، والعسكرية والحضارية، والفرص الاقتصادية التي يوفرها حيث ارتفع تعداد سكان بقية دول النظام (الهند، باكستان، بنغلاديش، أفغانستان، نيبال، بوتان، سريلانكا،مالديف) إلى حوالي ربع سكان العالم، لذلك ترتّب جنوب آسيا ضمن أكثر المناطق في العالم اكتظاظا، حيث تقدّر الكثافة السكانيّة ب 305 شخص في كم 2 الواحد، أي أكثر من المتوسط العالمي سبع مرات.

تتميّز بقيّة شعوب المنطقة بملامح وخصائص عديدة متميزة، تضعهم من الناحية الأنثربولوجية في خانة مختلفة عن بقية الشعوب الآسيوية، فالأجناس والثقافات المسيطرة هي الهندية الآرية والدرافيديان، ولها ارتباطات كبيرة بالتقاليد الثقافية الإيرانية والقوقازية والفارسية والعربية والتركية، فالجهات الغربية من الإقليم تشكل جزء مندمجا في الثقافة الإسلامية الجنوب آسيوية، ولكنها شكلت لنفسها ثقافة إسلامية متميزة عما هو موجود في الشرق الأوسط, لذلك يعدّ هذا الإقليم الوحيد في العالم الذي يضم ثلاث قوى نووية متجاورة (الهند والصين وباكستان)[1]

إنّ سلّم توزيع القوّة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، تبيّن وجود تباين في توزيع عناصر القوّة بين دول النّظام، حيث توجد قوى كبرى وهي: الهند وباكستان. وبقيّة الدول هي من القوى الصغرى وهي: أفغانستان ونيبال وبوتان وبنغلاديش وسريلانكا والمالديف، وهي ستة وحدات من أصل ثمانية .

لكن محمد سعد أبو عامود أشار للإقليم بـ:2

[1] محمد السيد سليم ،القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوب آسيا السياسة الدولية العدد177(2009):ص.80.

[2] محمد سعد أبو عامود ، إقليم جنوب آسيا قراءة إستراتيجية السياسة الدولية العدد 177 (مؤسسة الأهرام2009): ص.97.

_ وجود مركز للإقليم يتمثل في دول ثلاث، هي الهند وباكستان وبنغلاديش، تتفاوت في عناصر قوتها بشكل حاد.

– وجود دول الأطراف المباشرة الثلاث، وهى دول صغيرة الحجم نسبيًا مقارنة بدول المركز، إلا أنها بحكم موقعها لها أهمية خاصة لكل من الدول الثلاث.

– وجود مجموعة من دول الجوار الجغرافي ذات الأهمية الإستراتيجية، على المستوى الإقليمي كأفغانستان.

الهند: تمتاز الهند بموقع هام على خريطة العالم، وبذلك تحتل الهند مكانة جيو إستراتيجية هامة في جنوب آسيا1، فهي تمتلك رقعة جغرافية واسعة تبلغ 3.3 مليون كم2، محتلّة بذلك الترتيب السابع عالميا من حيث المساحة، وتشترك بنحو 7000 كم من الحدود المشتركة مع العديد من البلدان المجاورة (الصين، باكستان، بنغلاديش، نيبال، بوتان، بورما) من إجمالي حدودها التي تبلغ نحو 16000 كم، يتمثل الجزء الأكبر منها في السواحل المطلّة على المحيط الهندي، الذي يمثل بدوره ساحة جيو إستراتيجية جديدة كمحور للنقل والتجارة العالمية اقتصاديا.

عرفت الهند تطورا اقتصاديا ملحوظا منذ مطلع التسعينات، بعد بدأ الإصلاحات الاقتصادية وعملية الانفتاح الاقتصادي، والتخلّي تدريجيا عن المركزية التي كانت تدار بها السياسات التنموية في البلاد منذ الاستقلال، حيث تمكّنت من تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 5.5 % لعدة سنوات، ورغم أنّ الدين الخارجي الهندي كان يزيد عن 98 مليار دولار عام 1999، إلاّ أنّ ذلك لم يكن يمثل مشكلة اقتصادية خطيرة، لأنّ قدرة الهند على تسديد الديون وأعباء خدمة الدين ظلت قوية، نظرا لتوفر رصيد ضخم من العملات الأجنبية، واستقرار سعر صرف عملتها الوطنية.2

1إيمان عمر ، الهند و كيفية صعودها كقوة كونية...دراسة شاملة
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm الاطلاع بتاريخ 15:أفريل 2017.

2 محمد السيد سليم،المرجع السابق،ص.77.

كما تتميّز الهند بوفرة وانخفاض تكلفة عنصر العمل، وتميز القاعدة الصّناعية الهندية بالضخامة والتنوّع، حيث تنتج الحديد والصلب ومواد البناء والآلات ومشتقات النفط والمواد الغذائية...إلخ.

أمّا في مجال الزراعة، فإنّ الهند تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي، في العديد من المواد الغذائية(الحيوية، مثل الأرز والقمح والقطن والشاي والسكر)

ويعتبر التطوّر في صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، من أبرز سمات الاقتصاد الهندي[1] عموما وقطاع الخدمات خصوصا، حيث يتوقع أن يصل حجم صادرات الهند من البرمجيات في سنة 2008 حوالي 55 مليار دولار، وهو رقم يشير إلى النبوغ العلمي والقدرة التنافسية ويمكن إعادة هذا التقدّم الهندي في ميدان تكنولوجيا المعلومات، إلى توفّر الكفاءات البشرية المؤهّلة (فنيين ومهندسين)، وتواجد شركات ومراكز تكنولوجيا المعلومات المحليّة مثل شركة "وادي البنغال للسليكون"، و"معهد الهند للعلوم" و"وكالة الفضاء الهنديّة"، وتمركز شركات عالمية في هذا الميدان بالهند، ويمثل هذا التطور في الميدان التكنولوجي ثمرة للسياسات التي اتبعتها الحكومات الهندية منذ سنة 1984م، خاصة حكومة "راجيف غاندي" التي تبنّت أول برنامج متكامل، من أجل تحقيق الانطلاق (في مجال العلوم والتكنولوجيا في الهند).

عسكريا تولي الهند اهتماما كبيرا لقدراتها العسكريّة، بالنظر للبيئة الأمنية التي تتواجد فيه، وما تتميّز به من توتر وعدم استقرار، وتمتلك رابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم من حيث الحجم، ومن حيث التنظيم ففي جانب القوات التقليدية، تعتبر القوات المسلحة الهندية من أضخم القوات في العالم، ويأتي ترتيبها تاسعاً من حيث الإنفاق العسكري.[2]

---

[1] باكستان، https //www.lebramy.gov.lb/ar/content

تاريخ التصفح 15أفريل 2017.

[2] أحمد إبراهيم محمود، "الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، مؤسسة الأهرام، ص. 55.

باكستان:جمهورية باكستان الإسلامية، تقع في جنوبي آسيا، تغطي مساحة قدرها803.940 كم 2، أي ما يقارب مساحة فرنسا وبريطانيا مجتمعتين لها 1.046 كم من السواحل البحرية على طول بحر العرب جنوبا، تقدر حدودها البريّة بـ 6.774 كم، منها 2430 كم مع أفغانستان من الشمال الغربي، و523 كم مع دولة الصين من الشمال الشرقي، و2912 كم مع الهند من الشرق، و909 كم مع إيران من الجنوب الغربي وبذلك تحتلّ باكستان موقعا بالغ الأهمية، فهي تقع ضمن مفترق طرق حضاري وتجاري، يربط الشرق الأوسط بجنوب آسيا، وجنوب آسيا بالصين عبر "طريق قراقورم" أو "طريق الحرير العملاق"، الذي يربط كذلك الصين بباكستان وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى.

تعتبر باكستان أقرب طريق للبحر بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى، مما يؤهلها لأن تكون مستقبلا ممرا حيويا لثروات بحر قزوين، نحو ميناء كراتشي ومنه إلى مختلف أنحاء العالم. وقد مكّن هذا الموقع باكستان من عضوية عدة تنظيمات إقليمية، كدولة من منظمة العالم الإسلامي، والشرق ،(ECO) وعضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوسط وتعدّ باكستان سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان، حيث تخطت روسيا، بسبب نسب نمو السكان المرتفعة، إذ تقدر نسبة الزيادة الطبيعية للسكان بـ 2.4 %، لقد بلغ عدد سكان البلاد حسب إحصائيات جويلية 2005، حوالي 162.400.000 نسمة،(وارتفع هذا العدد ليصل حسب إحصائيات 2007، إلى 169.270.617 نسمة).[1]

عسكريا، تعدّ المؤسسة العسكرية الباكستانية سابع أكبر مؤسسة عسكريّة في العالم، وتوجه26 % من الميزانية، جزءا كبيرا من مدا خيلها للنفقات العسكرية التي امتصت في منتصف 1990 الوطنية، و9% من الناتج الداخلي الخام، وارتفعت بعد ذلك لتناهز 38 % من ميزانيتها للدفاع والتسلح.[2]

[1] عبد القادر دندن ،المرجع السابق ص. 88.

[2] نفس المرجع نفس الصفحة .

أما بالنسبة للمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية لكل من سيريلانكا ونيبال وبوتان والماليديف فتتمثل في الجدول التالي :[1]

المؤشرات	المساحة كم2	عدد السكان بالملايين	الناتج الداخلي الخام مليار دولار	نسبة نمو الناتج الداخلي 1999
سيريلانكا	65610	18639	55939	%4
نيبال	140797	23385	26442	%5
بوتان	40077	2046	1166	%6.5
الماديف	298000	278ألف	1072	%6

هذه الدول الأربعة التي تعدّ دولا لها أهمية إستراتيجية مقارنة بدول القلب التي تمثلها الهند وباكستان وبنغلاديش.

[1] عبد القادر دندن ،المرجع السابق ،ص94.

ثانيا:الأهمية الإستراتيجية لإقليم جنوب آسيا:

أ)الأهمية الجغرافية والسكانية:

لعب الموقع الجغرافي دور الرابط بين أجزاء مختلفة من القارة الآسيوية ،إذ تربط بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،وهي تعدّ مناطق حساسة وإستراتيجية من العالم ،أين تتركز روسيا والصين وآسيا الوسطى شمال جنوب آسيا ،وتوفر المنطقة من ناحية جنوبها الغربي مدخلا نحو الخليج العربي ،في حين توفر من ناحيتها الجنوبية الشرقية مدخلا نحو مضيق ملقا ،بينما يظل المحيط الهندي في جنوب المنطقة ذو أهمية إستراتيجية بالغة[1] خاصة مع بروز أمن الطاقة وتزايد الطلب الآسيوي على النفط لهذا ازدادت أهمية المنطقة في هذا الإطار وميزه عاملان :

- حيوية المنطقة كممرّ بحري لإمدادات الطاقة ،وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي من دول آسيا الوسطى المنتجة للنفط والغاز الطبيعي إلى أسواق الاستهلاك أفغنستان فباكستان أو عبر إيران إلى باكستان والهند ويمكن أن تمتد إلى الصين.
- احتواء المنطقة على الهند كمستهلك طاقوي مؤثر عالميا.

تتّصل أهمية الإقليم بكونه يضمّ عددا من الممرات البحرية المهمة ذات الأهمية لحركة التّجارة الدولية على مدى التاريخ، ومع ازدياد الأهمية النسبية للطاقة بالنسبة لدول المنطقة، بحكم عمليات التنمية المتصاعدة، وتزداد أهمية المنطقة الإستراتيجية كممر لخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي من الدول المنتجة للنفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك التي يتنامى فيها الطلب على الطاقة باطراد، ومن ثمّ تزداد أهميتها في مجال التجارة وأمن الطاقة على مستوى القارة الآسيوية.[2]

من ناحية أخرى، مثّل موضوع أمن الطاقة موضوعا محوريا مهما في السنوات الأخيرة، نظرا لازدياد الطلب العالمي على النفط، خاصة الطلب الآسيوي، وقد أدّى هذا إلى البحث

[1] محمد سعد أبو عامود،المرجع السابق ،ص97.

[2] محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق،ص.97.

عن إيجاد مصادر جديدة للطاقة ومحاولة تنويع مصادر الإمداد بالطاقة، بحيث لا يتم الاعتماد على دول معينة في هذا المجال اعتمادا كاملا كدول الخليج مثلا، هذا بالإضافة إلى البحث عن وسائل تأمين الطرق والممرّات البحرية التي يتم من خلالها نقل النفط من دول الإنتاج إلى الدول المستهلكة للنفط، وقد زادت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب آسيا في هذا الإطار، بوصفها ممرا لنقل الغاز والنفط من دول آسيا الوسطى عبر خطوط أنابيب تمتد من أراضى هذه الدول إلى أفغانستان فباكستان أو عبر إيران إلى باكستان والهند ويمكن أن تمتد إلى الصين.

أمّا من الناحية السّكانية يصل التجمّع إلى ربع سكان العالم، ويمثّل هذا التّجمع سوقا هائلة، فقد شكّل التّجمع السّكاني الكبير في هذه المنطقة محفزا لزيادة نسبة الاستثمارات فيها.[1]

ب) من الناحية الأمنية :

يمثّل إقليم جنوب آسيا ظاهرة فريدة، حيث تتلاقى فيه بشكل أو بآخر ثلاث قوى نووية رئيسية هي الهند وباكستان والصين، فإذا ما أضفنا إلى ذلك كلا من روسيا في الشمال، وإيران السّاعية إلى دخول النادي النووي، وهى تقع في غرب الإقليم ونعتبرها إحدى دول الجوار بالنسبة لهذا الإقليم، وكوريا الشمالية التي تربطها أيضا صلات بالبرنامج النووي لكل من باكستان وإيران، فإنّه يصعب تصور أي إقليم آخر في العالم تلتقي فيه أو عنده مثل هذا العدد من الدول النووية في عالم اليوم.

يعتبر الإقليم موقعا لتصارع وتنافس القوى المؤثرة في النظام الدولي، حيث يضم قوتين كبريين صاعدتين،وتشير الدراسات الإستراتيجية إلى إمكانية تحولهما إلى قوتين مؤثرتين على مستوى النظام الدولي، مما سيغير من طبيعة علاقات القوة فيه، بل وتشير بعض الدراسات إلى أنّ القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي الذي يمكن أن تحتلّ فيه إحدى هاتين القوتين موقعا قياديا في إطار النظام الدولي إنّ وضعا كهذا يجعل لهذا الإقليم أهمية

[1] نفس المرجع ،ص.98.

إستراتيجية كبيرة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى ولباقي دول العالم لأهداف واعتبارات مختلفة،من ناحية أخرى فإنّ وقوع الإقليم جنوب منطقة أراسيا، ووجود روابط بينه وبين إقليم آسيا الوسطى، يعطيان للإقليم أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.[1]

المبحث الثاني :الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية في إقليم جنوب آسيا

المطلب الأول :الأوضاع السياسية والأمنية في جنوب آسيا :

تختلف دول جنوب آسيا من حيث أشكال حكومتها، وتعاني معظم هذه الحكومات من مؤسسات ديمقراطية ضعيفة ولا تزال في مرحلة التطوير وكذلك بالنسبة للمجتمعات المدنية في إقليم باستثناء الهند2 كما تعرف دول الإقليم عدد من الأزمات السياسية والأمنية ،و أزمات الحكم وأعمال عنف اثني وطائفي وديني إضافة إلى قضايا الفساد الإداري والسياسي ،كل هذا من شأنه أن يحدث خللا في النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

أولا:أزمة الديموقراطية

تجتمع في الإقليم عدة خصائص تتقاسمها الدول كالصراعات الناتجة عن مشكلة عدم اكتمال بناء الأمة وعدم تحقيق الاندماج الداخلي في الدولة الواحدة بسبب التعددية الاثنية والطائفية والدينية ما أثار النزاعات الداخلية التي تصل إلى الحرب الأهلية 3،مثل ما شهدته سريلانكا حيث تعد الأوضاع بها غير مستقرة بسبب أعمال العنف والشغب بين توار التاميل وقوات الحكومة السريلانكية (السنهالين) في الشمال مما أدى إلى مقتل الآلاف من الطرفين، وهروب ونزوح الآلاف من التاميل إلى الهند 4.

---

[1] محمد السيد سليم ،القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوب آسيا، المرجع السابق،ص.87.

[2] محمد سعد أبو عامود المرجع السابق،ص.98.

[3] محمد السيد سليم ،آسيا و التحولات العالمية (مركز الدراسات الأسيوية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة 1998)،ص.7.

[4]أوضاع الهند، 2016 www.arabiceylon .com /wpcontent /imploads تاريخ الاطلاع :2ماي 2017.

كما شهدت سنة 1994م أين أعلن فوز chandrika kumarating في الانتخابات الرئاسية أين تم الإعلان عن وقف إطلاق النار، لكن المبادرة فشلت بسبب اتهام كل طرف الآخر بالغش والخداع في الانتخابات ،كما اندلعت الحرب الأهلية بسبب لجوء حركة التاميل الانفصالية إلى الحرب والقتال من أجل تأسيس دولة تجمع الأقلية التاملية في الشمال وشرق البلاد تحت اسم دولة إيلام التاميلية ومستقلّة عن الحكومة المركزية ذات الأغلبية والتي انتهت الحرب بتمكّن الجيش السيريلانكي من القضاء على حركة المتمردين وتصفية قياداتها وكوادرها وتحرير الإقليم الشمالي من سيطرتها .

ثانيا:أزمة توزيع السلطة

تعدّ أزمة توزيع السلطة بين المركز والأقاليم وفشل هذه المعضلة يؤدي لاهتزاز الشرعية وبالتالي حدة التوتر داخل الدول ،و هذا ما شهدته سريلنكا هذا من جهة ومن جهة ثانية تعد العلاقة بين العسكريين والسلطة إذ هناك تداخل بينها لكن في ظل المستجدات لابد من حله إذ يتحول الجيش لمهامه التقليدية وهذا ما يفقد العسكريين بين المزايا التي كانوا يتمتعون بها مما يؤدي إلى الانقلابات العسكرية وهذا ما شهدته باكستان التي يعد تاريخها بأنه سلسلة من الأزمات السياسية منذ 1999 خاصة بعد الانقلاب العسكري على رئيس الوزراء نوار شريف وفي سنة 2003 فشل الرئيس برويز مشرف في الحصول على شرعية شعبيته لنظام حكمه، وهذا ما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات ضده، فقد تعرض للاغتيال عدة مرات [1].

إضافة إلى المواجهة بين النظام والمجتمع المدني على خلفية طرد الجنرال برويز مشرف لرئيس المحكمة العليا الباكستانية في 2007 (افتخار محمد شودري) بسبب التحدّي الذي فرضه أمام استئثار الجيش بسلطة الدولة بوسائل غير شرعية، هذا ما أدى إلى تطور الاشتباك السياسي بين المجتمع المدني بزعامة سلطة قضائية مستقلة وبين الجيش ما أدى إلى التدهور الأمني فوقعت عدة هجمات انتحارية ضد أهداف ومنشآت عسكرية قامت بها حركة طالبان بعد مقتل بناظير بوتو، فدخلت باكستان في دوامة القمع العسكري والإرهاب،

[1] ستار جبار علامي، "التطورات السياسية في باكستان بعد الانتخابات العامة 2008 " دراسات دولية العدد40 ،ص .2.

وتدهور الوضع الأمني خاصة في المناطق القبلية، مما أدى بالقوات المسلحة لمواجهة التمرد المسلح ضد مقاتلو طالبان.

ثالثا:أزمة المشاركة

من المشاكل الناتجة عن عدم توافر الثقافة السياسية الخاضعة للديمقراطية وعدم نضج الوعي السياسي، وهذا ما عرفته الانتخابات السياسية في الإقليم وما اتّسمت به من أحداث عنف، كما لا تخلو من التّصفية الجسدية للمنافسين وقدمت الهند نموذج واضح بهذا الشأن والمتمثلة في أنديرا غاندي التي اغتيلت من طرف المتطرفين السيخ،ورجع العنف السياسي للتعدد والتنوع، إذ وجدت عدم المساواة بين الطبقات المختلفة المكوّنة للمجتمع الهندي مما أثّر في التّحول الديمقراطي، وحلّ هذه المشكلة يحدث بتعايش هذه الفئات المختلفة واندماجها لأنّ عدم تجانسها يهدّد أمن واستقرار المجتمع الهندي المتعدّد الأديان والطوائف، فمثلا عندما تفوق حزب بهارتيا جاناتا الهندوسي المتطرّف على حزب المؤتمر العلماني في الانتخابات العلماني في الانتخابات البرلمانية 1996 زاد التطرّف الديني في المجتمع الهندي، فبرزت مظاهر العنف في المجتمع الهندي في البنجاب وأسام ،وبيهار، وجورجات هذا على غرار ما عرفه التحوّل الديمقراطي في باكستان .[1]

وما نتج من عدم الاستقرار السياسي بسبب طبيعة النخبة الباكستانية والصراع بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان، فطبيعة الدستور المعدل من قبل ضياء الحق على المادة 2/58 حلّ الجمعية الوطنية وإقالة الحكومة، فقد قام الرئيس غلام خان بحجة الفساد وسوء استخدام السلطة وانتشار العنف بحل الجمعية الوطنية وإقامة حكومة نواز شريف (1990-1993).

وقام الرئيس فاروق ليجاري بحل حكومة بناظير بوتو (1994- 1996) هذا ما انعكس على المشاركة السياسية في البلاد حيث انخفض الإقبال الشعبي على التصويت في الانتخابات حيث بلغت 40 % سنة 1993 لتبلغ سنة 1997 26 % وهذا يفسر باهتزاز

[1] بريعمة عبد ربه الطهيفي ، التحول الديمقراطي في باكستان (مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية القاهرة 1999)،ص. 46.

مرجعية النظام [1] في باكستان إذ اعتمد نظام ضياء الحق على المؤسسة العسكرية وعلى إيديولوجية قيام باكستان بالإسلام، وبدون النظام العسكري يصعب الحفاظ على الإسلام ليلقى قبولا من قبل 90 % مسلحون واستقطب العديد من القوى الإسلامية خاصة حركة الجماعة الإسلامية .

ثالثا:أزمة الشرعية

إنّ عدم الاستقرار السياسي في الإقليم أدى إلى أزمة المشاركة السياسية ما يؤثر في عملية التصويت بالانخفاض وهذا يرجع لأسباب منها :

- أزمة الاندماج القومي والإحساس القوي بالهوية القومية والمناطقية والطائفية ،مما ينتج عنها تفجر أعمال عنف أدت إلى الانغلاق السياسي وعدم الاهتمام بالشأن العام .لأن مثلا في باكستان طبيعة النخبة السياسية تتكون من كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال والبيروقراطيين وكبار قادة الجيش والشرطة.

- في ظل درجة عالية من التنافس والصراع الداخلي وعقلية تتسم بنوع من الجمود ورفض الآخر حيث عبر عنها بأنها – باكستان – تفتقد إلى ديمقراطيين، هذا ما زاد من تعميق مشكلة عدم الاندماج القومي ،حيث لا ترتبط القوميات الباكستانية إلا أن الإسلام فقد ورث النظام الديمقراطي عديد من المشكلات خاصة الصراع الطائفي الشيعة ضد السنة.

- تحول الحركات الإسلامية الراديكالية إلى أحزاب لها مشروعيتها السياسية وبالتالي السلطوية .

رابعا:الفساد الإداري والسياسي

تعدّ ظاهرة الفساد الإداري الناتج عن تبني نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على المنافسة الشديدة بين القوى الاقتصادية في المجتمع ما دفع القوى للسيطرة أو النفاد بين القائمين على شؤون السلطة السياسية، لإتباع سياسات أو اتخاذ قرارات تتوافق مع مصالحهم على حساب

[1] نفس المرجع ،ص، 50.

آخرين هذا ما يؤدي إلى خلق بيئة مهيأة للتوتر الداخلي وهذا ما بدا جليّا في الهند، أين ظهر الفساد الإداري من خلال البيروقراطية التي نتج عنها الفساد المالي والريع الاقتصادي وحتى السياسي لهذا شهدت السنوات من 1996- 1998 فترة من الاضطرابات في الحكومة [1].

كما تطرح مشكلة الفساد والفقر بحدّة في الإقليم من شأنها أن تؤثر على نجاح الإصلاح، وقد أخذ عدّة أشكال تتراوح بين الرشوة والتهرّب الضريبي ،والاختلاس هذا ما أثّر عل جلب الاستثمارات الأجنبية حسب دراسة الشفافية الدولية لعام 2005.[2]

كل هذا من شأنه أن يوجد بيئة أمنية غير مستقرة، تمثلت في تزايد الأنشطة الإرهابية، وبروز ظاهرة الاغتيالات التي تركز على العناصر الأجنبية مما تخلق التوتر بين دول إقليم جنوب آسيا ومن الأمثلة حركة الجهاد الإسلامي العالمي التي برزت في بنغلاديش وتأثيرها على أمن المنطقة [3]

خامسا : أزمة الهوية

طرحت إشكالية الهويّة في باكستان وتجلى ذلك من خلال أزمة كشمير أو الأزمة اللغوية في البلاد التي أثرت على تماسك وتجانس البيئة الداخلية في باكستان، كما تميز الوضع السياسي في بنغلاديش بالانسداد بسبب الخلافات بين الحكومة والمعارضة ما أثر على الوضع الاقتصادي، حيث فقدت الحكومة ثقة المانحين منذ 1996 فازداد التهديد بخفض المساعدات الاقتصادية ما لم يتم القيام بإصلاحات مالية وهيكلية وإدارية وإعادة الاستقرار للحياة السياسية .

---

[1] Nitasha Malhotra, south Asia political and economic region , Delhi the association for Geografical studies. p.4.

[2] انعدام الاستقرار على الصعيد المحلي www.unesco.org تاريخ الاطلاع :3ماي 2017.

[3] مركز المزماة للدراسات و البحوث، بنغلاديش بين الصراع السياسي و الانتقال نحو الدولة الفاشلة . الجزء الثاني . http// almezmaah.com /2016/07/24/2 تاريخ الاطلاع :1ماي 2017.

عرفت بنغلاديش انتقادات من طرف البنك الآسيوي للتنمية بسبب ضعف آليات الحكم الراشد المسؤول عن التبذير في المال العام وانتهاج سياسات عشوائية أدت لارتفاع نسبة التضخم إلى 12 % وانخفاض احتياطي الصرف إلى 1.7 مليار دولار.

المطلب الثاني :الأوضاع الاقتصادية في جنوب آسيا:

تشهد مختلف دول إقليم جنوب آسيا تفاوت في اقتصادها إذ تعرف جلّ دول الإقليم، الفقر، نقص الغذاء، والموارد وضعف التنمية، وهذا راجع للسياسات المتبعة التي تشهد نظمها الاقتصادية اختلالا محليّا وإقليميا تبعا للوضع الاقتصادي العام، وما جسّد التفاوت.

أولا:التفاوت بين الأقاليم

فنجد هذا بين الولايات الهندية مما أنتج الصراعات الداخلية الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية 1ما أوجد خللا في التوازن الاقتصادي داخل الهند حيث حقق إقليم سكانه مستويات معيشة مرتفعة أمام الأقاليم الأخرى التي تعاني الفقر والتخلّف ما ولّد التوتر بين الأقاليم الغنيّة والفقيرة ولاسيما الجماعات القبلية التي تسكن حزام الغابات في وسط الهند بدعوة من الحزب الهندي الشيوعي الماوي2 .

ثانيا:مشاكل الطاقة

كما يعرف الإقليم مشكلة الطاقة حيث تزايد عدد السكان وتزايد النمو الاقتصادي أدى إلى تزايد الطلب على الطاقة سواء أكانت الكهربائية أو النفطية والغازية في مقابل عجز الموارد عن سدّ هذه الاحتياجات ،على الرغم من السياسات المتّبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، برز في المواجهة عدة أزمات خاصة خلال عامي 2007 – 2008 والتي تمثلت في ارتفاع أسعار البترول والمواد الغذائية وصولا إلى الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي كانت لها آثار مختلفة على دول الإقليم ،و التي منها نقص الغذاء

[1] محمد السيد سليم ،آسيا و التحولات العالمية،المرجع السابق،ص.8.

[2] عبد الله المدني ،العنصر الجديد في تهديد الأمن القومي الهندي WWW.ALEAQT.COM 2013/07/07 تاريخ الاطلاع 02 ماي 2017.

خاصة في بنغلاديش حيث تعدّ من أكثر دول العالم في الكثافة السّكانية وصغر مساحتها المقدرة بـ 144 ألف كلم.

إضافة لما شهدته من فيضانات وكوارث طبيعية التي أثرت على الأمن الغذائي خاصة وأنّ طبيعة مناخها الاستوائي التي تؤثر فيه الرّياح الموسمية العكسية، فالشتاء بارد وجاف والصيف حار ورطب ،وهذا ما انعكس على الأمن الصحي وتأثيره على الأفراد فالمجتمعات داخل الإقليم، لو أخدنا ولاية براديش وسط الهند ومناطقها التي تعاني الجوع ونقص الغذاء الرئيسي للمنطقة ،و المتمثل في الأرز المدعم ما انعكس على الأطفال الأصغر حجما بكثير مما تقتضيه أعمارهم 1 وبروز ظاهرة التأخّر في النمو ،و حسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف فإن 34.8 % من الأطفال تحت سنّ الخمس سنوات مصابون بالتقزّم في المنطقة ،بالإضافة إلى قلة الغذاء ،فالتغذية غير المتوازنة التي تركّز على أنواع محددة من الغذاء، وكذلك كثرة التعرض للأمراض جعل من الأطفال النمو والتطور ببطء .

ثالثا:المشاكل البيئية

و ترافق مع النمو الاقتصادي أضرار بيئية من تغير المناخ وتلوث الهواء وخسارة سطح التربة وملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية وتلوث الأنهار بالمواد السامة الكيماوية والصناعية وتدمير مناطق واسعة من الصيد البحري وما عرفته الهند لأنها الدولة الأكثر تطورا في إقليم جنوب آسيا على حساب الدول الأخرى المشكّلة للإقليم التي تعرف التخلف التكنولوجي.[2]

فقد شهدت الهند بسبب النمو السّكاني المتزايد هذا، فالمنطقة المحيطة بنيو دلهي فقدت 60 % من غاباتها لأغراض التدفئة والطبخ لأن الفقر واستمرار القضاء على الغابات يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية ولأن المناطق البعيدة في وسط الهند تشهد ضعف التنمية مع انعدام الخدمات إضافة إلى أزمة التغلغل بالنسبة للحكومة كل هذه العوامل أوصلت إلى

[1] المشكلة الغذائية في العالم جوهرها وأسبابها الحقيقية htttps//www.lebramy.gov تاريخ الاطلاع 1ماي 2017.

[2] روميلا ثابار ،الهند الألفية الثالثة ترجمة محمد خير ندمان(الرياض: 2011)،ص.381.

التلوث البيئي وبلوغه نسبة عالية من الخطر في المنطقة هذا أوقع الهند وجيرانها خاصة بنغلاديش والإدارات المحلية للدولتين في العجز التنموي للتصدي للإعصارات والسيول وهذا ما حدث عام 1996 وانتشار وباء الكوليرا مما استدعى التدخل على الصعيد العالمي.

رابعا:مشاكل التنمية

إنّ ضعف التنمية وانخفاض نسبة النمو، وتزايد أعباء الدين الخارجي وارتفاع النفقات العسكرية[1] جعل دول الإقليم تضعف خاصة باكستان في منتصف التسعينات ما جعلها تتعرض لعقوبات اقتصادية وهذا بسبب إجراء تجارب نووية، وبالتالي الخضوع للشروط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) حيث عرفت باكستان ارتفاع الديون الخارجية من 15 إلى 20 مليار دولار ما جعل منها تحت ضغط صندوق النقد الدولي الذي منحه 1.3 مليار دولار كقرض 1994فكان لزاما على باكستان وحكومتها التعامل مع عدة معطيات اقتصادية معقدة نسبة خدمة الدين عالية ،والعدد الكبير للسكان والاعتماد على القطن كمصر رئيسي للعملة الصعبة بنية تحتية فرعية وتزايد العنف الاثني والقبلي، حجم الناتج الداخلي الخام (1994 في حدود 248.8 مليار دولار) وارتفاع نسبة البطالة إلى 10 % وصولا إلى نسبة 12 %.[2]

إنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية لدول جنوب آسيا جعل من الإقليم مصبّ اهتمام أطراف خارجية لتقديم مساعدات دولية، وهذا ما بدا جليّا في بنغلاديش التي صنفت ضمن الدول الأقل نموا لاعتمادها على المساعدات المالية التي وصلت إلى 1.5 مليار دولار، كما اعتمدت على عائدات البنغلادشيين المقيمين في الخارج التي بلغت 2 مليار سنويا ,ما انعكس على مستوى معيشة السكان فما بين 10 % و15 % يواجهون مخاطر سوء التغذية على الرغم من أن بنغلاديش هي ثالث منتج عالمي للأرز، لهذا سجلت أعلى نسبة من السكان تحت مستوى خط الفقر في جنوب آسيا.[3]

[1] محمد السيد سليم ،المرجع السابق ،ص.84.

[2] محمد فايز فرحات،باكستان معركة البقاء بين الدولة والمتشددين السياسة الدولية العدد 177 (2009): ص.140.

[3] بنغلاديش فساد وقمع وتشبث بالسلطة http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع :25ماي 2017.

لكن الأخطار الناجمة عن الفيضانات والجفاف أثر سلبا على تطور القطاع الزراعي وما أثّر بدوره على المؤشرات الاقتصادية فنتج عن ذلك تدني المخزونات الغذائية، وتزايد الطلب على المنتجات الغذائية المرتبطة بالنمو السّكاني، وارتفاع المدّ العمراني وتغيّر العادات الغذائيّة في المراكز الحضرية، فتزايد الضغوط الديمغرافية عل حساب المحاصيل، ففي الهند تشير التقديرات إلى أنّ الكم المنتج لكل فرد من الحبوب والقطنيات تقلّص مقداره 17 كلغ و3 كلغ على التوالي خلال التسعينات[1]

عملت على خلق الظروف الملائمة لزيادة إنتاج المواد الغذائية من خلال التوسّع في الأراضي الزراعية والعمل على استصلاح أراضي أخرى ووقف الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، والعمل على استخدام الإنجازات العلمية المعرفية والتكنولوجية، وحلّ هذه المشاكل يمكن بتضافر جهود دول الإقليم لتأثيرها بالنزاعات والإنفاق العسكري السلبي وتأثير ذلك على الأمن الغذائي والمشكلة الديمغرافية ومشكلة الطاقة والمشكلة البيئية.

رجع هذا لوضع إستراتيجية الاستخدام العقلاني للموارد الإنتاجية حتى لا تكون الانعكاسات على الأمن والاستقرار لأنّ الجوع يشكل تهديدا لاستقرار الحكومات والمجتمعات والحدود، ولأن الأمن الغذائي يتعلق بجميع أشكال الأمن الاقتصادي والبيئي والقومي وهذا ما عرفته الهند بقيام 30 ألف مزارع في مواجهة الشرطة الهندية سنة 2007 بسبب قرار الحكومة بالسّماح لعدد كبير من الشركات بضخ المياه من سدّ هيراكود مما أثّر على الرّي ومنه الغذاء ومن تم التوتر الداخلي .[2]

المطلب الثالث :الأوضاع السكانية والاجتماعية في جنوب آسيا

أولا:الانفجار السكاني

يعاني إقليم جنوب آسيا من الانفجار السكاني إذ يسكن الإقليم مليار وستمائة نسمة ،أي نحو ربع سكان العالم [3]وهذا ما يترتب عليه عدة تحديات على المستوى المحلي

[2] أحمد إبراهيم محمود، الهند،المرجع السابق ،ص.58.

[3] محمد سعد أبو عامود المرجع السابق ،ص.98.

والإقليمي في الإقليم كالهجرة مثلا، لهذا انتهجت عدة سياسات للحدّ من التحدّيات البنيوية ،خاصة وما عرفته الهند من خلال انتشار الفقر على الرغم من السياسات والانجازات التنموية إلا أن 28% يعيشون تحت خط الفقر وما نتج عنه من مشاكل اجتماعية خطيرة خاصة الانتحار في طبقة الفقراء من المزارعين،حيث أشارت اللجنة القومية لسجلات الجريمة مابين 1995-2007 انتحار أكثر من 1870 مزارعا هربا من الفقر والدّيون من جراء شراء المخصّبات والمبيدات والوقود ،وعليه تكوّنت طبقة جديدة من الفلاحين الأطفال.

ومن التحدّيات الطارئة التي يعرفها الإقليم تحدّيات الطاقة والبيئة وارتفاع الطلب على الطاقة لارتباطها بالتصنيع والنمو السكاني ،وإزالة غابات الهملايا ما يمثل نموذج لمشكلة بيئية ضخمة تواجهها الهند [1] ومن السياسات والتدابير التي انتهجتها دول الإقليم التي تعرف انفجار سكاني كالهند وبنغلاديش وباكستان هو إتباع سياسات تعليمية ونشر الثقافة والمعرفة العلمية ،خاصة في الدول التي تعرف الجهل والأميّة نسبة كبيرة خاصة في أوساط المجتمع البنغلادشي من خلال نشر ثقافة الأدوية لتنظيم النسل .

لكن الهند في عهد غاندي أجرت عمليات تعقيم إلزامية على الرغم من المعارضة المتزايدة، كما سجلت اقتراحات بمنع الرجال الذين يتزوجون قبل 21عام، والنساء التي يتزوجن قبل 18عام ،من الحصول على وظائف في القطاع العام ،وعدم منح ترقية لكل شخص لديه أكثر من طفلين ،لهذا يعانون الفقر المدقع ما اضطر بالكثير حتى منطقة الخليج للعمل وتوفير ضروريات الحياة،على غرار الفقراء الذين بقوا في الإقليم لأن مواردهم تكمن في الزراعة هذا ما انعكس على اقتصاد الهند وبالتالي التأثير على بقية دول الإقليم على الرغم من الثورة الخضراء الزراعية التي عززت بشكل كبير إنتاج المحاصيل لاسيما الأرز والقمح .

ثانيا:غياب العدالة التوزيعية

[1] روبين ميريدين، "الفيل التنين صعود الهند والصين ودلالة لنا جميعا" ترجمة شوقي جلال(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عدد359-(2009)،ص.53.

إنّ البيروقراطية المتفشية في إقليم جنوب آسيا أنتجت الفساد المالي والريع الاقتصادي وحتى السياسي ،ما أفضى هذا التفاوت بين الأقاليم في التنمية ،فقد فاقت معدلات النمو الاقتصادي في ولايات الجنوب والغرب مثيلاتها بالشمال والشرق ،ففي الهند مثلا تعدّ جورجات أسرع الولايات نموا عل خلاف ولاية براديش ،أمّا ولاية بيهار فهي أشدّ الولايات فقرا حسب سنة 2002 م مما أوقع هذا التفاوت الهند في ديناميكية ونزاع داخلي، بسبب تمتع العديد منها بهامش كبير من الحريّة والاستقلال السياسي وإدارة شؤون الاستثمار وغيره من القضايا الاقتصادية ،راجع هذا لأزمة التغلغل، بسبب أنّ الولايات التي تعاني تباطؤ معدلات النمو حيت تشمل ولايتين وتمثلان معا 120 مقعدا من أصل 543مقعدا بالمجلس الأدنى بالبرلمان.

ثالثا: التعدّد الاثني

تضم التركيبة السكانية للإقليم أنّ ما يزيد على ألفي أثنية تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث الحجم [1] ويمثل الانقسام الديني والمذهبي متغيّر هام يتميز به إقليم جنوب آسيا وعليه كانت التركيبة تتكوّن على النحو التالي[2]

أفغانستان : 80%سنة و19%شيعة .

بنغلاديش: 90%مسلمين و9%هندوسا.

بوتان :75%بوذية والباقي هندوس .

الهند: 80%هندوس و14%مسلمين و2.5%مسيحيين والسيخ2%.

المالديف :100%مسلمون سنة .

نيبال :80%هندوسو10%بوذيونو5%مسلمون.

باكستان:96%مسلمون والديانات الأخرى تمثل الهندوسية والأحمديّة والمسيحيّة .

[1] محمد سعد أبو عامود ص 97.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة

سريلانكا:70%بوذية و10%هندوس و9%مسلمون والمسيحيون10%وطوائف أخرى.

إنّ التركيبة التي يمتاز بها إقليم جنوب آسيا متعدّدة من شأنها أن تحدث خللا في النّظام الاجتماعي للإقليم في ظلّ انتهاج الدول لسياسات تسلّطية تستأثر بالقوة ،ناهيك عن الاختلاس وعدم العدالة التوزيعية وبالتالي التفاوت في التنمية ، فمثلا الوضع الداخلي للهند مركب من طوائف هذا ما جعلها لا تتمتّع بالوحدة الوطنية الجاهزة لمواجهة التحدّيات العالمية الحديثة في ظلّ الفئوية الداخلية والتوترات الإقليمية ،لأنّ في الهند 25هوية عرقية[1] مميزة ونظام طائفي تراتبي وفرو قات كبيرة في الدخل بين الفقراء والطبقة المتوسطة ،علاوة على هذا وجود أحزاب سياسية ماركسية منتشرة وأقلية ناشطة من طبقة السيخ المعارضة إلى جانب أغلبية هندوسية ساحقة .

رابعا:الفقر والمشاكل الاجتماعية

بلغ الفقر في الهند إلى أزيد من 230 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، بسبب عدم العدالة التوزيعية للثروة ،حيث يسيطر 10%من الجماعات على 33%من مجموع الدخل.

والزيادة السكانية السريعة الغير متوازنة والبطالة ،على الرغم من السياسات التي وضعتها دول الإقليم للقضاء عل هذه المشاكل ،والتي منها إقامة ورشة عمل بالهند سنة 1997 لوضع إطار عمل لعمال المنازل حضر فيها ممثلو الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال باعتبار هذه الدول تواجه مشاكل مماثلة من بطالة وفقر ،كما تعالج مشاكل الهجرة غير الشرعية ومشاكل عمال المنازل خاصة النساء[2] كما عملت دول الإقليم على استحداث برامج لتحقيق التنمية،من خلال التعليم والقضاء على الأميّة والعادات التقليدية خاصة في المناطق الريفية في بنغلاديش واعتماد التجارب الميدانية.

---

[1] الهند،http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=22&id=183 تاريخ الاطلاع :2ماي 2017.

[2] التنمية والحد من الفقر السكانيhttps//arabic edition nature.com تاريخ الاطلاع 2ماي 2017

مما تقدّم نخلص إلى أنّ إقليم جنوب آسيا اختلف حول تحديد حدوده، كما أنّه يحوي عدّة مشاكل تتعلق بالسياسة والديمقراطية وغياب حقوق الإنسان نتيجة الأزمات السياسية والظروف الاقتصادية المزرية لأنّ الإقليم يضم كثافة سكانية هائلة والذي نتج عنها اختلالات على مختلف الأصعدة في ظل تعنّت الأنظمة الحاكمة واستئثارها بالقوة لتحقيق المصالح الذاتية على حساب شعوب الإقليم هذا أحد الأسباب الذي أنتج التهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم الذي عالجها الفصل الثالث.

واجه إقليم جنوب آسيا قائمة من التهديدات غير التقليدية، منها انتشار الفقر والمشكلات البيئية ومشكلة انتشار المخدرات والمتاجرة بالسلاح ... فهي تهديدات تنبع من داخل الإقليم، وعليه ما هي أنسب سبل مواجهتها القوة العسكرية أو التعاون الإقليمي لأنّ سمة هذه التّهديدات عابرة للحدود القوميّة للدول المكوّنة للنظام الإقليمي في جنوب آسيا.

تناول الفصل ثلاث مباحث،عالج المبحث الأول :مصادر التهديدات الأمنية في الإقليم، وجاء في المبحث الثاني للتعرّف على طبيعة التهديدات الأمنية ،أمّا المبحث الثالث فخصّص لآليات مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا.

المبحث الأول :مصادر التهديدات الأمنية في إقليم جنوب آسيا

توجد ثلاثة مصادر أساسية للتهديدات الأمنية التي تواجه إقليم جنوب آسيا، وهى مصادر داخلية وإقليمية ودولية .

المطلب الأول: المصادر الداخلية

تشير العديد من الدراسات إلى أنّ إقليم جنوب آسيا ظلّ يدور في دائرة الفقر والحرمان والتخلّف، وأنّ دول جنوب آسيا تقع في موقع متدنّ بالنسبة لمؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية في العالم، وتوضح أنّ الحرمان الاقتصادي والأميّة والبطالة توفر الأرضية الملائمة لعدم التسامح والتطرف التي تروّج للعنف والصراع داخل الإقليم.

حيث عدّ الجوع والفقر والمجاعات وآثار الحروب ضغوطًا قويّة على الدول الواقعة داخل الإقليم، فكانت النتيجة أن أصبحوا ضمن أقل دول العالم دخل للفرد وأكثرهم فقرًا في القارة ما أوقع سكان الإقليم في دوامة بين الجهل وقّلة الموارد الماديّة والغذائيّة لا كفيلة بجعلها قبلة لاستقبال كافة الأمراض الناتجة عن الإهمال وضعف الرّعاية الصحيّة، وأفقر دول آسيا تبعًا لتصنف موقع "آسين رينكن" هي كالأتي:[1]

أفغانستان بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد:1,177دولار عانت أفغانستان طويلا طويلًا من صراعات الحرب التي كان لها أثرًا سلبيًا على مستوى معيشة شعبها، فجعلت هجمات الحكم والمتمردين الدولية المعقدة أفغانستان أفقر دولة في آسيا، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال، حيث تواجه تحديات كبرى مثل نقص مرافق الرعاية الصحية، وضعف البنية التحتية والصرف الصحي دون المستوى المطلوب ونقص المياه النظيفة.

بنجلاديش: بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد: 2،083دولار يتأثر بنغلاديش المكتظ بالسكان بالعديد من المشاكل الكثيرة مثل عدم الاستقرار السياسي، والفيضانات، وضعف البنية التحتية، وعدم كفاية إمدادات الطاقة والفساد.

[1] آسيا،فقر،مجاعة ،http://www.tahrirnews.com/posts/289769 تاريخ الاطلاع 20ماي 2017.

نيبال:بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد: 2،310دولار نيبال تكافح من أجل التغلّب على عدم الاستقرار السياسي وهو واحد من الأسباب الرئيسية للفقر في نيبال.

باكستان: بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد: 3،144دولاروفقا لمؤشر التنمية البشرية HDI "60.3" في المائة من سكان باكستان يعيشون تحت 2 دولار في اليوم، وتوزيع الثروة في باكستان غير متكافئ.

ومن ثم، فإنّ دول إقليم جنوب آسيا تشهد صراعات داخلية متعدّدة المصادر، منها الإثنية، والدينية، والطائفية، والاجتماعية، والسياسية، وأنّ هذه الصراعات تأخذ في كثير من الحالات طابع العنف الذي يصل إلى الحروب الأهلية والمواجهات المسلحة وأعمال العنف، سواء بين الأطراف المختلفة داخل هذه الدولة أو ضدّ الحكومة، ساعد على ذلك غياب ثقافة وتقاليد التسامح في هذه المجتمعات وغلبة الاتجاهات المتعصبة، من الأمثلة في هذا الصّدد بدول الإقليم، أحداث العنف السياسي التي شهدتها نيبال والهند وباكستان وبنجلاديش، والحرب التي استمرت ما يزيد على ثلاثين عاما بين الحكومة السيريلانكية والتاميل[1]، وتمثّل هذه الصراعات الداخلية مصدرا خطيرا لتهديد الأمن في الإقليم، نظرا للآثار المدمرة التي تنتج عنها، سواء من حيث خلق حالات من التوتر بين دول الإقليم أو إمكانية تدخل عناصر خارجية ذات مصلحة إستراتيجية في تصعيد أعمال العنف في الإقليم .

يمثّل ظهور القوى السياسية العقائدية المتشدّدة أحد المصادر الداخلية المهمة لتهديد الأمن في الإقليم، ويؤكد هذا الأحداث العديدة التي وقعت في الهند من جانب المتشدّدين الهندوس ضدّ المسلمين ومساجدهم، وكذلك العمليات التخريبية من جانب الجماعات الإسلامية المتطرفة[2]، وكذلك أحداث العنف الطائفي في باكستان وبنجلاديش بين السنّة والشيعة أو بين الطوائف الإسلامية المختلفة،هذا بالإضافة إلى ما تشهده باكستان من مواجهات عسكرية بين الحكومة وجماعة طالبان باكستان، فضلا عن الاضطرابات التي تشهدها نتيجة لتنامي قوة التيارات الإسلامية المتشدّدة.

[1] أحمد طه محمد،"الصراعات الإقليمية في آسيا" ،أوراق آسيوية العدد 6 (مؤسسة الأهرام،1996):ص.17.

[2] نفس المرجع ،ص.23.

لقد أفرزت البيئة الداخلية الأفغانية عددا من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت العديد من المشاكل لدول الجوار، كالمخدرات وتجارة السلاح وتدفق اللاجئين، والأثر الأهم هو ذلك الذي سببه صعود "حركة طالبان" إلى الحكم لدى الجماعات الإسلامية المتشدّدة في باكستان، ونمو التطرف الهندوسي في الهند، لمواجهة تنظيمات التيار الإسلامي الساعية لاستقلال كشمير.

إنّ بيئة النظام الإقليمي لجنوب آسيا، سواء البيئة الأمنية التي شهدت صراعات متعدّدة داخل دول النظام، أو البيئة الاجتماعيّة التي تتميز بفسيفساء عرقية ولغوية ودينية، أو البيئة الاقتصادية التي تعرف معدلات فقر مرتفعة في كل دول النظام، ونقص في الخدمات الصحية والتعليمية، رغم الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن تمثّل قاعدة لانطلاق عملية تنموية شاملة في النظام، أو حتى البيئة الثقافية التي تشهد على كون النظام ملتقى لثلاث حضارات إنسانية كبرى وعريقة وهي الإسلامية والصينية والهندية، كل هذه المميزات تجعل من النظام الإقليمي لجنوب آسيا بيئة مناسبة لتنامي الحركات الأصولية المتطرفة، كحركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، والفصائل الكشميرية المسلّحة، وغيرها من التنظيمات التي لم يقتصر نشاطها على نطاق جغرافي ضيق، بل تبنّت عقيدة جهادية عابرة للحدود، مسّت مصالح دول الجوار، وحتى مصالح الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فقد أصبحت الولايات المتحدة تعتبر نفسها المستهدف الأول من الإرهاب، ولذلك قامت الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة بالأساس محاربة الأصولية الإسلامية.[1]

وعموما تتمحور مصادر التهديدات الداخلية في إقليم جنوب آسيا في التحدّيات السّياسية التي شهدت غياب الديمقراطية التي أنتجت الإرهاب والجريمة المنظمة (تجارة المخدرات،تجارة الأسلحة)،كما واجه الإقليم تحدّيات اجتماعية وثقافية تمثلت في التحدّي العرقي والنزاعات الداخلية ،إضافة إلى التحدّيات الاقتصادية إذ شهد الإقليم العجز الاقتصادي والبطالة وندرة المياه.

[1] حمياز سمير،"آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف"،مجلة الفكر العدد14،ص.371.

المطلب الثاني :المصادر الإقليمية

يتّسم إقليم جنوب آسيا بخلل واضح في توازن القوى بين الدول الواقعة فيه، فهناك توجد دولة كبيرة الحجم اقتصاديا، وسكانيا، وعسكريا، وتقنيا تمثلت في الهند، ودول أخرى متوسطة، ومجموعة ثالثة صغيرة الحجم والمساحة، ما يزيد من تعقيد الموقف، ووجود خبرة سياسية عدائية وصلت إلى حد المواجهة العسكرية أكثر من مرة بين الهند وباكستان، لوجود قضايا عالقة في المنطقة منذ حصول دول المنطقة على استقلالها وحتى الآن، أبرزها القضية الكشميرية التي تمثل أحد ملفات الخلاف بين الهند وباكستان.

وواقعيا، يمكن القول إنّ المصادر الإقليمية لتهديد الأمن في المنطقة تتمثل في [1]:

– الخلل العميق في توازن القوى بين دول المنطقة، وهو الذي يجعل من الهند بمثابة القوة العظمى في المنطقة، الأمر الذي يثير مخاوف الدول الأخرى من إمكانية سعيها إلى السيطرة على جيرانها، هذا ما أدى إلى اختلال الأمن والاستقرار بالمنطقة، كما أن العقيدة العسكرية الهندية، التي تقوم على أساس الاحتفاظ بموقع القوة العسكرية الرابعة على مستوى العالم، تدعم من هذه المخاوف، وتزيد من إمكانية افتراض الدول الأخرى لرغبة الهند في السيطرة على الإقليم.

– سباق التسلح النووي والتقليدي بين كل من الهند وباكستان، خاصة في حالة توتر العلاقات بين البلدين، كما أنّ امتلاك كل منهما للقدرات النووية بحدّ ذاته يمثّل تهديدا لأمن الإقليم، نتيجة لإمكانية حدوث أي خلل في إجراءات أمن وسلامة المنشآت النووية.

– النزاع على كشمير يظل مصدرا من مصادر تهديد الأمن بالإقليم، وهو ما أكدته التطورات التي شهدها هذا النزاع، خاصة خلال العقدين الأخيرين.

وأهمّ ما نتج عن مصادر التهديد الإقليمية النزاعات الحدودية التي شكّلت تحدّ لإقليم جنوب آسيا،فتعتبر النزاعات الحدودية من النزاعات التقليدية بين الدول حديثة الاستقلال والنشأة، والمتجاورة أي القرب الجغرافي بين الدول (Geographical distance) جغرافيا، فمتغير المسافة الجغرافية أعضاء النظام، له تأثير ملحوظ على تفاعلات النظم الإقليمية، وأنّ التجاور الجغرافي يمكن أن يشكّل دافعا للصراع، من خلال إثارة قضايا الحدود وغيرها،

[1] محمد السيد سليم ،"القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوب آسيا"،مرجع سابق ،ص.77.

وهو في هذه الحالة يخلق آلية تفاعل مثيرة تحدث عنها "فريدريك شومان بقوله: "إن كل دولة هي عدو محتمل لجيرانها، وحليف محتمل لجيران جيرانها"

شهد الإقليم خلافات حدودية بين كل دول النظام تقريبا، فالهند تدخل في نزاع حدودي مع بنغلاديش حول أراضي ترى بنغلاديش أنها ملك لها، وأن الهند استولت عليها قبل ثلاثين سنة، وهو ما كان سببا في وقوع اشتباكات حدودية عنيفة وصلت إلى ذروتها في أفريل سنة 2000 م، عندما قام جنود بنغاليون بالاستيلاء على حافة ولاية "ميجهالايا" الهندية، إلا أن حكومتي البلدين سارعتا لاحتواء الموقف، من خلال وقف إطلاق النار، وانسحاب قوات بنغلاديش من الأراضي التي احتلتها.

كما توجد بين باكستان وأفغانستان نزاع حدودي حول إقليمي (بلوشستان وباشتونستان)[1]، التابعين حاليا لباكستان، وتعود أصول هذه القضية إلى سنة 1893 م، أين قام المخطط الإنجليزي "موثيمورد دوراند"(M. Dorand) باقتطاع أجزاء من أراضي "الباشتون" الأفغانية وضمها إلى الهند، لتصبح بعد تقسيم سنة1947م تابعة لباكستان، وبما أن "الباشتون" يشكّلون 60.5 % من سكان أفغانستان، فقد خلق ذلك مشاكل حدودية مستمرة بين البلدين، بفعل مطالبة الحكومات الأفغانية باستعادة هذا الإقليم، الذي يشكّل حوالي نصف مساحة باكستان وقد عملت الهند على استغلال هذا النزاع بين باكستان وأفغانستان[2]، حتى تضطر باكستان لتشتيت قواتها وتقسيمها على جبهتين (جبهة كشمير وجبهة أفغانستان)وقد غذّى النزاع الحدودي بين باكستان وأفغانستان عوامل الإثنية، لأنّ أغلبية سكان المناطق المتنازع عليها بين البلدين في إقليمي (بلوشستان وباشتونستان) مأهولة من "الباشتون"، الذين يعود انتماؤهم العرقي إلى سكان أفغانستان الأصليين، لذلك يعملون على استعادة هويتهم كجزء من الأمّة الأفغانية.

[1] مطيع الله تائب،"أفغانستان وباكستان..تقاطعات التاريخ والجغرافيا" ،مجلة السياسة الدولية العدد177(مؤسسة الأهرام ،2009):ص.128.

[2] محمد السيد سليم ،المرجع السابق،ص.15.

بالنسبة للهند:

كشمير عمق استراتيجي أمني أمام الصين وباكستان، عامل مهم للحفاظ على وحدة الهند، لأنّ السماح لكشمير بالاستقلال على أسس دينية وعرقية من شأنه أن يثير بقية الأقليّات، كالسيخ والبنجابيين والآساميين، والوقوف كحاجز أمام فلسفة الحكم الباكستاني القائمة على أساس دينيي، مما يهدّد الاستقرار في الهند ذات الأقلية المسلمة كبيرة العدد.

بالنسبة لباكستان:

تعتبر كشمير منطقة حيوية لأمن باكستان، لأنها تمثل عمقا استراتيجيا أمام الهند لأنه تنبع من الأراضي الكشميرية ثلاثة أنهار حيوية للزراعة الباكستانية، ولأمن باكستان المائي وجود شبكة للسّكة الحديدية في "سرحد"، وشمال شرقي "البنجاب" تمر بمحاذاة كشمير، ووجود طريقين رئيسيين مع مطلع التسعينات عرف النزاع حول كشمير منحى جديدا، من خلال تبلور معارضة جديدة مدعومة من باكستان، متمثّلة في جماعات المقاتلين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية، وشرعوا في عبور الحدود لتلقي تدريبات عسكرية[1]، وظهرت حركات ومنظّمات مسلحة مثل حزب ا لأنصار وحزب المجاهدين وغيرهما وتبعا لذلك شهدت تصعيدا خطيرا للوضع، بوقوع العديد من الحوادث في الإقليم، منها الهجرة الجماعية للهندوس، وعدد الضحايا إلى 8438 قتيلا سنة 1993م، ولم يبق في "سرينغار" سوى 3000 هندوسي، بعد هجرة حوالي 90 ألفا إلى مناطق أخرى.

إنّ طبيعة القيادة السياسية في البلدين زادت من حدّة النّزاع، حيث تزامن وجود الحزب الهندوسي المتطرف"(BJP) " الحزب الوطني الهندوسي " في السلطة، مع وصول الجنرال برويز مشرف" إلى الحكم، بعد إطاحته برئيس الوزراء "نواز شريف"، إثر موجة الغضب الشعبي التي ثارت، بعد إذعان رئيس الوزراء المخلوع للضغوطات الأمريكية،

[1] هشام محمود الإقداحي،الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي،(إسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،2011)،ص.456.

وسحبه للقوات الباكستانية من "كارجل"،و ما يزيد في تعقيد النزاعات الحدودية في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، هو أخذها لأبعاد أخرى عرقية ودينية وحضارية وإستراتيجية.[1]

بينما يكتسي نزاع كشمير بعدا حضاريا حسب "صاموئيل هنتنغتون" ،(SamuelHuntington) فجنوب آسيا هي ملتقى لثلاث حضارات إنسانية كبرى (الكنفوشيوسية والإسلامية والهندية)، وهذا ما يمكن أن يكون مدخلا لفهم وتفسير العلاقات والنزاعات وأنماط التحالفات ضمن النظام الإقليمي لجنوب آسيا، فإقليم "كشمير" يقع حسب "هنتنغتون" في خط الصدع، وبالتالي فهو يعد من النزاعات المستعصية للحل، والتي تستمر لمدة طويلة، وتخلف عددا كبيرا من الضحايا.

[1] عبد الرحمان عبد العال،"الهند و باكستان..صراعات التاريخ والهوية والدين" ،السياسة الدولية العدد177(مؤسسة الأهرام،2009):ص.123.

المطلب الثالث: المصادر الخارجية

اتّبعت الولايات المتّحدة نهجا غير متوازن تجاه القوى الرئيسية بالإقليم الهند وباكستان، مما ساعد على تقويض الأمن وزاد من التوتر الإقليمي، فسعي الولايات المتحدة لجعل الهند الموازن الموضوعي لتنامي القوة الصينية له آثاره السّلبية على الأمن والاستقرار، وقد ثبت أنّها سياسة غير مجدية، سواء بالنسبة للمنطقة أو للمصالح الأمريكية الكونية، وأنّه من الأفضل للمصالح الأمريكية أن تتجه إلى تحقيق أهدافها في هذا الشأن من خلال الشراكة مع إقليم جنوب آسيا ككل.

كما أنّ تطورات الأوضاع في أفغانستان والاختلال الأمني بها الذي تمتد آثاره السلبية أمنيا إلى دول الإقليم بأشكال ووسائل متعددة، كما تأثّر الإقليم بالأوضاع في منطقة الخليج العربي وإيران لأنّ بهما حركة كبيرة للعمالة خاصة من الهند وباكستان وبنغلاديش وسيريلانكا وتشكّل عوائدها مصدر دخل مهما لهذه الدول[1]، كما تشكّل المصدر الرئيسي للطاقة لدول المنطقة، ومن ثمّ فإن حدوث أي تطورات سلبية بها يهدد تدفق النفط إلى جنوب آسيا بما يمثل تهديدا مهما للأمن القومي لدول الإقليم.

إنّ منطقة الخليج من المناطق المهمة بالنسبة لجنوب آسيا، لأنها من الدول المستقبلة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة منها، هذا فضلا عن كونه ممرا لحركة التجارة الدولية من وإلى هذه الدول ،إذا ما أضفنا إلى التحليل إيران الواقعة على الضفة الأخرى من الخليج، والتي لها حدود مع كل من أفغانستان وباكستان،لأنّها دولة نفطية مهمة ولها روابطها الثّقافية والحضاريّة مع دول جنوب آسيا، فإنّ هذا يزيد من أهميّة منطقة الخليج وإيران كمصدر من مصادر تهديد الأمن بجنوب آسيا في حالة توتر الأوضاع واندلاع الحروب بالخليج، أيا كانت أسبابها وتعدّ العلاقات الصينية – الهندية مصدرا محتملا لتهديد الأمن في منطقة جنوب آسيا، خاصة أنهما دولتان نوويتان ولكل منهما مشروعها الخاص للتحول إلى قوة دولية كبرى.

[1] كارن أبو الخير،صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي..مقاربات مختلفة ،مجلة السياسة الدولية ،العدد177 (مؤسسة الأهرام،2009):ص.74.

وقد تباينت الرؤيتان الصينية والروسية في إقليم جنوب آسيا ،فكانت على النحو الآتي:

الصين:وثقت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع باكستان على إثر التقارب الهندي الأمريكي ،فقد استثمرت فيها أموالا وجعلت الصين من باكستان نقطة ارتكاز إستراتيجية للأسطول الصيني ،ومن خلال ذلك مدّت نفوذها لأفغانستان.[1]

روسيا: حاضرة في المعادلة الأفغانية المعقدة ،كما تعتبر الجمهوريات الإسلامية المجاورة لأفغانستان منطقة نفوذ تقليدية وفناء خلفيا له أهمية إستراتيجية لأمنها القومي ،على خلفية خشية روسيا استغلال الجماعات الإسلامية المتطرفة في الجمهوريات الإسلامية لأفغانستان كنقطة انطلاق،كما تخشى التهديد الاستراتيجي للوجود العسكري الأمريكي بها.

إنّ الهدف من سعي الدول لإقليم جنوب آسيا له دوافعه الاقتصادية من الخلال العلاقات المكثفة لإحياء طريق الحرير القديم ،على الرغم من المخاطر الأمنية ،وقضايا انتشار الإرهاب والمخدرات .

[1]كارن أبو الخير،"صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي ..مقاربات مختلفة" ،السياسة الدولية ،العدد 177(مؤسسة الأهرام،2009)،ص.73.

المبحث الثاني :أنواع التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا

شهد إقليم جنوب آسيا تهديدات مسّت أمن السياسة العليا للدول المكوّنة لدول الإقليم تمثلت في الإرهاب الدولي والنزاعات الداخلية.

المطلب الأول: الإرهاب الدولي

يعدّ الإرهاب العابر للحدود من التهديدات غير التقليدية، التي أصبحت تمثل مساسا بأمن واستقرار الدول والنظام العالمي ككل، ورغم تعدد مظاهر الإرهاب والتطرّف، إلاّ أنّ أغلب المحلّلين يركزون على الإرهاب المرتبط بالتطرّف الديني المنسوب للجماعات الإسلامية،فعندما قدّم "صاموئيل هنتنغتون" أطروحته حول صراع الحضارات،و الذي تعدّ الحضارة الإسلامية أحد أطرافه الرئيسية، وتزايد تخوّف الدول الغربية خاصة من خطر الإسلام، وإمكانية تحوله إلى عامل مزعزع لاستقرارها ومصالحها في ظل ظهور الحركات الإسلامية، أو ما يعرف بالإسلام السياسي ومعارضتها للمفاهيم الغربية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونظمها الاقتصادية والاجتماعية، وبروز تيارات متشددة ضمنها،عرفت بالأصولية الإسلامية وتطورها إلى العمل المسلح الذي حمل معه ظاهرة الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده دول العالم الإسلامي، وبروز دول تسعى لامتلاك أسلحة نووية، مثل باكستان التي امتلكت هذا السلاح سنة 1998م، والخوف من وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات المتطرفة.

لقد تأثر النظام الإقليمي لجنوب آسيا مباشرة بهذه الظاهرة، فدوله الرئيسية الهند وباكستان وبنغلاديش تواجه تحديات خطيرة من حركات متطرفة وانفصالية[1]، مثل الفصائل الكشميرية المسلحة التي تنشط في الجزء الهندي من الإقليم المتنازع عليه جامو وكشمير، وضغوطات الجماعات الإسلامية المدعومة من القبائل ذات النفوذ الواسع في باكستان على النظام الحاكم، وتواجد حركة طالبان سابقا في حكم أفغانستان، وما كانت تمثله من تهديد

[1] محمد السيد سليم "القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوب آسيا"،ص.88.

للاستقرار في الإقليم من خلال استعمال أساليب الاغتيال السياسي ومهاجمة المدنيين كأداة لترويع الحكومات والسكان للاستجابة لمطالبهم في ظل وفرة الأسلحة الخفيفة.[1]

تنشط الفصائل الكشميرية في الجزء الهندي من كشمير،وتشّكل هاجسا أمنيا للهند، فمع مطلع التسعينات تشكّلت معارضة مسلّحة جديدة مدعومة من باكستان، تمثلت في ظهور حركات مسلحة أغلبها من المقاتلين العرب والمسلمين ضدّ الغزو السوفييتي في أفغانستان، اللذين بدؤوا بعبور الحدود إلى كشمير لتلقّي تدريبات عسكرية، ومن الحركات: حزب المجاهدين، وحزب الأنصار ولشقر طيبة وغيرها من الحركات التي قامت بعمليات ضد المصالح الهندية.

بينما لعبت القضية الأفغانية دورا كبيرا في تشكيل البيئة الأمنية والجيو سياسية في إقليم جنوب آسيا وحتى آسيا الوسطى، وفي تشكيل نمط التّحالفات فيها، والواقع أنّ الملف الأفغاني شكل مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي ليس فقط في جنوب ووسط آسيا، بل امتدت تأثيراته إلى غرب آسيا والشرق الأوسط، حيث وجدت القوى الإقليمية فيه ساحة إضافية للتعبير عن تناقضاتها وصراعاتها البينية.

و لكن بعد أحداث 11 سبتمبر تغيّرت إستراتيجية تعامل الولايات المتحدة مع الحركات الإسلامية، ولاسيما في جنوب ووسط آسيا، بالتوازي مع تغير أولويات الأمن القومي الأمريكي ،إنّ اللافت للانتباه أن الإرهاب قبل هذه الأحداث، لم يعامل باعتباره شكلا مستقلا من أشكال التهديد في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وإنّما جرى التعامل معه باعتباره مجرد شكل من أشكال التهديدات العابرة للقومية التي قد تتعرّض لها الولايات المتحدة[2]، لكن إدراك الأمريكيين للتهديدات المحتملة تغيّرت بعد الأحداث، بصعود الوزن النسبي للإرهاب كمصدر للتهديد، بحيث أصبح التهديد الأكبر على الإطلاق للأمن القومي الأمريكي، مما يشير إلى أن تلك الهجمات قد جعلت مكافحة الإرهاب الموضوع الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وفي نفس الوقت وجهت الولايات المتحدة آلتها العسكرية نحو محاربة الجماعات الإرهابية، والدول التي تتهمها بمساندة الإرهاب.

[1] محمد السيد سليم ،المرجع السابق،ص.87.

[2] محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق،ص.97.

لقد ساهم وجود مشاكل وصراعات داخل هذه الدول مع تنظيمات وجماعات إسلامية معارضة، في استعداد هذه النظم للتعاون مع واشنطن في عمل عسكري ضدّ عناصر هذه التنظيمات من ناحية،و الحصول على موافقة ضمنية من أجل القضاء على المعارضة في هذه الدول، دون إثارة قضايا حقوق الإنسان ووافقت روسيا على العمل العسكري ضد أفغانستان رغم اعتراضها في البداية، والسّبب في ذلك هو استفادتها من هذه الحرب في تشديد الضغط على المقاومة الشيشانية، لاسيما بعد أن أعلنت واشنطن بوضوح أنها سوف تعمل على وقف المساعدات والدعم المالي عبر القنوات الدولية إلى الشيشان.

وضمانا لنجاح مساعيها في تكوين تحالف دولي ضد الإرهاب، واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية في 22 سبتمبر سنة 2001 م، لرفع العقوبات المفروضة على الهند وباكستان بعد إجرائهما لتجارب نووية في ماي 1998م، وصرح الرئيس الأمريكي أن ذلك قد تمّ باسم مصلحة الأمن القومي، نظرا لحاجة واشنطن للدعم الهندي والباكستاني في حربها على الإرهاب، وبالمقابل ضحت باكستان بحليفها في أفغانستان "حركة طالبان"، مقابل رفع العقوبات عنها من جهة، ولتدعيم موقفها الاستراتيجي كحليف تقليدي للولايات المتحدة في الإقليم من جهة أخرى، لتدارك الدور المتصاعد للهند كحليف مفضّل للولايات المتحدة في جنوب آسيا وقبلت كذلك تشديد الرقابة على المدارس الدينية، التي اتهمتها الولايات المتحدة بالوقوف وراء نشر أفكار جهادية تحريضية ضد الغرب، والوقوف وراء تكوين العناصر الإرهابية في مختلف التنظيمات المنتشرة في إقليم جنوب آسيا.[1]

و للحد من نشاطات هذه المدارس، قدمت الولايات المتحدة مساعدة مالية قدرها 100 مليون دولار للسيطرة على تلك المدارس، وإدارتها بشكل مباشر من الحكومة الباكستانية، وحثها على القيام بوضع قاعدة معلومات شاملة عن تلك المدارس، وعن مناهجها، وأسماء الطلبة والمدرسين بها، ومصادر التمويل، في الوقت الذي تعهد فيه "بنك التنمية الآسيوي"، وبرامج التنمية التابعة للأمم المتحدة، بدعم مشروع يهدف لإنشاء 20 ألف مدرسة عبر الأقاليم الأربعة للبلاد (البنجاب، السند، بلوشستان، سرحد)، وتزويدها بمناهج مختلطة (دينية وعصرية)، على أن تكون منافسة للمدارس الدينية، وكذلك إعادة تسجيل هذه الأخيرة رسميا

[1] محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق،ص.101.

لدى الحكومة الباكستانية، وعدم تلقيها لأي مساعدات مالية من أية جهةأجنبية، وعدم قبول الطلبة الأجانب إلا بموافقة وزارة الداخلية الباكستانية.

مثّلت أحداث 11 سبتمبر فرصة للهند، باتّهام حركة طالبان حليفة باكستان ولتنظيم القاعدة، فبادرت بإدانة الهجمات، وعرضت السّماح للقوات الأمريكية باستخدام منشآتها وقواعدها إذا احتاجت لذلك، واستفادت واشنطن من هذا الاستعداد الهندي للتعاون معها، للضغط على باكستان للتجاوب التام مع المطالب الأمريكية، عبر تهديد باكستان بالتعاون مع الهند ودعم موقفها في قضية إقليم كشمير لأنه جوهر الصراع الهندي–الباكستاني، فقد حاول الطرفان استغلال البيئة الأمنية الجديدة إقليميا وعالميا في إدارة صراعهما،فبعد الهجوم على البرلمان الهندي في 13 ديسمبر 2001 م، استخدم رئيس الوزراء الهندي مفردات الخطاب الأمريكي بشأن الحرب على الإرهاب، مثل التأكيد على أن الحرب على الإرهاب ستكون طويلة الأمد، وعلى ضرورة استعداد الهند لتحمل الآلام التي تترتب على الحرب، والتهديد بلجوء الهند لتحركات عسكرية منفردة للقضاء على تلك التنظيمات داخل خط السيطرة على الجانب الباكستاني، في حالة عدم قدرة باكستان على الوفاء بالتزاماتها.

أما ردّ الفعل الباكستاني فاتّسم بمحاولة التجاوب مع الضغوط الهندية والأمريكية من جهة،و التأكيد على ثوابت موقفها من كشمير من جهة أخرى، فقامت بإدانة كافة أشكال الإرهاب، ورفض استخدام الأراضي الباكستانية كقاعدة لأي أنشطة إرهابية، وقامت بحظر جماعات إسلامية من بينها "جيش محمد" و"لشقر طيبة" اللذين اتهمتهما الهند بتدبير الهجوم على البرلمان، غير أن الرئيس"مشرف" أكد في الوقت نفسه على تواصل الدعم السياسي والمعنوي الباكستاني لحركات التحرير الكشميري وتزداد المخاوف من الخطر الإرهابي في جنوب آسيا، بسبب البرامج النووية في المنطقة، خاصة البرنامج النووي الباكستاني، والتخوّف الذي تبديه الولايات المتحدة من سقوط مواد انشطارية أو أجهزة نووية في أيدي جماعات إرهابية ويتّسع الاهتمام بمحاربة ظاهرة الإرهاب في جنوب آسيا، ليشمل روسيا التي تتأثر بتصاعد الأصولية في المنطقة وتأثيرها على الحرب الدائرة في الشيشان.[1]

[1] عبد الرحمان عبد العال ،المرجع السابق،ص.125.

إنّ المصلحة المشتركة في القضاء على هذه الظاهرة، هي التي دفعت الصين والهند وروسيا للتعاون معا ما دام الخطر مشترك بينها، فأفغانستان أثناء حكم طالبان كانت تمثّل أحد مصادر عدم الاستقرار في الدول الثلاث وتجسيدا لإرادة دول المنظمة في تنسيق جهودها لمحاربة الإرهاب، قامت القوات الصينية(Peace mission2005) " والروسية من 18 إلى 25 أوت 2005م بتدريبات عسكرية سميت بـ "مهمة السلام 2005 لتعزيز قدرات القوات المسلحة للبلدين في مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف والحركات الانفصالية، شارك فيها حوالي 10 آلاف جندي، بحضور مراقبين من كازاخستان وكيرغستان وأوزباكستان وطاجاكستان وهم أعضاء كاملون في منظمة شنغهاي للتعاون، كما حضر مراقبون من الهند وباكستان وإيران ومنغوليا وهم الأعضاء الملاحظون في ذات المنظمة.[1]

وهكذا يتضح كيف أن مكافحة الإرهاب كأحد القضايا الجديدة في الأجندة الدولية، أصبحت تؤثر على التفاعلات العالمية والإقليمية بما في ذلك إقليم جنوب آسيا حتى قبل أحداث 11 سبتمبر، ولكن هذه الأحداث أعطت ديناميكية جديدة لمحاربة الظاهرة، وانعكست على التفاعلات الإقليمية في جنوب آسيا، من خلال الصراع الهندي الباكستاني على كشمير، وسقوط نظام طالبان في أفغانستان وقيام نظام جديد له انعكاساته الإستراتيجية على المنطقة.

وانعكست أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما رافقها من دعوة لمحاربة الإرهاب على النزاع في كشمير، حيث استغلت الهند الفرصة لضرب الحركات المسلحة الكشميرية، باعتبارها جماعات إرهابية، مستندة على هجوم هذه الجماعات على البرلمان الهندي في 19 ديسمبر 2001م ، والهجوم على منطقة "كالوتشاك" في 14 ماي 2002 م، متهمة في نفس الوقت باكستان بدعم الإرهاب، وقامت الهند بحشد قواتها على طول الحدود مع باكستان، التي ردت بحشد حوالي 80 % من قواتها لمواجهة الهند، هذه الأخيرة التي كانت تهدف للانتقام من عملية "كارجل" والبرلمان الهندي في "سرينغار"، مراهنة على دعم الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أنّها تحارب الإرهاب.[2]

[1] علاقات كازاخستان مع دول جنوب آسيا،http://kazemblebanon.com،تاريخ الاطلاع 20ماي 2017.

[2]

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

تنوّعت أشكال الجريمة المنظمة في إقليم جنوب آسيا بين تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة.

أولا:تجارة المخدرات

شهدت منطقة جنوب آسيا زيادة في توافر المخدرات وتعاطيها بسبب قربها من المناطق الرئيسية لإنتاج المواد الأفيونيّة، في الهلال الذهبي والمثّلث الذهبي، وانتشار زراعة القنب محليا على نطاق واسع وازدياد تسريب المنتجات الصيدلانية والهيروين في اتجاه بلدان جنوب آسيا من أفغانستان، أكبر منتج للأفيون غير المشروع وأكبر مصنِّع للهيروين في العالم.[1]

وكان أحد دواعي القلق لدى مسؤولي إنفاذ قوانين المخدرات في الهند لاكتشاف مساحات مزروعة بخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في جنوب الهند، بالقرب من دروب الاتجار بالهيروين المؤدية إلى سريلانكا وملديف حيث تهرَّب من الهند إلى بنغلاديش وسريلانكا وملديف ونيبال، وقد استعيض عن الدروب البحرية للاتجار بالمخدرات المؤدية من الهند إلى سريلانكا ومن باكستان إلى الهند بدروب جوية وبرية.

تُعدّ بنغلاديش والهند بلدي منشأ رئيسيين لعشبة القنب، ونيبال بلد منشأ رئيسي لراتنج القنب، الذي يهرَّب إلى بلدان في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، وكذلك إلى الولايات المتحدة، ففي الهند، لا تزال كميات معينة من الأفيون المنتج على نحو مشروع تُسرَّب إلى قنوات غير مشروعة،لهذا واصل المسؤولون الهنود كشف وإبادة الأفيون المنتج بصورة غير مشروعة، وكذلك ملاحقة الضالعين في الإنتاج غير المشروع للأفيون قضائيا في الولايات الشمالية والشمالية الشرقية،في الهند يُحوَّل الأفيون إلى هيروين في مختبرات سرية؛ وتنتج

[1] تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (نيويورك: 2005)،ص82.

https://unstats.un.org/.../The%20Sustainable%20Development%20. تاريخ الاطلاع 20ماي2017

المختبرات عموما ضربا متدني النوعية من قاعدة الهيروين يعرف باسم "السُكر البنّي "، ويباع محليا في السوق غير المشروعة أو يهرَّب إلى سريلانكا وملديف .

تستخدم جماعات الاتجار المطارات الدولية في مومباي ونيودلهي... لشحن الهيروين إلى بلدان في غرب أفريقيا وشرقها وغرب آسيا وأوروبا، وكذلك إلى سريلانكا، بيد أن انخفاضا في الاتجار بالهيروين بطريق الجو من الهند إلى سريلانكا.

وّثمة اتجار واسع النطاق بالمستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مخدرات في جنوب آسيا، خاصة المؤثّرات العقلية تُسرب المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مؤّثرات عقلية، ولاسيما المسكنات، من قنوات التوزيع المشروعة وتُنقل عبر جنوب آسيا وتهرَّب إلى بلدان خارج المنطقة، مثل الاتحاد الروسي والبلدان الاسكندينافية ،ويتبيّن أن الصيدليات في الهند تمّثل مصادر إمداد لذلك الاتجار ولتعاطي تلك المواد محليا،وقد زاد تعاطي المسكنات ومضادات القلق والمهدئات المنومة في المنطقة،بسبب انخفاض أسعار المستحضرات الصيدلانية والإبر والحقن ويُسر توافرها بسبب ثقافة الحفلات الصاخبة نيودلهي والهند.[1]

لقد حذّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنّ مستوى الإنتاج القياسي للأفيون في أفغانستان[2] يؤدي إلى ارتفاع حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي الهيروين، وقال المكتب في تقريره السنوي إنّ زراعة الأفيون في أفغانستان سجّلت مستويات عليا منذ بدء رصد مستوى الإنتاج سنة1998 م.

[1] المرجع السابق،ص85.

[2] عبد الأمير رويح ، المخدرات.. وبال يستنزف العالم http://aletejahtv.org/permalink/67833.html?print تاريخ الاطلاع :2ماي 2017 .

وتزداد الكميات المعروضة من الأفيون الأفغاني حيث يتلقى المزارعون المزيد من الحوافز التي تشجعهم على زراعته بدلا من المحاصيل الأخرى لأنّ البنية التحتية للأفيون على سبيل المثال تعدّ أكثر أمانا من المحاصيل الأخرى في المناطق الأفغانية التي تعاني من العنف المسلّح لأنّ المهربين يتوجهون مباشرة إلى الفلاحين لاستلام المنتج فأكثر من 90 في المائة من أفيون العالم ينتج في أفغانستان وهي تجارة تمول تمرّد حركة طالبان والشبكات الإجرامية والفساد الحكومي.[1]

ثانيا: تجارة الأسلحة

ظهرت في إقليم جنوب آسيا تهديدات أمنية جديدة أهمها انتشار الأسلحة الصغيرة ،حيث قدرت هناك 7,7مليون قطعة سلاح من طراز 47-AK[2]، يأتي معظم هذه الأسلحة من خلال الصّناعات المحليّة خاصة من باكستان،أو شرائها من السوق الدولية،حيث تنتشر هذه الأسلحة في مختلف أنحاء جنوب آسيا، تستعملها الجماعات الانفصالية كما هو الحال في كشمير ،سيريلانكا،بنغلاديش،وتعتبر الهند وسيريلانكا أكثر تضررا من الأسلحة الخفيفة ،لهذا دعا المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في كولومبو لعقد مؤتمر إقليمي كان سنة 1999م لمعالجة التهديد بدعم من هيئة الأمم المتحدة.

[1] تقرير المخدرات العالمي ،wdr2013. https//www.uno doc.org wdr تاريخ الاطلاع 25ماي 2017.

[2] محمد السيد سليم ،"القضايا الإستراتيجية العشر في جنوب آسيا"،مجلة السياسة الدولية ،العدد 177(2009):ص.87.

المطلب الثالث : النزاعات الاثنية والحركات الانفصالية في جنوب آسيا

يشكّل انتشار النزاعات الاثنية والحركات الانفصالية في جنوب آسيا أحد مصادر التهديد الأمني لدول الإقليم ، حيث يعدّ الإقليم موطنا لعدّة جماعات وحركات انفصالية،والتي عادة ما تلجأ للعنف لفرض قضاياها،وهي المطالبة بالحفاظ على هويتها المستقلة والخاصة بالمساواة مع الجماعة الاثنية المسيطرة على الحكم والثروة ،وذلك إما داخل الدولة القائمة مع الاعتراف بدرجة من الاستقلال والحكم الذاتي لها بتسيير شؤونها أو المطالبة بالانسلاخ والانفصال عن جسد الدولة لإقامة كيان سياسي جديد،التي نجحت بعضها لأنها تمتعت بدعم دولي لمطالبها في حين وجهت بقوة من قبل الحكومات في تقويض الدعم الدولي لهذه الحركات والجماعات مما مكنها من تضييق الخناق عليها أو الإجهاز عليها من خلال الضربات والحروب العسكرية.

من النماذج نورد الصراع والنزاع في الهند التي تحوي أكبر مجموعتين عرقيتين هما :

أ)الدرافيديونDravidian والهنود الآريون Indo-Aryan[1] لكن التقسيم الطائفي يضم ثلاث مجموعات هم الهندوس والبوذيون والمسلمون والسيخ ،وتعدّ مشكلة كشمير كأبرز قضية صراع اثني في الهند التي شهدت تفجيرات سنة 2009 م فكانت للتفجيرات آثار سلبية على المسلمين في الهند وكشمير ،حيث قامت الأجهزة الأمنية بتعذيب واعتقال المسلمين .

تعدّ الجماعات الماوية الراديكالية في الهند من الجماعات التي سبّبت الصداع للحكومات الهندية المركزية والمحلية على حدّ سواء بسبب مقتل 8ألاف مواطن ،برزت من خلال اندماج جماعة الحزب الشيعية (تنظيم شيوعي ماركسي لينيني) مع الحزب الشيوعي الهندي المركزي الماوي سنة2004م وتشكيلهما عرف حزب الهند الشيوعي الماوي ،وهو حزب غير معترف به بموجب قوانين مكافحة الإرهاب يقوده موبالا لاكشمانا راو الشهير بـ كاناباتي، يضم 40ألف عضو من بينهم 22ألف مقاتل ومقاتلة معظمهم من الفلاحين الأميين الجياع لإقناعهم بأنّ المسؤولين يزدادون ثراء على حسابهم والهدف إسقاط النظام الديوقراطي وإقامة

[1] رضا محمد هلال ،"الجماعات الاثنية في جنوب آسيا ديناميات الاندماج والانفصال"،ص.154.

نظام شيوعي يهتم لشؤون الفلاحين والطبقات الفقيرة [1]،يحصل على موارده من عن طريق الاتجار بالأفيون، وابتزاز الشركات في مناطق وجود ميليشياته ،والسطو المسلح على البنوك، وطلب الفدية مقابل إطلاق الرهائن ،وفرض الإتاوات ،ومصادر السلاح وتدريب الميليشيات هو جماعة لشكر طيبة الإسلامية المتطرفة العاملة ضد نيودلهي من الأراضي الباكستانية[2] وكذا من الحزب الماوي للفلبين،حيث استخدمت حرب العصابات وإبقاء المناطق الغنية بالمعادن والفحم والحديد في حالة عدم الاستقرار كتشاتيسعار ،وانتقال حركة التمرّد ضد السلطات المحلية والمركزية لولايات جديدة كبيهار واستخدام وسائل الاتّصال والمعلوماتية الحديثة لخدمة مصالحهم بتشويه النظام القائم وتصويره بالنظام الطبقي الفاسد المنحاز للأغنياء والرأسماليين.

استخدمت الهند القبضة الأمنية وتأسيس جماعات مدنية موالية لها للرصد والمتابعة والإبلاغ.[3]

ب)حركة نمور التاميل والكفاح من أجل الاستقلال في سيريلانكا

تعدّ حركة نمور التاميل حركة سيريلانكية انفصالية ،تقاتل ضد حكومة العاصمة كولومبو بهدف الاستقلال الذاتي في إيلام التاميلية،تعتمد الحركة إلى منح تعليمات إلى منتسبيها بخصوص التضحية بالنفس والموت من الأجل الحركة ،كما تمنحهم كبسولات من سمّ السيانيد يتم تناولها عند القبض على أعضاء الحركة ولها مجموعة من المفجرين والانتحاريين للمهام الصعبة وجناحها العسكري مقسم إلى:نمور البحر ،نمور الجو،النمور السود(انتحارية) ،وقفت الجغرافيا الطبيعية في صفوف التاميل في البداية ،لكن الحكومة السريلانكية اتبعت عدّة أساليب للقضاء على الحركة حيث نجحت الحملات العسكرية الكبرى للجيش السيريلانكي في الهجوم على معاقل نمور التاميل في الفترة الممتدة حتى نهاية ماي

[1] عبد الله المدني،العنصر الجديد لتهديد الأمن القومي الهندي www.alet.com تاريخ الاطلاع 20ماي 2017.

[2] رضا محمد هلال،المرجع السابق،ص.155.

[3] عبدالله المدني ،المرجع السابق.

سنة 2009م بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث قدّما دعم لوجيستي وتعاون مخابراتي والهند واسرائيل التدريب العسكري والتخطيط لمحاور الحملة العسكرية .[1]

المطلب الرابع :التغيّرات المناخية:

تعدّ التغيرات المناخية من التهديدات الأمنية غير التقليدية، حيث يؤكد العديد من الدارسين أنّها السّبب الرئيسي لما يشهده هذا الإقليم من فيضانات وأعاصير وكوارث طبيعية، يترتب عليها أزمات خطيرة لها جوانبها الأمنية والإنسانية، ويتضمن برنامج البنك الدولي لتنمية الإقليم بندا يسعى للحدّ من تأثير التغيرات المناخية، بالإضافة إلى الجهود الدولية المتعلقة بوضع برامج للإنذار المبكر للكوارث الطبيعية، وإدارة الأزمات الناتجة، وإيجاد الآليات الملائمة لأعمال الإغاثة الإنسانية حال وقوعها ،ولكن الخبرة العملية أثبتت أن دول الإقليم هي التي تتحمل في النهاية عبء التعامل مع هذه الكوارث وتداعياتها على آسيا[2] ويواجه الإقليم ارتفاعًا في منسوب مياه البحر ويتعرض بصورة منتظمة لفيضانات ساحلية خاصة في بنغلاديش المكتظة بالسكان والمناطق الساحلية الغنية بالأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى ذلك، فالإقليم عرضة بشكل كبير لذوبان الجليد، وقد تعرّضت منطقة غرب الهمالايا، التي تمدّ الكثير من بقاع جنوب آسيا بالمياه، لبعض من أسرع عمليات ذوبان الجليد في العالم ،كما يعاني الإقليم من تناقص حاد في الموارد الطبيعية.

يشكل نقص المياه في جنوب آسيا، خطورة على الأمن الغذائي والصّحة والمعيشة، نظرًا لأنّ الزّراعة والصيد هما من أهمّ القطاعات في الإقليم في الوقت نفسه، فإنّ موارد الطاقة آخذة في التناقص في جنوب آسيا، وتعدّ شبكة الكهرباء في الإقليم واحدة من أسوأ الشّبكات على مستوى العالم وفقًا للتصنيف الصادر عن البنك الدولي، فملايين الأشخاص في جنوب آسيا محرومون من الكهرباء، من بينهم 400 مليون في الهند وحدها[3]،وتعدّ المناطق الساحلية، خاصة مناطق الدلتاوات الكبرى المكتظة بالسّكان في جنوب آسيا، خاصة

[1] رضا محمد هلال ،المرجع السابق،ص.157.

[2] التغير المناخي المتوقع وآثارهhttps://translate.google.com/?hl=fr#en/ar تاريخ الاطلاع 20ماي 2017.

[3] مايكل كوجيلمان،العلاقة بين الموارد وتغير المناخ والاستقرار في الهند
http://www.nato.int/docu/review/2012/Food-WaterEnergy/India_Nexus_Climate
تاريخ التصفح 20ماي 2017.

بنغلاديش عرضة لأكبر المخاطر بسبب ازدياد الفيضانات البحرية، وكذلك بسبب فيضانات الأنهار في بعض الدلتاوات الكبرى، إنّ تغيّر المناخ يضاعف الضغوط التي تخضع لها الموارد الطبيعية والبيئة والتي ترتبط بعملية التوسّع الحضري السريع والتصنيع والتنمية الاقتصادية،كل هذا من شأنه أن يجعل شرق آسيا وجنوبها، وجنوب شرقها،عرضة لزيادة معدلات الإصابة بالأمراض المتوطنة ومعدلات الوفاة بسبب مرض الإسهال المرتبط أساسا بالفيضانات والجفاف، ويعزى ذلك إلى التغيّرات في الدورة الهيدرولوجية بحسب الإسقاطات.

إنّ تغيّر المناخ زاد من تصعيد الصراعات الداخلية القائمة، وقد أدّى إلى إثارة العديد من المشكلات، منها: نزوح السكان وانعدام الأمن الغذائي وفقدان المياه والأزمات الاقتصادية،وتبرز هذه المشكلات بصورة أكثر حدّة في المناطق الأقلّ تنمية والأكثر فقرًا في الهند، وهي المناطق التي تتمركز بها أغلب الصراعات الداخلية في الهند، وتشمل هذه المناطق وسط الهند وشرقها، حيث تتمركز قوّة الماويين، وشمال شرق الهند، وهو موطن حركات التمرّد الانفصالية،وما يزيد من حدّة الصراعات القائمة المتعلقة بالموارد، مثل الخلافات حول حصص المياه بين الولايات الهندية.[1]

أدّى تغيّر المناخ أيضًا إلى تفاقم مخاوف الأمن الخارجي للهند المتعلقة بالمياه مع باكستان والصين ومع ذلك كان التهديد الأكثر خطورة من بنجلاديش، وهي الدولة التي دخلت في نزاع مع الهند منذ سنوات بسبب الخلافات على تقسيم حصص المياه الحدودية، وتعرض بنجلاديش لتغيرات مناخية شديدة وحدوث فيضانات ومنه خسارة بالغة في مجال الزراعة ما أدّى لتدفق ملايين اللاجئين المتضررين من التغيرات المناخية عبر الحدود إلى شمال شرق الهند؛ وهي منطقة مشتعلة بالتوترات من قبل جماعات الانفصاليين.

كما تعرف باكستان[2] الظروف البيئية من الزلازل ،الفيضانات، مشاكل بيئية، المصادر الطبيعية للمياه العذبة محدودة، استنزاف الغابات ،تعرية التربة، التصحر ،وتعدّ باكستان طرف في الاتفاقيات التالية : التنوّع البيولوجي، التغيّر المناخي، التصحّر، أنواع الحيوانات

[1] عبد الله المدني المرجع السابق.

[2] باكستان،http://chinaasia-rc.org/index.php?d=22&id=80 تاريخ الاطلاع :20 ماي 2017.

المهددة بالانقراض، التعديل البيئي، النفايات الخطرة، قانون البحار، خطر التجارب النووية، حماية الحياة البحرية.[1]

المبحث الثالث:آليات مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا

المطلب الأوّل: مواجهة التهديدات الأمنية في إطار المبادرات الفردية والثنائية والجماعية

أوّلا:مواجهة التهديدات في إطار المبادرات الفردية

الهند: انتهجت سياستان شرعت في تنفيذهما،تتمثل الأولى في دمج الاعتبارات المتعلقة بالموارد في السياسات والتخطيط الأمني بشكل أفضل، وفي هذا الإطار، تسير البحرية الهندية، التي تتبع عمليات تحديثها بصفة جزئية من الحاجة إلى حماية أصول الطاقة البعيدة بالخارج، على النهج الصحيح.

أما السياسة الثانية فتكمن في قيام الهند بتحسين طريقة تحكمها في الموارد وتطوير سياسات قائمة على مبدأ الحوار تلبي الطلب بما يحقق إدارة أفضل للموارد المهمة، التي لم تصل بعد إلى درجة الندرة،ومن أمثلة ذلك الحفاظ على البنية التحتية للمياه بشكل أفضل (تُهدر نسبة 40 بالمائة من المياه في أغلب المدن الهندية في تسرب المواسير)، وتوفير حصص أكثر عدلاً من الموارد، ووضع حوافز أقوى لاستخدام التقنيات وإتّباع السياسات الموفرة للموارد ،لن تقضي هذه الإجراءات على المخاوف الأمنية للهند.[2]

اتّبعت الهند تشريعات وسياسات وإجراءات التي بانت في أنشطتها في مجال إنفاذ القوانين، خصوصا على مستوى التجارة،و شنّ حملات تثقيفية وإعلامية لإذكاء وعي الصيادلة وعامة الناس فيما يتعلق بالمسؤولية عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والمتاجرة بها، وتُعد خطة الهند لإدراج معلومات عن تعاطي المخدرات في المناهج

[1] باكستان المرجع السابق.

[2] إيمان عمر ،قدرات الهند ،www.aljazeera.net/.../B7F39E1B-E847-4497-9335-9DCD0639D6 تاريخ الاطلاع 6جوان 2017.

المدرسية، إضافة إلى برامج إذكاء الوعي القائمة التي تضطلع بها منظمات غير حكومية بشأن منع تعاطي المخدرات، تطورا إيجابيا لكن كشف الاستقصاء الوطني الذي أجري في الهند أن الالتحاق بمرافق العلاج من تعاطي المخدرات منخفض بسبب ضعف نوعية خدمات العلاج وقلّة المعلومات عن الخدمات المتاحة وقد وضعت حكومة الهند معايير دنيا للخدمات التي تقدمها برامج الوقاية من الإدمان على الكحول وتعاطي مواد الإدمان وكانت المعايير بمثابة مبادئ توجيهية لتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ،كما أنشأت الهند المركز الوطني لمنع تعاطي المخدرات وثمانية مراكز تدريب مرجعية إقليمية لأجل تعزيز القدرات التقنية لدى مقدمي الخدمات في مجال خفض الطلب على المخدرات.

سريلانكا: أقيم مشروع وطني يهدف إلى صوغ خطة عمل طويلة الأجل للوقاية من تعاطي مواد الإدمان وإعادة تأهيل متعاطي تلك المواد، وذلك في إطار البرنامج الحكومي لمكافحة الجريمة والأعمال الإجرامية ذات الصلة بالمخدرات، وفي إطار ذلك المشروع، سوف يشارك مسئولون من المجتمع المدني والحكومة في أنشطة الوقاية وبرامج إذكاء الوعي وسيكون ضمن المسؤولين ممّثلون للشرطة والإدارات الحكومية والمدارس ومعاهد الرعاية الصحية (بما في ذلك الأطباء والممرضون) وزعماء دينيون.

مالديف،أطلقت أول حملة وطنية لإذكاء ونشر الوعي في سنة 2004م وإضافة إلى ذلك، يدرَّب المعلمون وأعضاء الأندية بغية توفير برامج لإذكاء الوعي لدى الطلاب والشباب.[1]

لقد تراوحت سياسات دول إقليم جنوب آسيا في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في اعتماد القوّة الصلبة، خاصة في التعامل مع قضية الإرهاب وما يمسّ السياسة العليا، والقوّة الناعمة من خلال اعتماد سياسات وحملات تمسّ البرامج التعليمية والقيم الاجتماعية السائدة في مختلف دول إقليم جنوب آسيا.

[1] جنوب آسيا عرض عام ،www.albankaldawli.org/ar/region/sar/overview تاريخ الاطلاع 6جوان 2017.

ثانيا:مواجهة التهديدات في إطار المبادرات الثنائية

- وقّعت الهند وأفغانستان في أكتوبر 2011 اتفاق شراكة إستراتيجية، وهو أساس التعاون العسكري بين الجيش الهندي وقوات الأمن الأفغانية، وزيادة عدد الضباط الأفغان الذين سيتم تدريبهم في المؤسسات العسكرية الهندية إلى 100 على الأقل، ويجري التدريب العسكري في الهند لأن الحكومة الهندية ترفض إرسال المدربين إلى أفغانستان بسبب المخاوف الأمنية. [1]

- وقعت الهند وبنغلاديش اتفاقات مختلفة تتعلق إحداهما بمحاربة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات سنة 2013م، اتفق البلدان على معاهدة لتسليم المجرمين من أجل تحسين مكافحة الإرهاب.[2]

- التعاون الثنائي لمواجهة تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة

- تدعو "خريطة الطريق إلى السلام " التي وضعتها حكومة الهند إلى إقامة تعاون وحوار متجددين بين باكستان والهند بشأن الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة العابرة للحدود مثل الاتجار بالمخدرات، ولبلوغ تلك الغاية حددت السلطات في باكستان والهند جهات تنسيق لتقاسم المعلومات والاستخبارات العملياتية بشأن الاتجار بالمخدرات، واعتمد مسؤولو جمارك رفيعو المستوى من سريلانكا والهند استراتيجيات على الصعيد العملياتي لمكافحة تهريب المخدرات،كجزء من الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في إطار اتفاق ثنائي بشأن التعاون الجمركي بين ملديف والهند، عقد مسؤولو جمارك رفيعو المستوى من هذين البلدين اجتماعا في ماليه في 2004. [3]وقرر المسؤولون في الاجتماع إنشاء نقاط اتصال لأنشطة إنفاذ القوانين لمنع مختلف أنواع الجريمة، بما في ذلك تهريب المخدرات ،كما وافقت سلطات الجمارك الهندية على مساعدة نظيراتها في ملديف على التدريب في مجال

---

[1] Christian wagner, security cooperation in south Asia overview Reasons Prospects, Berlin 2014, p14.

[2] Christian wagner، Op. cit p17.

[3] تقرير الأمم المتحدة www.un.org/ar/esa/hdr/hdr03.shtml تاريخ الاطلاع 25ماي 2017.

إنفاذ قوانين المخدرات، وأنشأ مجلس وزراء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، في دورته الرابعة والعشرين، المعقودة في إسلام آباد في سنة 2004 م، فرق عاملة رفيعة المستوى، يتعلق أحدها بأنشطة الصحة والسكان، بما في، ذلك المسائل المتصلة بالمخدرات كما وقعت مذكرة تفاهم بين سارك وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الايدز وفيروسه لدعم بلدان جنوب آسيا في جهود الوقاية من الايدز وفيروسه، وترحب الهيئة بالمبادرة الرامية إلى تمكين وحدة رابطة جنوب آسيا لرصد جرائم المخدرات في المشروع الإقليمي، والقيام بدور أكثر فعالية في إدارة المعلومات وتلاحظ الهيئة مع التقدير التعاون المُعزَّز بين بوتان والبرنامج الاستشاري للمخدرات التابع لخطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا والمحيط الهادئ، خصوصا في أنشطة منع المخدرات، وأوصت حلقة عمل بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات، نُظمت بدعم من حكومة بوتان، بوضع سياسات وبرامج تستهدف المدارس والرعاية الصحية وأماكن العمل وإنفاذ القوانين.

ثالثا:مواجهة التهديدات في إطار المبادرات الجماعية

يمثّل اجتماع قمة الآسيان الذي عقد في سنغافورة خلال الفترة من 18إلى 22نوفمبر 2007م شكل التزاما من دول المنطقة بحماية البيئة ومواجهة التأثيرات السلبية للتغير المناخي فتم توقيع إعلان للتعاون في مجال التغير المناخي والطاقة والبيئة بين قادة الآسيان وقادة كل من الهند والصين وكوريا الجنوبية واستراليا واليابان ونيوزيلندا.[1]

- لقد اشتمل الإعلان على كل من الصين والهند التي قامتا بتقييد حجم الانبعاثات الضارة لكن المشكلة كانت في رفض تبادل المعلومات لأنه يشكل إخلالا بمبدأ عدم التدخّل.

المطلب الثاني :مواجهة التهديدات في إطار مبادرات التعاون الإقليمي

عادة ما يكون لكل نظام إقليمي إطار مؤسساتي يعمل على جمع الدول الأعضاء، وتنسيق جهودها المشتركة من أجل التعاون، وتوطيد علاقاتها، واحتواء خلافاتها،و هذا ما يطلق عليه في أدبيات الدراسات الإقليمية بـ"التماسك التنظيمي Organizational

[1] خديجة عرفة محمد،"التهديدات غير التقليدية للأمن في جنوب آسيا"، المرجع السابق، ص.162.

Cohesion الذي يركز على وجود إطار تنظيمي يجمع أطراف النظام، ومدى فاعلية المؤسسة الإقليمية من ناحية درجة تعقد وظائفها، وقدرتها على التكيّف، واستقلاليتها، ودرجة الولاء والانتماء لهذه المؤسسة، وبالذات اللجوء إليها لفض النزاعات والالتزام بقراراتها، كما يركز على مدى تطابق عضوية المنظمة أو المؤسسة الإقليمية مع حدود النظام الإقليمي، بمعنى مدى استيعاب المنظمة الإقليمية للدول أعضاء النظام، والحدود التي توجد فيها استثناءات لبعض الدول من هذه العضوية انطلاقا من هذه النقاط نبني تحليلنا لدور وواقع التنظيم المؤسساتي للنظام الإقليمي لجنوب آسيا المتمثل في "منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي .

تأسست هذه المنظمة في7– 8 ديسمبر 1985 م، بالعاصمة البنغالية "دكا"، بمبادرة من الرئيس البنغالي"ضياء الرحمان"، وذلك في اجتماع لرؤساء ورؤساء وزراء سبع دول من المنطقة، هي: الهند،باكستان، بنغلاديش، بوتان، نيبال، المالديف، وسريلانكا ،وجاءت هذه المنظمة كأساس لتطوير فرص التعاون المشترك بين هذه الدول، من خلال أجهزة المنظمة المختلفة، والمتكونة من:[1]

- المؤتمر السنوي لرؤساء الدول والحكومات.
- مجلس وزراء الخارجية.
- الأمانة العامة، ومقرها "كاتماندو" عاصمة النيبال

و قد حدّد إعلان "دكا" المبادئ الأساسية للمنظمة، والمتمثلة في:

- التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة من الدول الأعضاء.
- التأكيد على مبادئ عدم الانحياز.
- تخفيف حدة التوتر، والسعي لحل النزاعات الحدودية بالطرق السلمية.
- تدعيم وتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة، من خلال زيادة الثقة، وحل الخلافات التي أدت إلى الحرب بين دول المنطقة، والتأكيد على حسن الجوار والنوايا الحسنة.

[1] محمد السيد سليم ،"القضايا الإستراتيجية العشر الكبرى في جنوب آسيا"،المرجع السابق،ص.87.

يعتبر تأسيس هذا التنظيم حتمية فرضت نفسها على دول جنوب آسيا، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي، وخلق أوضاع أكثر تشجيعا على توطيد السلم، ودفع عجلة التنمية في إقليم يوصف بأنه من أفقر أقاليم العالم، على الرغم مما يتوفر عليه من إمكانيات،فنصيب دول المنظمة من الناتج الإجمالي العالمي لا يتعدى 2.5 %، حيث تنتشر مظاهر الفقر فحوالي 40 % من السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الصحية، فدول الإقليم لا تنفق سوى 1.2 % من ناتجها على الصحة، بينما تنفق 3% من ناتجها على التسلح وتعاني من ضعف اندماجها في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى إسهامها الضئيل في الناتج العالمي الإجمالي بما يوازي 2% فقط، فإنها لا تساهم إلا بنسبة 1.3 % من إجمالي واردات العالم،و بنسبة 0.8 % من صادرات العالم، ناهيك عن تدهور البنية التحتية، وحالة الفقر الشديد التي تطول ما يزيد عن 40 % من السكان في الإقليم.[1]

تعدّ بنغلاديش و بوتان ونيبال والمالديف من أقلّ دول العالم من حيث النمو، حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة، أما الدول الثلاث الأخرى أي –الهند وباكستان وسريلانكا– فتعاني بصفة عامة من النزاعات والصراعات والفساد، على نحو يلتهم جزء كبيرا من مواردها الاقتصادية المتاحة،فمنذ تأسيس المنظمة عملت على تفعيل التعاون المشترك، بإنشائها لعدد من اللجان والبرامج في مجالات الصحة والاتصالات، ومعالجة مسائل الفقر في دول الإقليم.

حيث تمّت الموافقة في المؤتمر السابع سنة 1993م على اتفاقيات ومواثيق في قضايا حقوق المرأة ورعاية الطفولة، والموافقة على برنامج للعمل التكاملي لإزالة الفقر في جنوب آسيا، وتوقيع اتفاقية بقصد إعطاء أفضلية تجارية لدول المنظمة خاصة الأكثر فقرا، والتفاوض حول (SABTA) سابتا نزع القيود الجمركية، وتحسين الاتصالات والمواصلات، وتبني سياسة مشتركة لتعديل العجز في الميزانيات. [2]

وتماشيا مع التغيّرات التي شهدها العالم مع مطلع التسعينات، جاءت قمة "ماليه" عاصمة جزر المالديف سنة 1990 م، التي كشفت عن رغبة قادة دول المنظمة في التحرك السريع عن طريق التعاون الإقليمي، أين اتخذ القادة قرارين ينصّان على ضرورة التحرّك إلى مناطق

[1] محمد السيد سليم ،آسيا والتحولات العالمية ،المرجع السابق،ص.158.

[2] عبد القادر دندن ،المرجع السابق، ص.128.

محورية للتعاون والعمل المشترك على الجهات الحكومية، ودعوة المنظمات غير الحكومية للمساهمة في دعم العمل التعاوني، لاسيما وأن القنوات الرسمية فشلت في تحقيق المعدل المطلوب من العمل التعاوني، وهنا برز نشاط "الجماعة المستقلّة للدارسين والمهنيّين في جنوب آسيا التي ركزت على مساعدة الهيئات والمنظمات غير الحكومية، ووجهت للقمة المنعقدة في سريلانكا سنة 1991م مذكرة تضمّنت ثلاث رسائل للقادة هي[1]:

- إنّ منطقة جنوب آسيا تمتلك تاريخ مشترك ونظام إيكولوجي وقيما أساسية مشتركة، يمكن من خلالها بلورة رؤية لتجمع إقليمي مبني على "الوحدة على أساس التنّوع".
- تواجه جنوب آسيا أزمة مركبة، تتمثل في بطء معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الإنفاق الدفاعي،سباق التسلح، التمزّق الاجتماعي، الأصولية الدينية، تهميش الشباب، الصراعات الإثنية، التهميش العالمي، وإعادة إنتاج الفقر، ولا تستطيع دولة جنوب آسيوية واحدة مواجهة هذه المشاكل بمفردها،الأمر الذي يشكل أساس التعاون الإقليمي.
- لا بد من التركيز على تنمية البشر، لدعم الديمقراطية، وبناء نظم حكم جيدة.[2]

وقد جاءت "أجندة العمل الفوري مستوعبة لهذه الرسائل في خمس مجالات للعمل المشترك، هي استئصال الفقر، الأمن الغذائي، التعاون التجاري، إنشاء اتحاد للمدفوعات في جنوب آسيا يدار من قبل البنوك المركزية، وتمويل التنمية في جنوب آسيا.

بالنظر للمبادئ والأهداف التي أنشئت من أجلها "سارك"، فإنّ النتائج المحققة غير كافية، كما أنّ تطورها كان في غاية البطء، بفعل عدة عوامل تتعلق خصوصا بالبيئة المؤسسية للمنظمة، وبيئتها الداخلية.

وعليه فقد شهد إقليم جنوب آسيا عديد من التهديدات الأمنية الجديدة،واجتها دول الإقليم بسياسات تتماشى وقدرات الدول المشكلة للإقليم على الرغم من تباينها،زيادة على ذلك ما امتازت به التهديدات من خصائص اكتسبتها من بيئة النظام الدولي وما شهده العالم من

[1] محمد السيد سليم ،المرجع السابق،ص.163.

[2] محمد السيد سليم ،آسيا والتحولات العالمية ،المرجع السابق،ص.163.

تطور في مختلف المجالات العلمية،إضافة للتوجه نحو التكتلات الإقليمية من منظمة التعاون الإقليمي السارك في مواجهة مختلف التهديدات التي عرفها إقليم جنوب آسيا.

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مسّت العديد من النظريات و المفاهيم ، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكيات الفواعل ضمن النظام الدولي، و يعتبر مفهوم التهديد الأمني من أكثر المفاهيم التي عرف تحوّلا في دلالاته، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيّق الذي استخدم خلال الحرب البادرة.

من خلال هذا الموضوع حاولنا الوقوف على أهمّ التحوّلات التي عرفها هذا المفهوم، و كيف انعكس لاحقا على الواقع الأمني في إقليم جنوب آسيا، الذي لم يبق بمعزل عن سلسلة التحوّلات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعل معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي و الحساس الذي يتمتع به، الأمر الذي جعله يدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت دول الإقليم مصادر جديدة لتهديد أمنها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، و محاولة وضع السياسات المناسبة لمواجهتها و الحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي، فمن خلال هذا الموضوع الذي أشار إلى:

للحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، و تطورت هذه النظرة مع النظريات و المقاربات النقدية ذات التوجهات الما بعد وضعية هذا من جهة، و من جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعرف مصادر جديدة و معقدة لتهديد الأمن: قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض...، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات وسياسات واستراتيجيات قادرة على استيعاب التهديدات الأمنية الجديدة ، التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

التهديدات الأمنية في إقليم جنوب آسيا التي عرضنا خلاصتها شملت الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وقضايا التوحيد، كما شملت قضايا الانفصال والمشكلات البيئية،وقد برز الاهتمام بهذه القضايا خاصة في فترة التحولات والتغيرات السياسية والدولية التي أفرزت مصادر متنوعة من التهديدات الداخلية والإقليمية والدولية لاتّصالها بالأهميّة الإستراتيجية والجغرافية التي تخصّ إقليم جنوب آسيا الذي صعب تحديد حدوده حسب الرؤى للقوى الدولية الكبرى ،الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا التي تحدّد المعالم بما يخدم مصالحها.

هذه التحوّلات جعلت مفهوم التهديد الأمني يتّسع ليشمل أبعادا متنوعة:اقتصادية واجتماعية، سياسية و أمنية و بيئية. و على مستويات متباينة.

لكن الملاحظ أنّ تهديدات الإقليم لها طبيعتها وظروفها الخاصة بها،ويمكن القول إنّ مجملها تحتاج لسياسات وقدرات وإمكانيات من ناحية ومن قيود وصعوبات من ناحية أخرى وبين القدرات والصعوبات تبرز التحديات التي تواجه مسيرة الحلول السلمية للقضايا والمشكلات المطروحة في الإقليم التي حالت دون الوصول لنتائج ملموسة أحيانا،لأنّ إمكانات و قدرات دول الإقليم ، لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول و الاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لمختلف التهديدات، ما دفعها لتدخل في شراكات منظمة السارك كإطار للعمل المشترك، و نتيجة المعوقات البنيوية و السياسية التي تحول دون ذلك، كل هذا جهلها تتجه للبحث عن سياسات ، كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذه التهديدات.

فكان الحلّ من خلال تعظيم مداخل المصالح الاقتصادية وهذه المداخل تتفق مع ما جاءت به التحوّلات الدولية الجديدة من أولوية الاقتصاد على السّياسة وربط السّياسة بالاقتصاد بحيث يتم نمو العلاقات الاقتصادية داخل الدول في إقليم جنوب آسيا بدلا من تصعيد المواجهات أو تعظيم العقبات لتهديدها للأمن والسّلم الدولي والإقليمي ومنه البحث عن إمكانية الحل عن طريق الحوار والاتفاق والتعاون التي تشمل التركيز على إيجاد حل للتهديدات الأمنية الجديدة من سياسية واجتماعية فضلا عن دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتشجيع التّنمية والتقدّم الاقتصادي.

وعليه تبقى التنمية المستدامة والحكم الصالح و الديمقراطية في إقليم جنوب آسيا من الآليات الضرورية للقضاء على التهديدات الأمنية الجديدة، من خلال الالتزام و تطبيق آليات الحكم الراشد و التنمية المستدامة و مختلف مظاهر الممارسة الديمقراطية الرشيدة، يمكنها أن تخلق إمكانية تنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية لشعوب إقليم جنوب آسيا.

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للتهديدات الأمنية الجديدة 7

المبحث الأول :الإطار المعرفي للتهديد الأمني 7

المطلب الأول:تعريف التهديد الأمني 8

أولا: مفاهيم متشابهة للتهديدات الأمنية 8

ثانيا: خصائص التهديدات الأمنية غير التقليدية 10

المطلب الثاني: مستويات وأنواع التهديدات الأمنية غير التقليدية 11

أولا: أنواع التهديدات الأمنية 11

ثانيا: عناصر التحليل الأمني 14

المطلب الثالث: التحول في طبيعة وشكل التهديد 19

أولا: الإرهاب الدولي 19

ثانيا: الجريمة المنظمة 22

ثالثا: التهديدات البيئية 25

المبحث الثاني:المقاربات المفسّرة للتهديدات الأمنية 28

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للتهديدات الأمنية 29

أولا: التهديد الأمني بالمفهوم الواقعي..... 29

ثانيا: التهديد الأمني بالمفهوم اللبرالي 32

المطلب الثاني:المفهوم الجديد للتهديد الأمني..... 34

أولا: مقاربة الأمن المجتمعي 34

ثانيا: التهديد الأمني بالمفهوم البنائي 36

ثالثا: التهديد الأمني وفق المقاربة الأمن الإنساني 37

الفصل الثاني:دراسة حول إقليم جنوب آسيا 41

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لجنوب آسيا..... 42

المطلب الأول: تحديد المجال الإقليمي لجنوب آسيا 43

المطلب الثاني:مستوى القوة والأهمية الإستراتيجية لإقليم جنوب آسيا 47

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية في الإقليم 54

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والأمنية في جنوب آسيا..... 54

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في جنوب آسيا 59

المطلب الثالث: الأوضاع السكانية والاجتماعية في جنوب آسيا 62

الفصل الثالث:التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا 67

المبحث الأول: مصادر التهديدات الأمنية في جنوب آسيا..... 67

المطلب الأول: المصادر الداخلية 68

المطلب الثاني: المصادر الإقليمية 71
المطلب الثالث: المصادر الخارجية..... 75
المبحث الثاني: أنواع التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا..... 77
المطلب الأول: الإرهاب الدولي..... 77
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة 82
المطلب الثالث: النزاعات الاثنية والحركات الانفصالية 85
المطلب الرابع: التغيرات المناخية..... 87
المبحث الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في جنوب آسيا 89
المطلب الأول: مواجهة التهديدات في إطار المبادرات الفردية والثنائية والجماعية..... 89
المطلب الثاني: مواجهة التهديدات في إطار مبادرة التعاون الإقليمي 92
خاتمة 97
قائمة المصادر والمراجع .....

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع

1- الكتب

1- أبو الروس أحمد ، الإرهاب و التطرف و العنف في الدول الغربية المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2001.

2- الإقداحي هشام محمود ، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، ط1 (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2009).

3- الإقداحي هشام محمود ،الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي،(إسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،2011).

4- الأنصاري نعيم محمد ،التلوث البيئي: مخاطر عصرية و استجابة عالمية ط1 (الأردن .دار دجلة .2009).

5- برايان وايت ، ريشارد ليتل ، مايكل سميت ، قضايا في السياسة العالمية مركز الخليج للأبحاث ط1 (الإمارات ، دار النشر بالغراف ماكملان ،2004).

6- بريعمة عبد ربه الطهيفي ، التحول الديموقراطي في باكستان (مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية القاهرة 1999).

7- جندلي عبد الناصر ،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1 (الجزائر :دار الخلدونية ،2007).

8- السيد سليم محمد ،آسيا و التحولات العالمية (مركز الدراسات الأسيوية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة 1998).

9- عبد الرحمان يوسف بن جابر ، العولمة و آثارها على الأمن القومي الوطني ، المكتب الجامعي الحديث 2005 .

10- محمد إبراهيم محمد شرف ، المشكلات البيئية المعاصرة ، الأسباب الآثار و الحلول (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2007).

ثانيا: الرسائل الجامعية

11- بن عنتر عبد النور ،نظريات ومفاهيم الأمن الدولي ،محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير علوم سياسية وع د باتنة،2009 .

12- درغوم أسماء ، البعد البيئي في الأمن الإنساني : مقارنة معرفية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 2009).

13- دندن عبد القادر ،الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا- شرق و جنوب شرق آسيا (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية 2012-2013) .

14- دندن عبد القادر ،الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية باتنة 2007-2008).

15- عبد الحق زغدار ،إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة).

16- عكروم ليندة ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2009،2010).

17- فريجة لدمية ،إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة الغير الشرعية نموذجا –(مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، و العلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة ،قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة).

18- قريب بلال ،السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2010،2011).

19- قوجلي سيد أحمد ،الحوارات المنظورية وإشكالية المعرفي في الدراسات الأمنية (مذكرة ماجستير في العلوم السياسة ،الجزائر 2011)

20- ناصر هيبة ، دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية نموذج منظمة السلام الأخضر (مذكرة ماجستير 2012 /2013).

ثالثا: المجلاّت

1- أحمد إبراهيم محمود، الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.

2- أبو الخير كارن ،صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي..مقاربات مختلفة ،مجلة السياسة الدولية العدد177 (2009).

3- أحمد طه محمد،"الصراعات الإقليمية في آسيا" ،أوراق آسيوية العدد 6 (1996).

4- أحمد فريجة ، "الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة " دفاتر السياسة و القانون، 14 (2016).

5- أدمام شهرزاد ،الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة ،مجلة الندوة للدراسات القانونية ،العدد الأول،2013.

6- بن حمدوش رياض ، تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية ،مجلة العالم الإستراتيجي العدد4(الجزائر :مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية2008).

7- تائب مطيع الله ،"أفغانستان وباكستان..تقاطعات التاريخ والجغرافيا" ،مجلة السياسة الدولية العدد177(مؤسسة الأهرام2009)

8- حمياز سمير،"آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف"،مجلة الفكر العدد14.

9- زقاع عادل ، المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 ،ددن (الجزائر جوان 2011).

10- ستار جبار علامي، التطورات السياسية في باكستان بعد الانتخابات العامة 2008 و دراسات دولية العدد40 .

11- عبد الرحمان عبد العال،"الهند و باكستان..صراعات التاريخ والهوية والدين" ،السياسة الدولية العدد177(2009).

12- عبد الصغير محمد العظيم ،الأمن الإنساني والأمن على البيئة مجلة الفكر العدد 5 (جامعة محمد خيضر بسكرة د س ن).

13- العسكري سليمان إبراهيم ،التعليم والثقافة أبعاد جديدة في علاقة غائية ،مجلة العربي العدد497،(الكويت ،أفريل 2000).

14- علوي مصطفى ،الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي ،مفاهيم أسس المعرفة العدد 4 (القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية أفريل2005).

15- كارن أبو الخير،"صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي ..مقاربات مختلفة" ،السياسة الدولية العدد 177(مؤسسة الأهرام2009).

16- محمد السيد سليم ،"القضايا الإستراتيجية العشر في جنوب آسيا"،مجلة السياسة الدولية العدد 177(مؤسسة الأهرام 2009).

17- محمد سعد أبو عامود، إقليم جنوب آسيا قراءة إستراتيجية ،السياسة الدولية العدد177.مؤسسة الأهرام 2009 المجلد 44.

18- ميريدين روبين ، الفيل التنين صعود الهند والصين ودلالة لنا جميعا ترجمة شوقي جلال(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عدد359-2009).

19- ناجي عبد النور ،الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ،ظاهرة الهجرة غير القانونية ي المغرب العربي ،مجلة العالم الاستراتيجي العدد5(الجزائر مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية 2008).

20- الياسري حميد ياسر ،ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة مجلة البحوث الجغرافية العدد 21 جامعة واسط كلية التربية.

رابعا: المقالات

21- بن عنتر عبد النور ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا الحلف الأطلسي(الجزائر المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2005).

22- الحربي سليمان عبد الله ،مفهوم الأمن و مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،الكويت.

23- شحماط مراد ،التحديات والرهانات الأمنية في شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة 1مارس 2015).

24- هدى توفيق محمد سليمان ،التحديات الاجتماعية في الوطن العربي في الألفية (العقد الجديد) (ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية و التنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2014).

باللغة الانجليزية

25- Nitasha Malhotra , south Asia political and economic region Delhi the association for Geografical studies

26- Christian wagner , security cooperation in south Asia overview Reasons Prospects .Berlin 2014 .

خامسا: المعاجم الإلكترونية

27- وضاح زيتون ،المعجم السياسي ، ط2010، (دار أسامة المشرق الثقافي ،عمان الأردن).

سادسا: المواقع الالكترونية

28- ابن منظور ،لسان العرب

https// play .google.com/store/apps/details ?id

29- com.goldenosoft.sanarales/ -ar 23/2 الاطلاع بتاريخ

30- معجم المعاني التهديد /www.almaani.com/ar/dict/ar_ar الاطلاع بتاريخ23 /2/

31- دول جنوب آسيا

32- https //www.lebramy.gov.lb/ar/content تاريخ التصفح 15أفريل 2017.

33- محمد السيد سليم ،القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوب آسيا السياسة الدولية 177(2009).

34- الهند و كيفية صعودها كقوة كونية...دراسة شاملة

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm الاطلاع بتاريخ 15:أفريل 2017.

35- باكستان، https //www.lebramy.gov.lb/ar/content

تاريخ التصفح 15أفريل 2017.

36- أوضاع الهند، www.arabiceylon .com /wpcontent /imploads 2016

تاريخ الاطلاع :2ماي 2017.

37- انعدام الاستقرار على الصعيد المحلي www.unesco.org تاريخ الاطلاع :3ماي 2017.

38- مركز المزماة للدراسات و البحوث، بنغلاديش بين الصراع السياسي و الانتقال نحو الدولة الفاشلة . الجزء الثاني almezmaah.com //http 2016/07/24/2/ تاريخ الاطلاع :3ماي 2017.

39- عبد الله المدني ،العنصر الجديد في تهديد الأمن القومي الهندي WWW.ALEAQT.COM 2013/07/07

40- تاريخ الاطلاع 02 ماي 2017.

41- المشكلة الغذائية في العالم جوهرها وأسبابها الحقيقية htttps//www.lebramy.gov تاريخ الاطلاع 1ماي 2017.

42- روميلا ثابار ،الهند الألفية الثالثة ترجمة محمد خير ندمان(الرياض 2011).

43- محمد فايز فرحات،باكستان معركة البقاء بين الدولة والمتشددين السياسة الدولية 177 (2009).

44- بنغلاديش فساد وقمع وتشبت بالسلطة http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع :25ماي 2017.

45- الهند،-http://www.chinaasia rc.org/index.php?p=22&id=183تاريخ الاطلاع :2ماي 2017.

46- التنمية والحد من الفقر السكانيhttps//arabic edition nature.com تاريخ الاطلاع 2ماي 2017

47- آسيا،فقر،مجاعة ،http://www.tahrirnews.com/posts/289769 تاريخ الاطلاع 20ماي 2017.

48- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (نيويورك: 2005)

تاريخ الاطلاع .i

https://unstats.un.org/.../The%20Sustainable%20Deve20ماي2017 lopment%20.

49- عبد الأمير رويح ، المخدرات.. وبال يستنزف العالم http://aletejahtv.org/permalink/67833.html?print تاريخ الاطلاع :2ماي 2017 .

50- رضا محمد هلال ،"الجماعات الاثنية في جنوب آسيا ديناميات الاندماج والانفصال".

51- عبد الله المدني،العنصر الجديد لتهديد الأمن القومي الهندي www.alet.comتاريخ الاطلاع 20ماي 2017.

52- التغير المناخي المتوقع وآثارهhttps://translate.google.com/?hl=fr#en/ar تاريخ الاطلاع 20ماي 2017.

53- مايكل كوجيلمان،العلاقة بين الموارد وتغير المناخ والاستقرار في الهند

54- http://www.nato.int/docu/review/2012/Food-WaterEnergy/India_Nexus_Climate

55- تاريخ التصفح 20ماي 2017

56- باكستان،http://chinaasia-rc.org/index.php?d=22&id=80 تاريخ الاطلاع :20 ماي 2017.

57- تاريخ الاطلاع 20ماي 2017 https://www.google.dz/search?sclient=psy-ab

58- مستقبل التعاون الإقليمي منظور جنوب آسيا

59- http://mea.gov.in/distinguished-lectures-detail-579?ar.htm تاريخ الاطلاع :20ماي 2017.

60- تقرير الأمم المتحدة www.un.org/ar/esa/hdr/hdr03.shtml تاريخ الاطلاع 25ماي 2017.

61- قدرات الهند ،www.aljazeera.net/.../B7F39E1B-E847-4497-9335-9DCD0639D6 تاريخ الاطلاع 6جوان 2017.

62- جنوب آسيا عرض عام www.albankaldawli.org/ar/region/sar/overview، تاريخ الاطلاع 6جوان 2017.

الملخّص

أدّت التغيّرات الطارئة في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى تحوّلات في مختلف المستويات،خاصة ما تعلّق الأمر بالأمن والتهديدات الأمنية الجديدة،فقد تعدّدت الفواعل في العلاقات الدولية، من خلال تشابك العلاقات ما أدّى هذا لتصاعد التهديدات الأمنية الجديدة وتصاعد حدّتها،حيث صار صعب على دولة بمفردها التّحكم فيها،بحكم تنوّع طبيعة الظاهرة من حيث كونها،أمنية،اجتماعية،بيئية،.. وكذا من حيث درجتها،محلية،إقليمية،عالمية،ما فتح المجال للتفكير في صيغ لصدّ مثل هذه الأخطار والتحدّيات والتهديدات، كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، النزاعات الاثنية والحركات الانفصالية والتهديدات المناخية، ما انعكس على المركّبات الأمنية الإقليمية خاصة إقليم جنوب آسيا الذي واجه هذه التهديدات في إطار منظمة التعاون الإقليمي السارك على غرار الإخفاق الذي طالها، ما أدى بدول إقليم جنوب آسيا لإتّباع سياسات جديدة للقضاء على التهديدات الأمنية الجديدة.

Abstract

The changes in the period after the Cold War has revealed many transformations in different aspects especially those related to security and security threats. In fact, a lot of differences in international relations of various regions occurred, and new threats emerged. The overlap of these relations led to the escalation of these threats that it became impossible for a single country, on its own, to face them due to the diversity of its nature; securable, environmental, social, regional, national, and international. That called for serious thinking of ways to face such threats. Additionally,

the world after the Cold War could no longer confine to one-sided force, but it required a multi-dimensional force which was difficult to find in one country alone. Consequently, there was an urgent need to unite the efforts of the states of south Asian region within the organisation of regional cooperation in order to face the different threats.